C 2011/8

2009-2008

تقرير تنفيذ البرامج



منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

C 2011/8
الدورة الـ37
للمؤتمر
25 يونيو / حزيران – 2 يوليو / تموز 2011

تقرير
تنفيذ
البرامج
2009-2008

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

روما 2010

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة إلى:

Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla 00153 Rome Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

© FAO 2010

تقديم المدير العام ---- i
الموجز التنفيذي ---- 1
أولا - أهم تطورات السياسات في الفترة المالية ---- 3
ألف - تجديد التركيز على الأمن الغذائي ---- 3
التهديدات المتنامية للأمن الغذائي ---- 3
مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الأغذية ---- 3
البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي ---- 3
المشاركة مع مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي ---- 5
حشد قدرات المنظمة على الرصد والتحليل ---- 5
زيادة الوعي بضعف نظم الأغذية في العالم وهشاشتها ---- 5
مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي" ---- 6
اجتماع الخبراء (يونيو/حزيران 2009) الذي أفضى إلى منتدى الخبراء الرفيع المستوى أكتوبر/تشرين الأول 2009)
بشأن كيفية إطعام العالم في عام 2050 ---- 6
مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي (روما، 16 – 18 نوفمبر/تشرين الثاني، 2009) ---- 7
نحو لجنة جديدة للأمن الغذائي العالمي ---- 7
باء - الإصلاحات المستمرة في المنظمة: خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة ---- 8
صياغة خطة العمل الفورية والموافقة عليها ---- 8
تنفيذ خطة العمل الفورية واستكمال الأعمال المتبقية في 2009 ---- 9
ثانيا - استعراض الإنجازات في 2008 – 2009 ---- 11
ألف - الموارد ---- 11
تطور الموارد الإجمالية ---- 11
الحساب العام والحسابات ذات الصلة ---- 12
البرنامج الميداني للمنظمة والدعم المقدم من خارج الميزانية لتسليمات البرنامج العادي ---- 16
باء - المعالم البارزة في تنفيذ البرامج ---- 18
النظم الغذائية والزراعية المستدامة ---- 18
تكثيف المحاصيل ووقايتها ---- 18
الأراضي والمياه ---- 20
الثروة الحيوانية والأمراض البيطرية العابرة للحدود ---- 22
سلامة الأغذية والتغذية ---- 23
المنتدى العالمي للصناعات الزراعية ---- 25
تغير المناخ والطاقة الحيوية ---- 26
الموارد الوراثية النباتية ---- 27
مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ---- 29
الغابات ---- 30
تبادل المعارف والسياسات والمواد الترويجية ---- 31
المعلومات والإحصائيات ---- 31
المساواة بين الجنسين ---- 32
منظمة الأغذية والزراعة كمنظمة معارف ---- 34
تنمية القدرات ---- 35
اللامركزية، والتعاون في الأمم المتحدة،وتسليم البرامج ---- 37
برامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية ---- 37
الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة ---- 38
برنامج التعاون التقني ---- 39
جيم - الأبعاد الإقليمية ---- 42
أفريقيا ---- 42
آسيا والمحيط الهادي ---- 45
أوروبا وآسيا الوسطى ---- 48
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ---- 50
الشرق الأدنى ---- 52

ثالثا – السمات الجامعة لتسليم البرامج ---- 54
ألف – تكلفة دعم البرنامج الميداني ---- 54
خدمات الدعم التقني ---- 54
خدمات الدعم الإداري والتشغيلي ---- 56
باء – وفورات الكفاءة ---- 56
جيم – الأدوات الرئيسية الموضوعة تحت تصرف منظمة الأغذية والزراعة: مرفق الإنفاق الرأسمالي ومرفق الإنفاق الأمني ---- 58
مرفق الإنفاق الرأسمالي ---- 58
مرفق الإنفاق الأمني ---- 59
دال – سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن اللغات ---- 60
اللغة الروسية ---- 60
اجتماعات منظمة الأغذية والزراعة ---- 60
المطبوعات ---- 61
المواد الإلكترونية (المركز العالمي للمعلومات الزراعية وموقع منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت) ---- 61
المصطلحات والدعم اللغوي ---- 61
برنامج تحسن التغطية اللغوية ---- 62
هاء – التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين لدى موظفي الفئة الفنية ---- 63
التمثيل الجغرافي بين الموظفين الفنيين ---- 63
التوازن بين الجنسين لدى موظفي الفئة الفنية ---- 63
الملحق 1 – التمثيل الجغرافي بين الموظفين الفنيين ---- 65
الملحق 2 – موجز المخرجات المنفذة بحسب النوع والبرنامج ---- 69
الملحق 3 – تقرير التنفيذ المفصل ---- (على الإنترنت)

تقديم المدير العام

يقدم تقرير تنفيذ البرامج معلومات للأعضاء عن العمل الذي قامت به المنظمة خلال الفترة المالية السابقة. وكجزء من سلسلة وثائق المساءلة التي أقرت، يقدم التقرير معلومات عن الأداء المالي للمنظمة وما حققته من حيث المخرجات والنواتج. وهو يغطي الموارد والأنشطة في إطار اعتمادات البرنامج العادي والتمويل من خارج الميزانية على حد سواء على النحو المخطط له في برنامج العمل والميزانية.

وسيكون تقرير تنفيذ البرامج الذي يغطي الفترة المالية 2008–2009 آخر تقرير بالشكل الحالي. فقد بدأ العمل في الواقع، بالتشاور مع الأجهزة الرئاسية، لتصميم نظام جديد للإبلاغ عن التنفيذ تماشيا مع إطار البرامج المستند إلى النتائج والذي وضع للفترة المالية 2010–2011.

وكانت الفترة المالية 2008–2009 فريدة من نوعها في نواح كثيرة، بالنسبة إلى الأمانة وأعضاء المنظمة على حد سواء. فقد تصدينا من ناحية أولى بصورة جماعية للتحديات المتمثلة في تردي حالة الأمن الغذائي في العالم، خاصة أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية والحاجة الملحة لمواجهة آثار تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي. ومن ناحية أخرى، بدأنا في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي ستتجلى تأثيراتها في المدى الطويل والتي تهدف إلى جعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية. وأود أن أشكر أعضاء المنظمة وموظفيها على تفانيهم في التصدي لهذه التحديات بروح جديدة من التعاون داخل الأجهزة الرئاسية والأمانة وفيما بينها.

وتتضح نتائج الفترة المالية السابقة من خلال الاهتمام المتجدد بالأمن الغذائي والتنمية وتنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. والرسائل التي برزت في اعتقادي تبدو واضحة تماما، كما جاء في القسم "أولا" عن التطورات الرئيسية في مجال السياسات في الفترة المالية.

ففي المقام الأول، عاد الأمن الغذائي ليحتل مكانه على الخريطة بالنسبة إلى صانعي القرار وعامة الجمهور على حد سواء، بينما كان ذلك للأسف على حساب مزيد من المعاناة في أقاليم كثيرة وانتكاسات غير مقبولة في الاتجاهات الإيجابية التي تحققت في الماضي. وفي هذا السياق، اتسمت الفترة المالية 2008–2009 بعدة ملامح هامة تتمثل في الإرادة الجماعية للعمل، مثل مبادرة لاكويلا لمجموعة الثمانية الخاصة بالأمن الغذائي والتي اعتمدت في يوليو/تموز 2009، ومبادئ روما من أجل أمن غذائي عالمي مستدام والتي اعتمدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، ولجنة الأمن الغذائي العالمي التي أعيد إصلاحها. واتسمت الفترة المالية أيضا بإنجازات ملموسة لمساعدة السكان الأكثر تضررا كما حدث في إطار مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي الذي يمكن للمنظمة أن تفخر بأنها أحد الشركاء المنفذين الرئيسيين فيه.

ثانيا، تم عن طريق تنفيذ خطة العمل الفورية، وضع الأساس لمنظمة أكثر كفاءة، وبناء على ذلك أصبحت المنظمة أهلاً لتحمل مسؤولياتها بمزيد من الفعالية والاقتدار.

وقد رافقت هذه التطورات في مجال السياسات زيادة بنسبة 23 في المائة في الموارد المتاحة لدينا، حيث بلغ الإنفاق 2,2 مليار دولار أمريكي في الفترة المالية. وقد تحقق هذا بشكل رئيسي عن طريق زيادة المساهمات الطوعية التي شكلت أكثر من نصف الموارد. وزادت العمليات المرتبطة بحالات الطوارئ بصورة ملحوظة (بنسبة 45 في المائة)، ولعل هذا هو أفضل دليل على الثقة في قدرة المنظمة على العمل بصورة فعالة.

وبالانتقال إلى المحتويات المحددة لهذه الوثيقة، يقدم القسم "ثانيا" لمحة عامة عن موارد المنظمة، ويسلط الضوء على تنفيذ البرامج خلال الفترة المالية السابقة. وفي حين يعتمد تقرير تنفيذ البرامج على المعلومات المستقاة من حسابات غير مراجعة والسجلات المحاسبية التي تستند إليها، إلا أنه لا يُقصد بهذه الوثيقة أن تُستخدم لأغراض المحاسبة. غير أن أعضاء المنظمة يودون معرفة مصدر الموارد الموضوعة تحت تصرف المنظمة خلال الفترة المالية واستخدامها الفعال وأن يروا العلاقة بينها وبين النواتج والخدمات الرئيسية التي قدمت.

وأود أن استرعي اهتمام أعضاء المنظمة بشكل خاص إلى المعالم البارزة لتنفيذ البرامج، بما في ذلك التطورات المتعلقة ببرنامج التعاون التقني، والأبعاد الإقليمية لتنفيذ البرامج. وتستند المعالم البارزة إلى إنجازات مختارة في عدد من المجالات الموضوعية، وتبين بصورة واضحة كيف يمكن للمنظمة أن تعمل بنجاح في مجالات مختلفة من قبيل إنتاج المحاصيل، وإدارة المياه وحفظها، وتنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية، وتقدير الموارد الحرجية، ونشر المعرفة، وبناء القدرات.

وعلى سبيل المثال، فإن استخدام أساليب تكثيف المحاصيل المحسنة، استنادا إلى نهج الإدارة المتكاملة للآفات، قد طُبقت بنشاط في العديد من أقاليم العالم؛ وحقق مؤتمر سرت المعني بالمياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا الذي عُقد في ديسمبر/كانون الأول 2008، درجة عالية من الالتزام السياسي بإدارة المياه في أفريقيا وحافظات فعلية من المشروعات ذات الصلة؛ وجرى تأييد تدابير فعالة للرقابة على الأغذية وصياغة السياسات الخاصة بالتغذية في بلدان وأقاليم فرعية معينة؛ ومن شأن الدفعة الأخيرة من أنشطة مكافحة الطاعون البقري أن تمهد الطريق لصدور بيان دولي رسمي يؤكد اختفاء الطاعون البقري في عام 2011؛ وقد برز الآن الاتفاق الموحد لنقل المواد في إطار المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية بوصفه أداة صالحة لتشجيع التبادل المثمر فيما بين الأطراف؛ وأدى المنتدى العالمي للصناعات الزراعية في أبريل/نيسان 2008 إلى متابعة فعّالة في العديد من المناطق الجغرافية؛ وفيما يتعلق بإدارة المعارف، عُقد "معرض تقاسم المعرفة"، وهو الأول من نوعه، في المقر الرئيسي للمنظمة في يناير/كانون الثاني 2009، ويجري حالياً تكراره.

وأخيرا، يغطي القسم "ثالثا" الأبعاد العامة لتنفيذ البرامج التي تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة إلى أعضاء المنظمة: تكاليف دعم البرنامج الميداني والأنشطة كدعم مباشر للبرنامج العادي؛ وإيجاد سبل جديدة لتحقيق وفورات الكفاءة؛ واستخدام مرفقي الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني؛ وتنفيذ السياسات اللغوية للمنظمة؛ والمعلومات الرئيسية المتعلقة بالتوازن الجغرافي والجنساني بين الموظفين.

وانسجاماً مع طبيعة المساءلة التي يتسم بها تقرير تنفيذ البرامج، تقدم الملاحق مزيدا من المعلومات الشاملة، بما في ذلك تقريرا موجزا عن تنفيذ المخرجات (الملحق 2 في الوثيقة المطبوعة) وتقريرا مفصلا عن التنفيذ (مع الإشارة إلى الإنفاق والإنجازات حسب البرامج) في الملحق 3 من الوثيقة المنشورة على شبكة الإنترنت.

وإنني على أتمّ الثقة بأن أعضاء المنظمة سيقدرون المعلومات الواردة في هذا التقرير حيث أنهم سيطلعون من خلالها على ما أنجزته المنظمة بفضل الموارد الموضوعة تحت تصرفها.



جاك ضيوف

المدير العام

1. يقدم تقرير تنفيذ البرامج معلومات للأعضاء عن العمل الذي قامت به المنظمة خلال الفترة المالية السابقة. وكجزء من سلسلة وثائق المساءلة التي أقرت، يقدم التقرير معلومات عن الأداء المالي للمنظمة وما حققته من حيث المخرجات والنواتج، كما هو مخطط له في برنامج العمل والميزانية. وفي ما يلي موجز لأهم الإنجازات الواردة في التقرير.

أهم تطورات السياسات

2. اتسمت الفترة المالية 2008–2009 بأنشطة رفيعة المستوى ترتبط بالأمن الغذائي وتنفيذ إصلاحات كبيرة في المنظمة.

3. وفي ما يتعلق بتجديد التركيز على الأمن الغذائي، عقدت عدة اجتماعات تحت رعاية المنظمة، مثل المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية (يونيو/حزيران 2008)، واجتماع الخبراء ومنتدى الخبراء الرفيع المستوى حول كيفية إطعام العالم في عام 2050 (الذي عقد في شهر يونيو/حزيران ثم في أكتوبر/تشرين الأول 2009) ومؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي (نوفمبر/تشرين الثاني 2009، الذي عقد بالتزامن مع الدورة العادية للمؤتمر العام للمنظمة). وبالإضافة إلى المنتديات الأخرى المهمة مثل اجتماع الثمانية الكبار في لاكويلا بإيطاليا في يوليو/تموز 2009، ساهمت هذه الأحداث مساهمة كبيرة في أعمال ملموسة من جانب صناع السياسات، على المستويين الدولي والقطري. وفي الوقت نفسه، تم التوصل إلى إعادة تشكيل لجنة الأمن الغذائي.

4. وعلى الجانب العملي، ومن أجل مساعدة أكثر البلدان والسكان تضرراً على مواجهة التأثير المدمر لأسعار الأغذية والأزمات الاقتصادية، أطلقت المنظمة مبادرتها لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. فمنذ انطلاق هذه المبادرة، استطاعت المنظمة أن تحشد أكثر من 400 مليون دولار أمريكي لعدد من المشروعات في 92 بلداً، وأن تجري تقديرات مشتركة بين الوكالات في 58 بلداً، وأن تتعاون بصورة وثيقة مع الوكالات الشريكة في إطار فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وعلى الأخص لدعم مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي الذي بلغ رأسماله مليار يورو في عام 2009.

5. وفي ما يتعلق بإصلاح المنظمة، تضافرت جهود الأعضاء والأمانة من أجل صياغة حزمة طموحة من الإصلاحات، ثم تعاونت جميعها معاً لدعم تنفيذ هذه الإصلاحات. ومن هنا وضعت خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة – التي دعا إليها المؤتمر العام للمنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 عشية التقييم الخارجي المستقل – ثم ووفق عليها من قبل الدورة (الخاصة) للمؤتمر العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وفي عام 2009، حدث تقدم ملموس في تنفيذ خطة العمل الفورية، شمل: صياغة تغييرات عديدة في النصوص الأساسية واعتماد هذه التغييرات وتنفيذ مبادئ شاملة تستند إلى النتائج؛ وإعادة تنظيم التدابير في المقر وفي الميدان، مع إعطاء دور أقوى للمكاتب الإقليمية؛ وزيادة الموارد البشرية والنظم والممارسات الإدارية؛ وإحداث تغيير في الثقافة المؤسسية.

عرض عام للموارد

6. بلغ مجموع إنفاق المنظمة 189 2 مليون دولار أمريكي، أي نحو 415 مليون دولار أمريكي (23 في المائة) أكثر مما أنفق في 2006–2007. وزاد الإنفاق من "الحساب العام والحسابات ذات الصلة" بما قيمته 128.2 مليون دولار أمريكي (14 في المائة)، بينما زادات النفقات الكلية المتعلقة بحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما قيمته 286.3 مليون دولار أمريكي (34 في المائة)، والتي أصبحت الآن تمثل ما هو أكثر بقليل من نصف مجموع الموارد. وزاد الإنفاق على حسابات الأمانة لغير حالات الطوارئ بنسبة 26 في المائة، بينما زادت العمليات المرتبطة بالطوارئ بنسبة 45 في المائة، لسبب رئيسي هو أزمة أنفلونزا الطيور، وغيرها من الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان.

7. وبلغ مجموع نفقات تنفيذ برنامج العمل 038 1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يقرب كثيرا من الموارد المدرجة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009. وثبتت تسليمات برنامج التعاون التقني عند 109.8 مليون دولار أمريكي ليمثل ذلك تحولاً حاداً في الانخفاض الذي حدث في الفترة المالية 2006–2007. وأسفر التحول في تركيز البرنامج الخاص للأمن الغذائي من المشروعات التجريبية الصغيرة إلى تصميم وتنفيذ برامج وطنية وإقليمية للأمن الغذائي، عن انخفاض جديد في تسليمات مشروعات هذا البرنامج الخاص الممولة من البرنامج العادي.

8. وزاد مجموع تسليمات البرنامج الميداني، بجانب الدعم المقدم من خارج الميزانية إلى البرنامج العادي، بنسبة 37 في المائة عن الفترة المالية السابقة. ويعكس ذلك، بشكل خاص زيادة استخدام نماذج برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومات وحسابات الأمانة الأحادية، والزيادة الكبيرة في أنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل. وقد قام أكبر 21 مصدراً بتمويل 86 في المائة من التسليمات من خارج الميزانية.

ملامح المنظمة في تسليم البرامج

9. تواصل العمل بنشاط في البحث عن المزيد من الوفورات عن طريق زيادة الكفاءة، وعلى الأخص في ضوء طلب المؤتمر العام للمنظمة في عام 2007 الذي حدد مبلغ 22.1 مليون دولار أمريكي كوفورات ومكاسب نتيجة الكفاءة ينبغي تحقيقها أثناء الفترة المالية (طُلب ذلك أثناء الموافقة على برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009). وقد استخدمت الوحدات خمسة نهج للقيام بذلك: (1) تخفيض تكاليف المدخلات؛ (2) تبسيط عمليات الدعم الإداري والتشغيلي؛ (3) خفض عدد الوظائف الإدارية العليا بصورة انتقائية؛ (4) تعديل خلطة المدخلات من الموارد البشرية تدريجيا؛ (5) زيادة قاعدة تمويل برنامج العمل من خلال موارد أخرى من خارج الميزانية.

10. بلغت النفقات المتعلقة بالأمن في *الباب التاسع* من برنامج العمل والميزانية: *الإنفاق الأمني* 10.7 مليون دولار أمريكي للمقر و8.7 مليون دولار أمريكي للمكاتب اللامركزية والبرامج الميدانية. كما نجحت المنظمة في تنفيذ الكثير من المشروعات المنتظرة ضمن مرفق الإنفاق الرأسمالي (*الباب الثامن* من برنامج العمل والميزانية). وبلغت النفقات ما يقرب من 15.5 مليون دولار أمريكي. وكان لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

أولوية قصوى، بينما حظي التطور الجديد لنظام إدارة الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية للموظفين بالاهتمام.

11. وأعطي الاهتمام المطلوب للسياسات اللغوية في المنظمة، بما في ذلك استخدام اللغة الروسية كإحدى لغات المنظمة، كما قرر المؤتمر العام للمنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وفي الفترة المالية 2008–2009، زادت نسبة الاجتماعات التي عقدت بجميع اللغات الست لتصل إلى 19 في المائة من الاجتماعات الكلية. وبشكل عام، فإن الاجتماعات التي عقدت بأكثر من لغتين ظلت عند 50 في المائة، وهي نسبة تماثل نظيرتها في الفترة المالية 2006–2007. وتوافرت جميع المطبوعات الرئيسية باللغات الست، مع نشر نسخ من الوثائق الأكثر فنية باللغات المناسبة لاحتياجات أهم المستفيدين المستهدفين.

12. حظي التوازن الجغرافي والجنساني بين الموظفين بالاهتمام اللائق. ففي نهاية عام 2009، كان 14 بلداً قد تخطى حصته؛ بينما كان هناك 16 بلداً غير ممثل تمثيلاً كاملاً؛ و45 بلداً غير ممثل على الإطلاق، في الوقت الذي تستمر فيه الجهود لتخفيض هذا الرقم الأخير. كما أن زيادة نسبة الموظفات من الفئة المهنية ما زال أحد الأهداف الرئيسية لسياسات الموارد البشرية. فقد حدثت زيادة مستمرة في عدد النساء في الوظائف المهنية في المقر في السنوات الأخيرة، حيث زادت هذه النسبة من 21 في المائة في بداية عام 1996 إلى 37 في المائة في نهاية عام 2009، كما زادت النسبة في جميع المواقع من في المائة إلى 34 في المائة.

معلومات البرامج والمعالم البارزة المختارة

13. حددت وحدات المنظمة مخرجات لتنفيذ جميع البرامج المدرجة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009. وكما هو معتاد، ففي أثناء الفترة المالية تجرى بعض التعديلات على المخرجات المخططة من قبل، بينما يتعين تأجيل أو إلغاء البعض الآخر. ولا بد من تقديم المخرجات الجديدة بحيث تتناسب والظروف المتغيرة والطلبات الجديدة المحددة. وكما يتبين من *الملحق 2*، فإن تسليم المخرجات كان مرضياً بشكل عام. فقد قام البرنامج التقني بتسليم 88 في المائة من المخرجات المقررة بعد تعديلها، بينما قامت البرامج غير التقنية بتسليم 91 في المائة.

14. يواصل تقرير تنفيذ البرامج السمة المبتكرة لطرح "أبرز معالم" البرنامج المختارة في الوثيقة المطبوعة. ومن هنا، فإن *القسم ثانيا – باء* يتناول بصورة انتقائية مخرجات عمل المنظمة في عدد من المجالات الرئيسية ضمن الأبواب الفنية الثلاثة لبرنامج العمل:

- *الباب 2: نظم الأغذية والزراعة المستدامة*: تبرز تكثيف المحاصيل وحمايتها، والأراضي والمياه (بما في ذلك مؤتمر سرت)؛ والثروة الحيوانية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود (بما في ذلك العمل المتعلق بالطاعون البقري)؛ وسلامة الأغذية والتغذية، والصناعات الزراعية (المنتدى العالمي للصناعات الزراعية)؛ وتغير المناخ والطاقة الحيوية (بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة لتقليل الإنبعاثات الناجمة عن قطع الغابات وتدهورها)؛ والموارد الوراثية النباتية (بما فيها المعاهدة الدولية)؛ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك الاتفاقية المعنية بترتيبات دولة الميناء)؛ والغابات (بما فيها تقدير الموارد الحرجية في العالم)؛
- *الباب 3: تبادل المعارف، والسياسات والمواد الترويجية*، ويبرز المعلومات والإحصاءات، وبيانات التمايز الجنساني؛ ومنظمة الأغذية والزراعة كمنظمة للمعرفة، وبناء القدرات؛
- *الباب 4: اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج*، ويبرز البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي؛ والكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المعقدة.

15. كما جرت العادة، فإن أهم التطورات في الفترة المالية فيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني، تأتي أيضاً في نهاية هذا *القسم ثانيا – باء*.

16. يتضمن *القسم ثانيا–جيم*، عرضاً لإنجازات المنظمة في كل إقليم (أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى) بحسب المجال البرنامجي في إطار جميع مصادر التمويل، بما في ذلك برنامج التعاون التقني والتمويل الخارجي للاستثمارات.

17. ويرد تقرير أكثر تفصيلاً عن عمليات التنفيذ (شاملاً المصروفات والإنجازات بحسب البرنامج) في *الملحق 3* (على موقع المنظمة في الإنترنت).

أولا- أهم تطورات السياسات في الفترة المالية

ألف-تجديد التركيز على الأمن الغذائي

18. شهدت الفترة المالية 2008-2009 تطورات استثنائية في المشهد الدولي المرتبط بصورة مباشرة بالأمن الغذائي، وبالتالي في الولاية الأساسية للمنظمة. فقد شهدت تلك الفترة زيادة ملموسة في الاتجاه المتدهور بالفعل في الأمن الغذائي العالمي. وقد أثّر هذا المناخ الخارجي الذي يشكل تحدياً، على أنشطة المنظمة بعدة طرق. وسعياً وراء معالجة الشواغل المتزايدة بشأن الأمن الغذائي، تم تنظيم العديد من الأحداث المهمة تحت رعاية المنظمة تطلبت كلها دعماً تحليلياً ولوجستياً كبيراً. كما بذلت جهود ملموسة لتعبئة الأموال بالإضافة إلى الأعمال التشغيلية الكثيرة لتخفيف معاناة أشد السكان تضرراً.

19. وقد غطت وثائق الإعلام هذه التطورات الخارجية والداخلية تغطية جيدة، كما تناولتها الوثائق التي قدمت إلى المنتديات الحكومية الدولية في المنظمة وغيرها من المنتديات بصورة مستفيضة. ولهذا السبب، فإن هذه الوثيقة لم تغط إلا الاجتماعات الرئيسية في هذه الفترة الحافلة بالأحداث، وكذلك الإعلانات والقرارات الدولية الرئيسية، مع إيضاحات للكيفية التي شحنت بها المنظمة قدراتها على تقصي الحقائق وتحليلها لطرحها في المداولات الدولية وتلبية ما تتطلع إليه البلدان الأعضاء من المنظمة.

التهديدات المتنامية للأمن الغذائي

20. عشية أزمة أسعار الأغذية والركود الاقتصادي العام، كان هناك أكثر من مليار نسمة – أي نحو سُدس جميع البشر – يعانون من الجوع في مختلف أرجاء العالم.

21. وكانت التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي العالمي من تغير المناخ وأنواع الوقود الحيوي هي الأساس في اقتراح عقد مؤتمر في يونيو/حزيران 2008 تحت رعاية المنظمة، وهو المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والوقود الحيوي. وجذبت أزمة ارتفاع الأسعار في ذلك الحين مشاركة على أعلى مستوى، وأسفرت عن تحول هذا المؤتمر الرفيع المستوى إلى مؤتمر قمة بشأن الأمن الغذائي (أنظر الإطار 1).

مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية

22. حذرت المنظمة، منذ شهر يوليو/تموز 2007، من حدوث أزمة في أسعار الأغذية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2007، أطلقت مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الأغذية من أجل مساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على زراعة المزيد من الأغذية وزيادة دخلهم. ومع منتصف عام 2008، وصلت الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية إلى أعلى مستوى لها فيما يقرب من 30 سنة وتفاقم تأثير أزمة أسعار الأغذية بعد ذلك بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نشبت مع نهاية عام 2008.

23. ومع بداية الأزمة، أصدرت المنظمة دليلاً لتنفيذه على المستوى القطري بصورة عاجلة، استعرضت فيه إيجابيات وسلبيات الأعمال التي يمكن أن تقوم بها البلدان لتقليل تأثير الأزمة على أشد فئات السكان تعرضاً للخطر، ومساعدة المنتجين على زيادة إنتاجهم. وقامت المنظمة بعد ذلك برصد استجابات البلدان بصورة منتظمة على امتداد الأزمة، ونشرت تقريراً يقوم على معلومات تفصيلية بشأن القرارات التي اتخذها أكثر من 80 بلداً من البلدان الأعضاء.

24. ومن الناحية العملية، كان التوجه الأساسي لمبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية هو العمل مبدئياً مع صغار المزارعين ضماناً لنجاح مواسم الزراعة التالية في الأجل القصير، وزيادة إنتاج الأغذية من خلال البذور المحسنة والأسمدة في الأجل الطويل. ثم توسعت المبادرة في مجالها بعد ذلك. ولذا فإنها باستخدامها لمواردها المتواضعة في البداية (مثل برنامج التعاون التقني) سعت المنظمة إلى الاستجابة لأشد احتياجات البلدان المتضررة إلحاحاً، اعتمادا على مجموعة من التقديرات الدقيقة على المستوى القطري. وقد سمحت هذه التحليلات والإجراءات العملية المبكرة للمنظمة بأن تحفز وتحشد مبالغ كثيرة من مصادر أخرى، بالتعاون مع مجموعة كبيرة من الشركاء. وترد في الإطار 2 الأبعاد الرئيسية لهذه المبادرة، مع نماذج مختارة بدقة للأعمال التي تمت على المستوى القطري.

البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي

25. منذ اندلاع أزمة الأغذية العالمية، كررت المنظمة أيضا ضرورة إحداث زيادة ملموسة في استثمارات الأعمال المتوسطة

الإطار 1

المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والوقود الحيوي - روما، يونيو/حزيران 2008

في بداية شهر يونيو/حزيران 2008، التقى زعماء العالم وصناع السياسات في روما لمواجهة هذه التحديات والبحث عن طرق لرعاية أكثر سكان العالم تعرضاً للخطر. وشارك في هذا المؤتمر الرفيع المستوى 42 من رؤساء الدول والحكومات، و100 من كبار الوزراء، و60 من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من 181 بلداً. وبالإضافة إلى تغير المناخ والوقود الحيوي، نظر المؤتمر في التهديد الخطير الذي يشكله ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي العالمي. وانتهى المؤتمر إلى إصدار إعلان يدعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات إلى البلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نموا، وتلك التي تأثرت سلبا أكثر من غيرها بارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وكان توقيت انعقاد المؤتمر موضع ثناء كبير من جانب المشاركين، حيث أقرّوا بأن الطاقة الغذائية وتغير المناخ يرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وبناءً على التحليلات التي طرحت، كان هناك اتفاق عام بأن الزراعة سوف تلعب من جديد دوراً محورياً في البرنامج الدولي وأن زيادة الاستثمارات الزراعية والنهوض بالإنتاجية الزراعية مازالا قضيتين رئيسيتين. ورغم أن المؤتمر لم يكن مؤتمراً للتعهدات، فإن الكثير من الجهات المانحة أعلن عن التزاماته المالية المؤكدة الموجهة إلى أكثر البلدان تضررًا من أزمة الأغذية العالمية.

الإطار 2

مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية

منذ إطلاق هذه المبادرة، استطاعت المنظمة أن تحشد أكثر من 400 مليون دولار أمريكي لمشروعات في 92 بلداً، وأن تقوم بعمل تقديرات تُعنى بأزمة الأمن الغذائي العالمية مع الوكالات في 58 بلداً، وأن تتعاون بصورة وثيقة مع وكالات شريكة في إطار فرق العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة، وعلى الأخص في دعم مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي الذي بلغ رأسماله 1 مليار يورو في عام 2009 (انظر الإطار 4).

ونظراً للأهمية البالغة لهذه الأزمة واهتمام مصادر التمويل بمعالجة التأثيرات الفورية وتلك الطويلة الأجل ورغبة جميع المعنيين بأن توضع التدخلات وتتواصل على أساس بيانات مؤكدة، فإن الرصد الدقيق وفي الوقت المناسب للتقدم المحرز كان شاغلا رئيسيا على جميع المستويات. وبناء على ذلك، ثمة كم هائل من الأدلة الموثقة عن الإنجازات التي تحققت في ظل مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومع ذلك، فإن قلة من النماذج الإقليمية المجددة من شأنها أن تساعد في توضيح المجموعة الكبيرة من الأعمال التي تمت. ففي أفريقيا، نفذت المنظمة مشروعات في 43 بلداً، منها 16 مشروعاً بتمويل من مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي و39 مشروعاً بتمويل من برنامج التعاون التقني. وفي غرب كينيا على سبيل المثال، ساعد مشروع ممول من برنامج التعاون التقني في عام 2008 على إحياء زراعة الأرز في مشروع Ahereo للري، الذي كان قد انهار في أواخر التسعينات. وتعاونت المنظمة مع حكومة كينيا ومع الشركاء المحليين، بتقديمها لشتلات أرز وفير الغلة، وأسمدة ومبيدات ومساعدات فنية إلى 540 أسرة زراعية تضررت من الاضطرابات الأهلية، والفيضانات، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود والمدخلات. واستطاع المزارعون أن يضاعفوا غلاتهم – وفي بعض الأحيان وصلت إلى ثلاثة أمثال – عن السنوات السابقة، بل واتخذوا خطوات، بدعم من المنظمة، ليحققوا اكتفاءهم الذاتي، بما في ذلك انضمامهم إلى مجموعات المزارعين وإقامتهم لصندوق ائتماني متجدد لتمويل ما يشترونه من مدخلات.

ومع وصول أزمة أسعار الأغذية إلى ذروتها في عام 2008، بدأت المنظمة في تنفيذ عدد من المشروعات لمساعدة المزارعين في هايتي على زيادة إنتاجهم من الأغذية. وقام مشروع يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتوريد بذور للفاصوليا والخضر والحبوب، وفسائل لزراعة البطاطا الحلوة، وشتلات موز لنحو 240 000 من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على امتداد ثلاثة مواسم للزراعة في عامي 2008 و2009. وفي أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي في يناير/كانون الثاني 2010، تم تمديد المشروع ضماناً لحصول آلاف المزارعين على البذور والأدوات الزراعية لموسمي الزراعة في شهري مارس/آذار ويونيو/حزيران 2010.

وفي باكستان، حيث خلف ارتفاع أسعار الأغذية وراءه ملايين السكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي، بدأت المنظمة، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي، في تنفيذ واحد من أكبر مشروعات مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي (بتمويل إجمالي قدره 24,7 مليون يورو لمشروع يستمر لمدة سنتين وينتهي في منتصف عام 2011). وفي عام 2009، وزعت المنظمة بذور وأسمدة على نحو 100 000 من أسر صغار المزارعين لزراعتها في موسم الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، ركز المشروع على إصلاح شبكات الري ومرافق الزراعة البعلية ليقلل بذلك من خسائر ما بعد الحصاد، مع تدريب المزارعين على التكنولوجيات الجديدة.

وفي أمريكا الوسطى (هندوراس وغواتيمالا ونيكاراغوا)، استفادت بعض المشروعات مثل تلك الممولة من مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي بإدماجها في برامج الأمن الغذائي الجارية، الأمر الذي يكفل لها استراتيجية مستمرة للتنمية الإقليمية تعطيها فرصة للربط القوي بين التدخلات القصيرة الأجل وتلك الطويلة الأجل.

وبفضل جمع أموال إضافية كبيرة، أصبحت المنظمة تتحرك الآن باتجاه المرحلة الثانية من العمليات، وهي المرحلة التي تركز على دعم البلدان في صياغة وتنفيذ سياسات للأمن الغذائي وبرامج للاستثمار لتقديمها إلى البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي أو إلى آليات التمويل الأخرى في مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي. وهناك تركيز خاص على البرامج القطرية التي وضعت في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

الأجل والطويلة الأجل لمعالجة الأسباب التي تكمن وراء هذه الأزمة. وكانت البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي، التي تتمشى مع مفهوم لجنة المعونات الغذائية ومع الأعمال المنتظرة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، من بين الأدوات الأساسية الجاهزة للحكومات الأعضاء.

26. وتقوم المنظمة منذ عام 2001، استفادة من خبرات البرنامج الخاص للأمن الغذائي في مرحلته التجريبية وغيره من البرامج المماثلة، بتقديم المساعدة الفنية لدعم البرامج الضخمة للأمن الغذائي التي تصممها وتملكها وتنفذها الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي نفسها. وتعظيماً لحجم

الإطار 3

البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي

مع نهاية عام 2009، كان هناك 18 بلداً تنفذ برامج قطرية للأمن الغذائي (بميزانية إشارية قدرها 3,8 مليار دولار أمريكي يستفيد منها ما يقرب من 30 مليون شخص). وكانت هناك برامج إقليمية للأمن الغذائي في 4 أقاليم (بميزانية إشارية قدرها 576 مليون دولار أمريكي) مثل المجموعة الكاريبية، ومرفق تحديد المشروعات، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي. والمتوقع – خلال السنوات الأربع القادمة – أن يتضاعف عدد البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي.

وقد تبين من التجارب المستفادة حتى الآن من البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي أن البرامج الناجحة تستفيد من الالتزام السياسي على أعلى المستويات. وينعكس ذلك في أغلب الأحيان على النصيب الكبير من التمويل الوطني المخصص لتنفيذ هذه البرامج. فبعض البلدان، مثل نيجيريا والمكسيك وأنغولا والجزائر وتشاد والأردن وباكستان أوضحت بالفعل التزامها بتخصيص موارد من ميزانياتها لبرامجها القطرية للأمن الغذائي، وهو ما شجع اهتمام العديد من الشركاء الممولين.

وفي ظل البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي، يظل التعاون في ما بين بلدان الجنوب وسيلة مهمة لنقل المعرفة فيما بين البلدان النامية. ومع نهاية عام 2009، كان قد تم توقيع 39 اتفاقية للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، وذهب أكثر من 1 400 خبير وفني إلى الميدان في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي/البرامج القطرية للأمن الغذائي، والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي في 65 بلداً في مختلف أنحاء العالم.

التأثير وعمقه، أصبحت البرامج تستهدف الوصول إلى ملايين البشر لا إلى الآلاف، وأصبحت تطبق نهجاً مزدوجاً لمعالجة بعدي توفير الأغذية والحصول عليها في قضية انعدام الأمن الغذائي في وقت واحد. وتكمل البرامج الإقليمية للأمن الغذائي البرامج الوطنية للأمن الغذائي وتعالج بعض القضايا المشتركة، مثل إدارة موارد المياه، ومواصفات الأغذية وسلامتها، ومكافحة الأمراض والقضايا البيئية العابرة للحدود.

المشاركة مع مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي

27. شكل مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي أكبر اتفاق منفرد وقع على الإطلاق بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة، حيث أصبحت المنظمة مسؤولة عن تنفيذ مشروعات في 27 بلداً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حتى شهر يونيو/حزيران 2011 (أنظر الإطار 4).

حشد قدرات المنظمة على الرصد والتحليل

28. استجابة من المنظمة لما ينتظره منها الأعضاء والرأي العام والمجموعة الكبيرة من شركائها، زادت من رصدها لأسعار الأغذية على مستوى المستهلك وتاجر الجملة، وسعت إلى تقدير تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وبصورة أعم، كان من الضروري قياس المدى الفعلي لانعدام الأمن الغذائي ومدى انتشاره في البلدان المعرضة للخطر، مع مراعاة ما حدث بعد ذلك من التأثيرات المدمرة للأزمة الاقتصادية والمالية العامة في نهاية عام 2008 وطوال عام2009.

29. كانت إحدى الوسائل المستخدمة لهذا الغرض ولإبلاغ النتائج، هي النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة من خلال مجموعة تقاريره الجيدة، وعلى الأخص *توقعات الأغذية وتوقعات المحاصيل وحالة الأغذية*، والتي استمر تنقيحها في ظل هذه الظروف الصعبة، بالإضافة إلى بعثات التقدير العديدة التي بُعث بها إلى البلدان المعرضة للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت المنظمة في نشر الرقم الدليلي الشهري لأسعار الأغذية وبوابة عن حالة الأغذية في العالم لكي توفر معلومات في حينها عن حالة الأمن الغذائي العالمي. وفي الوقت نفسه، كان لا بد من تحسين قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة على وجه السرعة، وهي القاعدة التي لم تكن في حالة تستطيع معها أن تقبض بصورة كاملة على التغييرات التي تحدث في أسعار الأغذية على جميع المستويات الجغرافية. كما ساهمت الاستعراضات الرئيسية وعلى الأخص *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم*، و*حالة أسواق السلع الزراعية*، و*حالة الأغذية والزراعة* في هذه العملية بتركيزها على التغييرات السريعة في ظروف الأسواق وتأثيرها على الأمن الغذائي. ومع الزيادة الكبيرة في الوعي بمشكلات الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، كان لا بد من تصفية أهم الرسائل الواردة في هذه التقارير، من أجل إبقاء المجتمع الدولي ووسائط الإعلام على معرفة جيدة بالتطورات. ويتضمن الإطار 5 موجزاً لهذه الرسائل.

30. إضافة إلى زيادة عمليات الرصد وكتابة التقارير عن أهم الحقائق والأرقام، فإن الاجتماعات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى واجتماعات الخبراء التي عقدت في الفترة المالية 2008–2009 تطلبت إعداد وتقديم مجموعة كبيرة من التقديرات الأكثر تفصيلا، وصحائف وقائع وتقارير عن سير العمل، بالإضافة إلى خيارات للعمل (انظر بعده).

الإطار 4

دعم المنظمة لمرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي

وقع الاختيار على المنظمة لتكون الوكالة المنفذة لحصة كبيرة من رأسمال مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي البالغ 1 مليار دولار، وهو المرفق الذي أنشئ لمواجهة أسعار الأغذية المرتفعة والمتقلبة، بتشجيع صغار الحائزين بالذات على إنتاج الأغذية. وسعت المنظمة – من خلال المرفق ومن خلال توسيع مجال تدخلات مبادرة ارتفاع أسعار الأغذية بدرجة ما، إلى المساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي بالتعاون مع المجتمعات المحلية ومنظمات المزارعين في ما يتعلق بالمدخلات الجيدة، مثل البذور، والإنتاج الحيواني، والارشاد، والوصول إلى الأسواق، وعمليات التخزين، والري، والزراعة التي تحافظ على البيئة. وبفضل الحوار المباشر مع الحكومات المعنية، أمكن إدراج مشروعات المرفق بقوة في السياسات الوطنية للأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر وأصبحت متسقة مع البرامج الأكبر لمعالجة أزمة ارتفاع أسعار الأغذية. وفي مرحلة التخطيط بالذات، كان هناك تعاون وثيق بين المنظمة والوكالات الأخرى للأمم المتحدة والبنك الدولي تحت قيادة أمانة فريق المهام الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابع للأمم المتحدة. وكان التنسيق مع البعثات القطرية للاتحاد الأوروبي أحد المعالم البارزة في التنفيذ. ومع نهاية عام 2009، كانت المنظمة تنفذ مشروعات للمرفق بتكاليف تربو على 215 مليون يورو (301 مليون دولار أمركي) في 27 بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي ظل هذا المرفق، حدث تعاون مع أكثر من 100 منظمة غير حكومية في 20 بلداً، بقيمة تعاقدية إجمالية قدرها 10,8 مليون دولار أمريكي. وأعطي الاهتمام اللائق لوضوح المشروعات، مع وضع خطط للاتصالات لجميع البلدان المعنية. والحقيقة أن المشروعات قد حظيت بتغطية طيبة، سواء في البلدان المتلقية أو في وسائط الإعلام الدولية، كما حدث في كثير من من الحالات.

زيادة الوعي بضعف نظم الأغذية في العالم وهشاشتها

31. اتسمت الأزمة التي حدثت أثناء الفترة التي تغطيها السنة المالية 2008–2009 (والتي استمر الكثير من تأثيراتها في الفترة التي تغطيها السنة المالية الحالية) بالكثير من العوامل التي تجمعت لتضر بالسكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي بالذات. وقد أضرت هذه الأزمة بأجزاء كبيرة من العالم في وقت واحد، بينما كانت الأزمات السابقة التي ضربت البلدان النامية بالذات تميل إلى الاقتصار على آحاد البلدان، أو مجموعة من البلدان في إقليم ما. أما في ظل أزمة عالمية، فإن مجال الأدوات والتدابير المستخدمة في التغلب على الأزمات "الجزئية" أو "الإقليمية" يصبح محدوداً بدرجة أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية أصبحت الآن أكثر اندماجاً من الناحيتين المالية والتجارية في الاقتصاد العالمي عما كان عليه الحال منذ عشرين عاما مضت، كما أصبحت أكثر تعرضاً لصدمات الأسواق الدولية. وقد انتشر الآن على نطاق واسع الإحساس بشدة ضعف وهشاشة النظام العالمي للأغذية، وإن لم يكن هناك شك في أن ذلك ليس

الإطار 5

أهم الرسائل الواردة في تقارير التقييم الرئيسية للمنظمة

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2008

- الجوع يتزايد في العالم: فأحدث التقديرات تقول إن عدد الجوعى بلغ 923 مليون نسمة، أي بزيادة 80 مليون نسمة منذ فترة القياس 1990–92.
- يتحمل ارتفاع أسعار المواد الغذائية قدراً من اللوم، وأشد الناس فقراً والمعدمون والأسر التي ترأسها النساء هم الأكثر تضرراً.
- التدابير المخصصة في مجال السياسات لمواجهة تأثيرات ارتفاع أسعار المواد الغذائية مثل تحديد الأسعار وفرض قيود على الصادرات، ليست فعالة ولا قابلة للاستمرار على الأرجح. كما أنها تفاقم من تقلبات الأسواق.
- قد يتيح ارتفاع أسعار المواد الغذائية فرصاً أمام الزراعة، ولكن أغلب البلدان النامية قد لا تستطيع الاستفادة من ذلك.
- يحتاج الأمر إلى نهج شامل من شعبتين لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الجوعى: (1) تدابير لتمكين قطاع الزراعة من الاستجابة لارتفاع الأسعار؛ (2) برامج لشبكات الأمان الموجهة والحماية الاجتماعية لأشد الناس تضرراً من انعدام الأمن الغذائي والتعرض للخطر.

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009

- تشير التقديرات إلى أن هناك الآن 1.02 مليار نسمة يعانون من نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم.
- في محاولة الفقراء للتغلب على أعباء الأزمات الغذائية والاقتصادية المتتالية، من الواضح أنهم يقللون من تنوع أطعمتهم ومن إنفاقهم على البنود الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.
- أن بإمكان القطاع الزراعي السليم أن يكون بمثابة حائط صد اقتصادي يوفر فرصاً للعمل في أوقات الأزمة، لا سيما في أشد البلدان فقراً.
- ينبغي لتدخلات شبكة الأمان أن تعالج التأثير الفوري على المعرضين للخطر مع إعطاء حلول مستدامة للمشكلات الكامنة وراء هذا التأثير.
- إن الحلول الحالية غير كافية وأن نهج الحق في الغذاء ينبغي أن يلعب دوراً هاماً في القضاء على انعدام الأمن الغذائي.

حالة أسواق السلع الزراعية 2009

- في يونيو/حزيران 2008، وصلت أسعار الأغذية الأساسية في الأسواق الدولية إلى أعلى مستوى لها منذ 30 عاماً، مهددة بذلك الأمن الغذائي للفقراء في جميع أنحاء العالم.
- ومنذ ذلك الحين، انخفضت الأسعار، مدفوعة إلى الانخفاض بفعل الأزمة المالية والركود العالمي الذي بدأ في الظهور وانخفاض أسعار النفط، وارتفاع سعر الدولار الأمريكي. ولكن الأسعار ما زالت مرتفعة قياساً بالفترة الأخيرة، وما زالت المشكلات الهيكلية وراء ضعف البلدان النامية أمام الزيادات في الأسعار الدولية باقيةً كما هي.
- هناك الكثير من العوامل التي ساهمت في الزيادة الهائلة في أسعار المواد الغذائية في العالم، بما في ذلك الطلب على الوقود الحيوي وأسعار النفط القياسية.
- لم يثبت أن ارتفاع الأسعار أتاح فرصة للمزارعين في البلدان النامية، لأن فوائد ذلك لم تصل إليهم، والحصول على المدخلات بأسعار في متناول اليد كان محدوداً، وكانت التكنولوجيا المتوافرة ضعيفة، كما أن البنية الأساسية والمؤسسات اللازمة كانت نادرة، وأسفرت بعض الاستجابات من جانب السياسات، مثل الرقابة على الأسعار وتخفيض التعريفات الجمركية عن انخفاض الحوافز بالفعل.
- إن الحاجة إلى حماية المستهلكين من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ينبغي أن توازن بين الإبقاء على حوافز الاستثمارات لزيادة الإنتاجية وبين تلبية العرض.
- لا بد أن تكون ترتيبات السياسات موجهة، وغير تمييزية، وإيجابية تجاه الاستثمارات الزراعية.
- الكثير من البلدان النامية في حاجة إلى دعم دولي للتغلب على صعوبات الميزانية ووضع سياسات مناسبة وتنفيذها. كما ينبغي للبلدان المتقدمة أن تنظر في تأثيرات سياساتها في مجال الزراعة والتجارة والطاقة على الأسعار الدولية للمواد الغذائية وعلى توافر الأغذية.

ترضية كافية، إذ أن هذا الإحساس يدفع الحكومات والمؤسسات المعنية إلى العمل بحزم أكبر مما كان يحدث حتى الآن.

"مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي"

32. إن خير مثال على إرادة العمل هذه هو البيان المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي (مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي) التي صدرت عن مؤتمر الثمانية الكبار في مطلع صيف عام 2009 (10 يوليو/تموز 2009) مع الحكومات والوكالات والمؤسسات الشريكة. وقد شاركت المنظمة في صياغة هذه المبادرة، وتعمل الآن بنشاط في متابعتها.

اجتماع الخبراء (يونيو/حزيران 2009) الذي أفضى إلى منتدى الخبراء الرفيع المستوى (أكتوبر/تشرين الأول 2009) بشأن كيفية إطعام العالم في عام 2050

33. كان المؤتمر العام للمنظمة قد وافق في عام 2007 على انعقاد منتدى رفيع المستوى للخبراء بشأن كيفية إطعام العالم في عام 2050 (12–13 أكتوبر/تشرين الأول 2009) ووضع برنامجه بصورة مبدئية في عام 2008، ولكن تم تعديله بعد ذلك في عام 2009 لإعطاء المزيد من الوقت لعمليات الإعداد الفني. وقد سبق هذا المنتدى اجتماع تحضيري للخبراء عقد أيضاً في روما في الفترة 24–26 يونيو/حزيران 2009. وتضمنت الوثائق ست دراسات لمسائل ووثيقة تجميعية طويلة وضعت على أساس نتائج اجتماع الخبراء في شهر يونيو/حزيران، مع 16 وثيقة فنية أعدها الخبراء الذين حضروا الاجتماع الأخير وطرحوها في هذه المناسبة. وقد أرسلت الدعوات إلى المسؤولين في الحكومات، والمجتمع الأكاديمي، والمجتمع المدني، ومجموعات المزارعين، والقطاع الخاص ليشاركوا بصفتهم الشخصية. وبلغ مجموع المشاركين 382 مشاركا بالإضافة إلى 50 آخرين تقريباً من الممثليات الدائمة في روما. كما حضره ممثلون عن وسائط الإعلام. وبفضل الدعم السخي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومة إسبانيا، أمكن التكفل بنفقات سفر أكثر من 100 مشارك من البلدان النامية أثرت مشاركتهم الإيجابية المداولات التي دارت ثراء كبيرا. وقد نظم المنتدى في شكل سلسلة من حلقات النقاش عقب الجلسة الافتتاحية. وأدرجت النتائج الفنية للمناقشات في الوثائق التي قدمت فيما بعد لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، وكانت عبارة عن عشرة وثائق سياسات ووثيقة معلومات أساسية.

مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي (روما، 16 – 18 نوفمبر/ تشرين الثاني، 2009)

34. في نفس وقت انعقاد الدورة العادية للمؤتمر العام للمنظمة، انتهت الفترة المالية بهذا الحدث الحكومي الدولي الخطير الذي خصص بالكامل لموضوع الأمن الغذائي وتيسر عقده بمساهمات من خارج الميزانية (من المملكة العربية السعودية بصفة أساسية). وقد شارك في مؤتمر القمة العالمي رؤساء دول وحكومات ووزراء من 182 بلداً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وكوسيلة لاستئصال الجوع من العالم في أسرع وقت ممكن وبطريقة مستدامة، أصدر المشاركون في مؤتمر القمة بالإجماع إعلانا ألزموا فيه أنفسهم بالعمل المشترك، بما في ذلك العمل في "الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية" – مع الاستفادة من الهياكل الموجودة من أجل النهوض بالحوكمة والتعاون، وتشجيع التنسيق الأفضل على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، والتكفل بالإعراب عن المصالح القطرية والإقليمية والنظر فيها. وقد سعى المشاركون في مؤتمر القمة إلى الاستناد في التزاماتهم وأعمالهم على مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام (انظر الإطار 6).

نحو لجنة جديدة للأمن الغذائي العالمي

35. أدى الاعتراف المتنامي بضرورة تحسين حوكمة الزراعة والأمن الغذائي إلى قرار تاريخي من المؤتمر العام في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 بشأن إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد جاء ذلك في أعقاب المناقشات والمفاوضات الناجحة بين الأعضاء، سواء قبل أو أثناء الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. والهدف من إصلاح هذه اللجنة هو جعلها أكثر فعالية بضم مجموعة أكبر من أصحاب الشأن، وزيادة قدرتها على تشجيع سياسات تقلل من انعدام الأمن الغذائي. وفي الإطار 7 إعادة لأهم ملامح لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها.

36. وبهذه الطريقة، ينتظر من لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها وفريق الخبراء الرفيع المستوى التابع لها، بجانب الآليات القطرية والإقليمية المعنية أن تقدم العنصر المحوري للشراكة العالمية المتجددة في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

الإطار 6

مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام

المبدأ 1: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج.

المبدأ 2: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويين الوطني والإقليمي وعلى الصعيد العالمي لتحسين الحوكمة، ودعم توزيع الموارد على نحو أفضل، وتجنب الإزدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

المبدأ 3: بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: إجراءات مباشرة للمعالجة الفورية لحدة الجوع في صفوف الفئات السكنية الأضعف؛ برامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية لاستئصال الأسباب العميقة للجوع والفقر، بما في ذلك من خلال الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

المبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً أقوى من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف وقدرتها على الاستجابة والتنسيق وفعاليتها.

المبدأ 5: ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد الكافية في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

الإطار 7

أهم ملامح لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها

أدوار اللجنة

تقوم اللجنة بما يلي باستخدام نهج مرحلي:
- تنسيق نهج عالمي للأمن الغذائي
- تشجيع تلاقي السياسات
- تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم
- ممارسة التنسيق على الصعيدين القطري والإقليمي
- تشجيع المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات
- وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية

إطار اللجنة

إطار عمل اللجنة بعد إصلاحها هو توسيع المشاركة والسعي إلى تحقيق ما يلي:
- إعطاء الفرصة إلى جميع أصحاب الشأن للإعراب عن رأيهم في النظام العالمي للأغذية
- أن تكون شاملة وأن تشجع تبادل وجهات النظر والخبرات
- أن تعتمد على الأدلة العملية والتحليلات العلمية
- أن ترصد مدى فعالية الأعمال الرامية للحد من الجوع

هيكل اللجنة

يتكون الهيكل الجديد للجنة مما يلي:
- هيئة المكتب، كذراع تنفيذي للجنة، وتتكون من الرئيس و١٢ بلداً عضواً
- المجموعة الاستشارية، وتتكون من ممثلين من ٥ فئات من المشاركين في اللجنة
- الاجتماع العام، ويعقد سنويا، وهو الجهاز الرئيسي لصنع القرارات والمداولات والتنسيق
- فريق الخبراء الرفيع المستوى، ويتكون من عنصرين: لجنة توجيهية مكونة من خبراء مشهود لهم دولياً، وقائمة مساندة من الخبراء يعملون على أساس مشروعات محددة لتحليل المسائل الرئيسية وكتابة تقارير عنها، والهدف العام لفريق الخبراء هذا هو التكفل بإعطاء المشورة باستمرار على أساس الشواهد والمعرفة العلمية
- الأمانة: وتتكون من موظفين من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتقدم دعمها للهيكل العام

باء-الإصلاحات المستمرة في المنظمة: خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة

37. اتسمت الفترة المالية 2008–2009 بالعمل المكثف (سواء من جانب الأعضاء أو الأمانة) لصياغة حزمة طموحة للغاية من الإصلاحات منذ إنشاء المنظمة، ثم دعم تنفيذها بصورة إيجابية. وكان التخطيط كما يلي:

- في عام 2008، كانت خطة العمل الفورية لإصلاح المنظمة – التي دعا إليها المؤتمر العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 عشية التقييم الخارجي المستقل للمنظمة– قد وضعت ووافقت عليها بالتالي الدورة الخاصة للمؤتمر الذي عقد في شهر نوفمبر/تشرين الثاني[1]؛
- في عام 2009، حدث تقدم ملموس في تنفيذ خطة العمل الفورية[2].

38. اتخذت إدارة المنظمة بعض الإجراءات قبل الموافقة رسمياً على خطة العمل الفورية، في الوقت الذي ظلت فيه متسقة تماماً مع التوصيات ذات الصلة للتقييم الخارجي المستقل (التي تم تعريفها آنذاك بأنها "إجراءات مبكرة" أو "مكاسب سريعة"). وكان أحد هذه الإجراءات الاستعراض المفصل للعمليات الإدارية أساساً، وهو تجربة تحليلية رئيسية قام بها خبراء استشاريون خارجيون، مع مجموعة شاملة من التوصيات. وقد انعكست نتائج الاستعراض المفصل في خطة العمل الفورية المتكاملة (2009–11) التي طرحت على المؤتمر العام في 2009، مع تعزيزها بنحو 270 إجراء مختلفا[3].

39. وقد استدعت عملية الإصلاح الكبيرة هذه في المنظمة، كمية كبيرة من الوثائق والمشاورات الممتدة (سواء الرسمية أو غير الرسمية) مع الأعضاء وفي ما بينهم. وقد عرضت جميع المعلومات المتعلقة بالإصلاح على موقع المنظمة التالي على الإنترنت http://www.fao.org/iee-follow-up-committee/home-iee/ar/. وتم تمويل عملية الإصلاح من البرنامج العادي للفترة المالية 2010–2011 وهي مستمرة في الفترة المالية 2010–2011، مدعومة بمشاورات إضافية ووثائق إيضاحية. ولهذا السبب، لن تسعى وثيقة استعراض تنفيذ البرامج هذه إلى التغطية الكاملة لجميع الأحداث والتقارير والتحليلات والحقائق المرتبطة بعملية الإصلاح. وإنما سيسعى هذا الجزء المتقدم من التقرير إلى مجرد تسجيل المعالم البارزة وتلخيص توجه القرارات أو الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والإدارة.

صياغة خطة العمل الفورية والموافقة عليها

(أ) العملية

40. كان المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 ينتظر من خطة العمل الفورية أن تحتوي على برنامج شامل للإصلاح في ثلاث سنوات، مع ما يلزمه من تمويل. وكان المقصود أيضا من خطة العمل الفورية أن تحتوي على عناصر للإطار الاستراتيجي الجديد والخطة المتوسطة الأجل.

41. وعلى جانب الأعضاء، كلف نفس مؤتمر المنظمة لجنة مؤتمر لفترة زمنية محددة بأن تتابع التقييم الخارجي المستقل، بموجب المادة السادسة من دستور المنظمة، لصياغة مقترحات لخطة العمل الفورية وتقديمها إلى دورة (خاصة) للمؤتمر في 2008، مع مراعاة نتائج وتوصيات التقييم الخارجي المستقل. وكانت اللجنة مفتوحة العضوية لمشاركة جميع الأعضاء بصورة كاملة. وقام الرئيس المستقل للمجلس برئاسة هذه اللجنة، التي كانت تساعدها هيئة المكتب وثلاث مجموعات عمل على الوجه التالي:

(أ) مجموعة العمل الأولى: رؤية المنظمة وأولوياتها البرامجية؛

(ب) مجموعة العمل الثانية: الإصلاح على صعيد الحوكمة؛

(ج) مجموعة العمل الثالثة: إصلاح النظم، وتغيير الثقافة، والهيكل التنظيمي.

42. وعلى جانب الأمانة، نظرت مجموعة دعم الإصلاح في العمل التحليلي الداخلي المطلوب للمساعدة في صياغة خطة العمل الفورية، في الوقت الذي تمت فيه معالجة جوانب السياسات الرئيسية بمعرفة لجان الإدارة العليا الداخلية التي تم تشكيلها.

(ب) الدورة (الخاصة) للمؤتمر – نوفمبر/تشرين الثاني 2008

43. بعد عمل امتد لعشرة شهور في لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل ومجموعات العمل الخاصة بها، وبمدخلات من الأجهزة الرئاسية الأخرى في المنظمة عند الحاجة، قامت اللجنة بعرض خطة العمل الفورية للموافقة عليها في الدورة (الخاصة) الخامسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة الذي اجتمع في الفترة من 18–22 نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وقد صيغت خطة العمل الفورية في أربعة أجزاء رئيسية وملحق، كما سنلخصه في الإطار 8. وقد أقر المؤتمر خطة العمل الفورية المقترحة وترتيبات تنفيذها بموجب قراره 2008/1.

1 قرار المؤتمر 2008/1، والوثيقة C 2008/4.
2 المرفق 5 والملحق 1 من الوثيقة C 2009/7.
3 المرفق 5 والملحق 2 من الوثيقة C 2009/7.

الإطار 8

خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة

ألف- أولويات المنظمة وبرامجها: إطار العمل الجديد المستند إلى النتائج والمقترح لتصميم جميع برامج المنظمة، ونتائجه البعيدة المدى، بما في ذلك رؤية المنظمة والأهداف العالمية، والأهداف والنهج الاستراتيجية لتحديد الأولويات وإدارة الموارد.

باء- الإصلاح على صعيد الحوكمة: معالجة الأبعاد الرئيسية لعملية الإدارة من حيث الكفاءة والفعالية وملكية الأعضاء؛ والترتيبات المقترحة لتعزيز دور الأجهزة الرئاسية للمنظمة في ضمان ترابط السياسات والتنظيمات العالمية ودور هذه الأجهزة في ممارسة الإشراف التنفيذي، مع احترام الأدوار الواضحة للأجهزة الرئاسية والإدارة؛ وجعل المؤتمرات الإقليمية – ضمن ذلك – جزءا من هيكل الإدارة.

جيم- إصلاح النظم، وإعداد البرامج والميزانية، وتغيير الثقافة، وإعادة الهيكل التنظيمي: مع سلسلة من الترتيبات المفصلة لإصلاح الدورة البرنامجية ودورة الميزانية، وتعبئة المساهمات الطوعية في برنامج موحد، بين جملة أمور أخرى، مع قيام الأعضاء بتحديد الأولويات بوضوح؛ وتفويض السلطات مع ضمان المساءلة الواجبة؛ وتعزيز الموارد البشرية وتغيير الثقافة، وتبسيط الإدارة؛ وتحسين الفعالية من جانب المقر والمكاتب الميدانية على السواء في الوقت الذي يجري فيه تحرير الموارد للعمل الفني.

دال- ترتيبات متابعة التنفيذ: أي ترتيبات متابعة الحوكمة والإدارة معا.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك ملحق يتضمن استعراض التكاليف واعتبارات الوفورات، وتقدير الموارد اللازمة، وجدول زمني للتنفيذ على امتداد فترة الثلاث سنوات 2009–11.

تنفيذ خطة العمل الفورية

واستكمال الأعمال المتبقية في 2009

(أ) العملية

44. شكل قرار المؤتمر 2008/1 لجنة مؤتمر لفترة زمنية محددة بموجب المادة السادسة من دستور المنظمة، من أجل رصد عمليات التنفيذ في عام 2009 واستكمال الأعمال المتبقية في خطة العمل الفورية. كما ساهمت بعض الأجهزة الأخرى عند الحاجة (مثل لجنتي البرنامج والمالية، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، والمجلس). وضمت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل هيئة مكتب ومجموعات عمل أطلقت عليها أسماء جديدة لتعكس طبيعة العمل الذي سينفذ في عام 2009 على الوجه التالي:

- مجموعة العمل الأولى: الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية؛
- مجموعة العمل الثانية: النصوص الأساسية وعضوية المجلس؛
- مجموعة العمل الثالثة: إصلاح النظم، وتغيير الثقافة، وإعادة الهيكلة التنظيمية.

45. وبالإضافة إلى ذلك، عقد عدد من الحلقات الدراسية غير الرسمية عن المسائل المتعلقة بخطة العمل الفورية لفائدة الممثلين الدائمين في روما، كما صدرت نشرات منتظمة (Members' Updates).

46. وعلى جانب الأمانة، استمر العمل على كفالة تنسيق المدخلات عن طريق مجموعة دعم الإصلاح بصفة أساسية. كما أولي الاهتمام اللائق بإشراك أجهزة تمثيل الموظفين في الجوانب التي تهمهم.

(ب) الإنجازات في 2009

47. قدمت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل تقريرها إلى المؤتمر العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2009[4]، متضمنا تقريرا تفصيليا عن تنفيذ خطة العمل الفورية (في مرفقه رقم 5).

48. حدث تقدم كبير في سير العمل في 2009، وكان من بين أهم الإنجازات:

- مجموعة شاملة من التعديلات المقترحة على النصوص الأساسية، لا سيما في ما يتعلق بالأدوار المراجعة، وترتيبات العمل، ومواعيد اجتماعات مجموعة كبيرة من الأجهزة الرئاسية؛ بعد موافقة المؤتمر عليها، وهو ما ترجم إلى نمط مختلف اختلافا كبيرا عن الاجتماعات في الفترة المالية 2010–2011؛
- إطار استراتيجي وخطة عمل متوسطة الأجل جديدان مصحوبان ببرنامج منقح للعمل والميزانية تستند كلها استنادا شديدا إلى المبادئ الجديدة المستندة إلى النتائج في خطة العمل الفورية؛ وأحد عشر هدفا استراتيجياً، وهدفين وظيفيين، مع تطبيق طرق عمل من خلال ثمانية وظائف رئيسية، كلها تدخل ضمن هذه الوثائق. وقد جمع برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2010–2011 الموارد من

4 الوثيقة C 2009/7.

المساهمات الطوعية التقييمية والتقديرية. وأرسى إطار النتائج الجديد قاعدة لسلطة الإنفاق وتخطيط العمليات المرتبط بها في الفترة المالية 2010–2011 والفترات المالية التالية؛

- التحليلات اللازمة لتمهيد الطريق أمام ترتيبات ملموسة في إعادة الهيكلة في المقر (مع هيكل جديد يقوم على هذا العمل وينفذ اعتبارا من 2010/1/1) مع استعراض جديد للمواقع الميدانية. ونتيجة للتخفيض الملموس في أعداد الوظائف الإدارية العليا، تم إلغاء ثلث الوظائف من درجة مدير، الأمر الذي أسفر عن وفورات كبيرة أعيد توجيهها إلى البرامج الفنية، وعن هيكل للإدارة أكثر تسطيحا وأقل هرمية؛
- إعطاء دور أقوى للمكاتب الإقليمية في صنع القرار، وكمثال، فقد أصبح المديرون العامون المساعدون/الممثلون الدائمون مشاركين باستمرار – من خلال المؤتمرات التي تعقد بطريقة الفيديو – في اجتماعات الإدارة العليا والاجتماعات الأخرى المهمة التي تعقد بشأن سياسات على مستوى المنظمة، في الوقت الذي أصبحوا فيه مسؤولين مسؤولية تامة عن ميزانية وبرامج الموظفين الفنيين في الإقليم، وعن الإشراف على العمل الفني والمادي لممثلي المنظمة؛
- إجراءات شاملة لإصلاح إدارة الموارد البشرية والنهوض بها، بما في ذلك إنشاء مهام جديدة (استراتيجية للموارد البشرية والاتصالات) وتنفيذ مجموعة من برامج تطوير الإدارة والتعلم، والبدء في مشروع كتابة تقارير عن معلومات إدارة الموارد البشرية لتعزيز البيانات الآتية من نظم المعلومات العديدة المختلفة وصبها في مستودع واحد للمعلومات عن الموارد البشرية، وإجراء بحوث ومشاورات مبدئية لوضع برامج وسياسات جديدة للموارد البشرية، بما في ذلك برنامج الموظفين المهنيين الشبان، وسياسات التنقل وخطة عمل استراتيجية للموارد البشرية بشأن التوازن بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تجربتان لنظام تقييم الأداء والإدارة الجديد في عامي 2008 و2009، شاملاً أكثر من 500 موظف، بهدف جعل هذا النظام هو حلقة المساءلة بين النتائج التنظيمية وأداء الموظفين الأفراد اعتبارا من عام 2010؛
- مواصلة تبسيط العمليات الإدارية وتفويض السلطات؛
- إجراءات لإدخال تغيير الثقافة في المنظمة على مستوى الأمانةككل بما يشمل، برعاية فريق تغيير الثقافة، إشراك عدد كبير من الموظفين من المقر والمكاتب الميدانية بما يشمله ذلك من تغيير الثقافة باستخدام أساليب تشاركية مختلفة. ومن بين النتائج الفورية التي تحققت، صياغة بيان للرؤية الداخلية ومقترحات للتطوير الوظيفي، والجوائز والتقدير ومناخ عمل أكثر شمولية.

(ج) جهود تعبئة الأموال لدعم تنفيذ

خطة العمل الفورية في 2009

49. بناء على ما جاء في قرار المؤتمر 2008/1، تم إنشاء حساب أمانة لتنفيذ خطة العمل الفورية. وبلغ مجموع المساهمات من الأعضاء، بخلاف تكاليف خدمة المشروع، 8.07 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ولمواجهة التمويل الإضافي لخطة العمل الفورية في 2009، استخدمت موارد الميزانية العادية التي لم يتم إنفاقها من أجل متابعة التقييم الخارجي المستقل (وصلت إلى 0.84 مليون دولار) وبمساهمة خاصة من حكومة إسبانيا (2.38 مليون دولار).

(د) قرارات المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2009

50. اعتمد المؤتمر، بموجب قراره 2009/4، تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل، وحدد معايير *المضي قدما* في عملية الإصلاح. وشمل ذلك مواصلة الترتيبات الخاصة للجنة ولكن مع تخفيض عدد اجتماعاتها، وقيام الأجهزة الرئاسية بأدوارها التي أوكلت إليها في الإصلاحات الواردة في خطة العمل الفورية. كما وافق المؤتمر على الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010–19، وخطة العمل المتوسطة الأجل للفترة 2010–13 وبرنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2010–2011، وعلى التعديلات المهمة في النصوص الأساسية للمنظمة، كما قدمتها لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل بعد التشاور مع لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وعلى تغييرات أخرى تتعلق بطرق عمل هياكل الإدارة، عن طريق سلسلة من القرارات.

ألف-الموارد

مجال هذا القسم

51. السمة الرئيسية لتقرير تنفيذ البرامج هو الإبلاغ عن استخدام الموارد أثناء الفترة المالية وصلته بتسليم المنتجات والخدمات. ويلخص هذا القسم تطور الموارد المتاحة من جميع المصادر. والتحليل يشير إلى مجموع الإنفاق كما جاء في الحسابات المالية للفترة المالية 2008-2009، 189 2 مليون دولار أمريكي، أي أكثر بنحو 415 مليون دولار أمريكي (23 في المائة) عنه في الفترة المالية 2006-2007.

تطور الموارد الإجمالية

52. ترد أهم مصادر التمويل في *الجدول 1* تحت فئتين محاسبيتين، هما: الحساب العام والحسابات ذات الصلة، وحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- "الحساب العام والحسابات ذات الصلة" وتشمل الأنشطة الممولة من مخصصات البرنامج العادي والمصادر ذات الصلة، بما فيها أنشطة دعم الاستثمار الممولة بالمشاركة، واسترداد تكاليف الدعم، والبنود الأخرى المتنوعة؛
- "حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" وتضم الأنشطة الممولة من مصادر أخرى من خارج الميزانية.

الجدول 1: موجز عن الإنفاق بحسب مصدر التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2007-2006	2009-2008
الحساب العام والحسابات ذات الصلة		
إنفاق البرنامج العادي (مقابل ميزانية 2008-2009 البالغة 929.8 مليون دولار أمريكي)	764.2	925.6
أنشطة الاستثمار ذات التمويل المشترك	32.3	30
المبالغ المستردة من تكاليف الدعم (حساب الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	60.1	74.1
المساهمات النقدية من الحكومات وغيرها من الإيرادات المتنوعة	15.1	17.1
التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي (انظر الجدول 2)	-27.4	7.1
الفروق في العملات مقابل معدل الميزانية*	43.2	20.7
غير ذلك (مبينة أدناه)	38.0	-20.8
المجموع الفرعي	*925.6*	*1 053.80*
حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
حسابات الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باستثناء مشاريع الطوارئ)	464.5	576.6
عمليات الإغاثة ا لخاصة (مشاريع الطوارئ)	384.5	558.7
المجموع الفرعي	*849.0*	*1 135.30*
مجموع المصروفات	**1 774.6**	**2 189.10**

* تمثل الفروق في العملات الإنفاق الفعلي والإيرادات الأخرى الفعلية المعدلة بحيث تظهر المعاملات باليورو بسعر الصرف المطبق في الميزانية عوضا عن سعر الصرف المطبق في الأمم المتحدة الساري في تاريخ المعاملات

53. زادت المصروفات من الحساب العام والحسابات ذات الصلة بما قيمته 128.2 مليون دولار أمريكي (14 في المائة) عن الفترة المالية السابقة، بسبب مجموعة من العوامل المتعددة:

- زاد الإنفاق من مخصصات البرنامج العادي الموافق عليها للفترة المالية 2008-2009 بزيادة نسبتها 21 في المائة عن مصروفات الفترة المالية السابقة؛
- انخفضت أنشطة الاستثمارات الممولة بصورة مشتركة بما قيمته 2.3 مليون دولار أمريكي(7 في المائة)؛
- زاد استرداد تكاليف الدعم بمبلغ 14 مليون دولار أمريكي (23 في المائة) استمرارا للاتجاه الذي حدث في الفترتين الماليتين السابقتين؛
- يشمل الاعتماد المعنون "برنامج التعاون التقني وتعديلات مرفق الإنفاق الرأسمالي" المخصصات التي لم يتم إنفاقها والمؤجلة من الفترة المالية السابقة لإنفاقها في الفترة المالية 2008-2009، مخصوما منها الإيرادات المؤجلة إلى 2010-2011 لهذه البنود الثلاثة. وكما يتضح من *الجدول 2*، كانت هناك زيادة صافية قيمتها 7.1 مليون دولار، مقابل عجز صافي قدره 27.4 مليون دولار أمريكي في 2006-2007؛
- وجود فروق في أسعار العملات بقيمة 20.7 مليون دولار أمريكي في 2008-2009، مقابل 43.2 مليون دولار أمريكي في 2006-2007؛
- البند المعنون "أخرى" يتضمن 1.2 مليون دولار أمريكي مصروفات نثرية ومصروفات تكبدها الصندوق المتجدد للمنتجات الإعلامية، وتسديد 22 مليون دولار أمريكي أقساط التأمين الصحي قيدت كتخفيض في استحقاقات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة لأغراض التقرير المالي[5].

الجدول 2: التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2007-2006	2009-2008	التغير
حولت اعتمادات برنامج التعاون التقني الخاصة بالفترة المالية السابقة إلى الفترة المالية الراهنة	36.4	69.9	33.7
اعتمادات برنامج التعاون التقني المؤجلة للفترة المالية التالية	(69.9)	(54.2)	15.7
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية الراهنة	8.9	2.8	(6.1)
موارد الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية التالية	(2.8)	(7.4)	(4.6)
موارد مرفق الإنفاق الأمني المؤجلة إلى الفترة المالية التالية	0.0	(4.0)	(4.0)
مجموع المصروفات	**(27.4)**	**7.1**	**34.5**

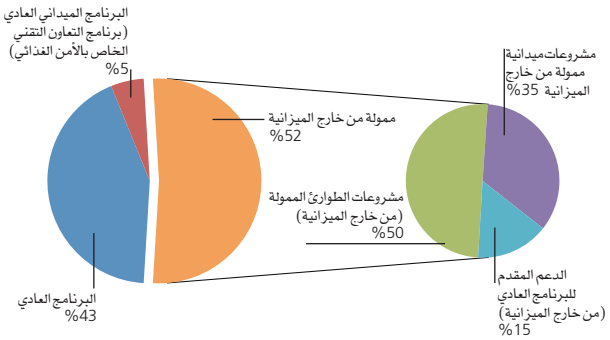
5 اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، ومع اتجاه المنظمة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أدرجت المنظمة في كشوفاتها المالية القيمة الاكتوارية الكاملة لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. وبالتالي، بداية من 2008، أصبحت المنظمة تقيد أقساط التأمين الصحي نيابة عن الموظفين المتقاعدين في كشوف التقارير المالية بطريقة تختلف عنها في كشوف تقارير الميزانية. وبالنسبة للفترة المالية 2008-2009، قيد مبلغ 22 مليون دولار أمريكي مدفوعات أقساط التأمين الصحي لمصلحة الموظفين المتقاعدين كمصروفات من أجل كتابة تقارير عن الميزانية، ولكنها سجلت كتخفيض في استحقاقات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة لأغراض التقارير المالية.

54. زادت المصروفات ذات الصلة "بحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" بما قيمته 286.3 مليون دولار أمريكي (34 في المائة) وهي زيادة كبيرة عن مصروفات 2006–2007:

- زادت المصروفات ذات الصلة بحسابات الأمانة لغير حالات الطوارئ بما قيمته 117.6 مليون دولار أمريكي (26 في المائة)؛ بينما انخفضت مصروفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي(40 في المائة)؛
- زادت مصروفات عمليات الطوارئ بمبلغ 174.2 مليون دولار أمريكي(45 في المائة) نتيجة بعض الكوارث مثل وباء أنفلونزا الطيور والمساعدات التي قدمت إلى المناطق المنكوبة بالجفاف.

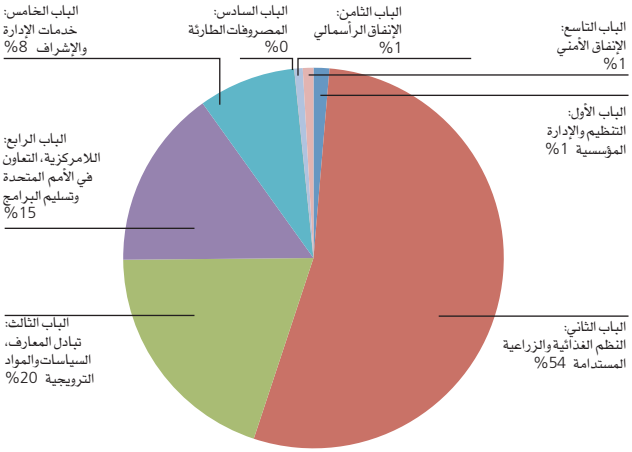
55. كما يتبين من *الشكل 1*: *نصيب مصروفات البرنامج العادي والمصروفات من خارج الميزانية من مجموع المصروفات في 2008–2009*، كانت مصروفات البرنامج العادي – بخلاف برنامج التعاون التقني/البرنامج الخاص للأمن الغذائي – أقل قليلا من نصف المصروفات الإجمالية. ومقارنة بالفترة المالية 2006–2007، انخفض نصيب البرنامج العادي في المصروفات من 52 في المائة إلى 48 في المائة. وضمن فئة المصروفات من خارج الميزانية استأثرت مشروعات الطوارئ في 2008–2009 بالنصيب الأكبر (50 في المائة) تليها المشروعات الميدانية بخلاف عمليات الطوارئ (35 في المائة) ثم الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي (15 في المائة). ومقارنة بالفترة المالية 2006–2007 حققت مشروعات المساعدة في حالات الطوارئ أكبر نمو، حيث زاد نصيبها من 45 في المائة إلى 50 في المائة، بينما انخفضت النسبة المئوية للموارد الآتية من خارج الميزانية لدعم البرنامج العادي من 19 في المائة إلى 15 في المائة.

الشكل 1: إنفاق البرنامج العادي والمشاريع الممولة من خارج الميزانية بحسب نصيبها في الإنفاق الإجمالي في الفترة المالية 2009-2008



56. يرد ملخص في الشكل 2 لإجمالي الإنفاق (البرنامج العادي والأموال من خارج الميزانية) حسب أبواب الميزانية للفترة المالية 2008–2009. وقد استأثر *الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة* و*الباب الثالث: تبادل المعرفة والسياسات والمواد الترويجية* بنسبة 74 في المائة من الإنفاق، بينما استأثر *الباب الرابع: اللامركزية، والتعاون مع الأمم المتحدة وتسليم البرامج* بنسبة قدرها 15 في المائة، و*الباب الخامس: خدمات الإدارة والإشراف* بنسبة 8 في المائة. وتأتي النسبة الباقية وهي 3 في المائة ضمن حوكمة المنظمة (*الباب الأول*)، *والمصروفات الطارئة (الباب السادس)*، *والإنفاق الرأسمالي (الباب الثامن)* والإنفاق الأمني (*الباب التاسع*).

الشكل 2: توزيع إجمالي الإنفاق حسب أبواب الميزانية، 2009-2008



الحساب العام والحسابات ذات الصلة

57. يتضمن برنامج العمل الموجود في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008–2009 التوافر المتوقع للموارد من الإيرادات الأخرى، التي تشتمل على المساهمات الطوعية التي تكون في حوزة المنظمة إلى حد كبير، وتدار عن كثب مع مخصصات الميزانية العادية. ويتبع هذا الترتيب لإعطاء صورة أكثر اكتمالا للموارد المرتبطة بالعمل الجاري. ومع ذلك، فإن الانحراف الذي يحدث في الإيرادات في النهاية عن المستوى المحدد في الميزانية أثناء التنفيذ، يتطلب تعديلات مماثلة في المصروفات لكي تتفق مع المخصصات المعتمدة في الميزانية، الأمر الذي يضيف قدرا من عدم اليقين والتعقيد إلى الإدارة المالية للمخصصات.

58. يرد برنامج العمل للفترة المالية 2008–2009 والتعديلات التي أدخلت عليه أثناء تنفيذه في *الجدول 3*: *برنامج العمل، والتحويلات فيما بين أبواب الميزانية، والأداء في الفترة المالية 2008–2009*. وبلغ مجموع الموارد المقسمة في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008–2009 ما قيمته 1 033.2 مليون دولار أمريكي، منها 929.8 مليون دولار أمريكي من مخصصات البرنامج العادي، و103.4 مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأخرى (بعد تعديل أنماط الإيرادات التي تحتسب كحسابات أمانة في حسابات المنظمة). وقد أدرج تحت بند الإيرادات في الفترة المالية 2008–2009 مبلغ 2.8 مليون دولار أمريكي جاءت من مرفق الإنفاق الرأسمالي، كما جاء في *الجدول 2* لإنفاقها ضمن *الباب 8*[6].

59. لا مفر من انحراف تنفيذ البرنامج عما كان مخططاً له، نتيجة بعض العوامل مثل تغيير الأولويات التي تعكس تغييراً في البيئات الخارجية وفي الترتيبات التي تتخذ استجابة لأشد احتياجات الأعضاء إلحاحاً، والتضخم الذي لم يحسب في الميزانية، والتكاليف غير المتوقعة، وتأثير أسعار تحويل العملات. وفي الفترة المالية 2008–2009، أنفقت المنظمة 99.5 في المائة من المخصصات. وبلغ مجموع المتبقي دون إنفاق 4.2 مليون دولار، وبلغ الرصيد النهائي 1.7 مليون دولار أمريكي مقابل المخصصات، بعد تحويل 2.5 مليون دولار أمريكي إلى الفترة المالية التالية بناء

6 الوثيقتان CL 136/REP و FC 122/2.

على ترخيص قرار المؤتمر 2009/3. كما أن قرار المؤتمر 2009/3 سمح بتخصيص مبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي من الفائض المتبقي وقدره 4.2 مليون دولار أمريكي لمرفق المصروفات الرأسمالية، لاستخدامه أيضا في الفترات المالية التالية.

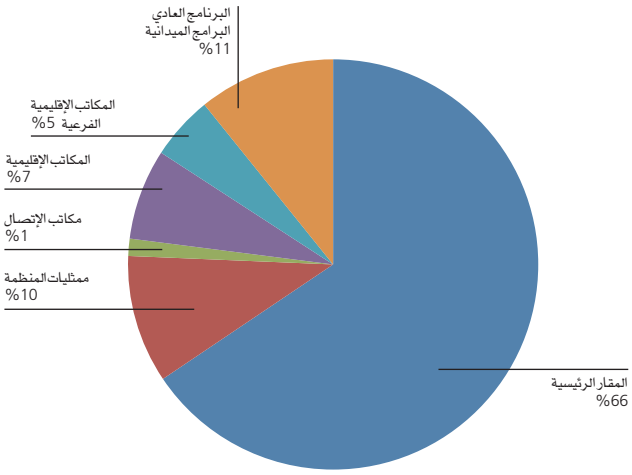
60. وتتطلب اللوائح المالية موافقة لجنة المالية على جميع التحويلات بين أبواب برنامج العمل والميزانية (في ما يتعلق بمخصصات البرنامج العادي). وبناء على ذلك، لاحظت لجنة المالية في دورتها في مايو/أيار 2010 أن التحويل الأخير إلى الباب 5 هو في حدود المستويات التي سبق الموافقة عليها (*الوثيقة 128 FC/3*)، بينما احتاج الأمر إلى زيادة طفيفة في التحويل إلى *الباب 1*. ووافقت اللجنة على التحويلات المطلوبة من *البابين 3* و*6* في الميزانية إلى الباب 1 (1 مليون دولار أمريكي)، وإلى *الباب 4* (0.05 مليون دولار أمريكي)، وإلى *الباب 5* (0.7 مليون دولار أمريكي).

61. بلغت الإيرادات في الفترة المالية 2008–2009 ما قيمته 121.1 مليون دولار أمريكي (بخلاف المخصصات المؤجلة المتعلقة *بالإنفاق الرأسمالي ومرفق الإنفاق الأمني*، التي ظهرت كإيرادات في *الجدول 3*) وهو ما يمثل زيادة قيمتها 13.1 مليون دولار أمريكي (13 في المائة) عن الفترة المالية 2006–2007.

62. يمكن مقارنة المصروفات الإجمالية في الميزانية النهائية للفترة المالية 2008–2009 وقيمتها 038 1 مليون دولار أمريكي مقابل 054 1 مليون دولار أمريكي سجلت "كنفقات من الحساب العام والحسابات ذات الصلة" في مشروع الحسابات المالية. ولا تشمل الأرقام الواردة في *الجدول 3* سوى بنود الإنفاق في الحسابات المالية المقيدة على برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008–2009. وهي على وجه التحديد: (1) تُعدِّل مصروفات فروق أسعار العملات لتعكس ترجمة المعاملات التي يتحكم اليورو في أغلبها إلى سعر العملة المعمول به في الميزانية، ولتستبعد 1.2 مليون دولار أمريكي من المصروفات النثرية والمصروفات من الصندوق المتجدد للمنتجات الإعلامية نظرا لإنشاء صندوق منفصل لهذا الغرض بموجب المادة 6–10 من اللائحة المالية؛ (2) تشمل 22 مليون دولار أمريكي من التكاليف المتعلقة بمدفوعات خطة الرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة (المشار إليها أيضا في *الحاشية 5*)؛ (3) تعدِّل مصروفات برنامج التعاون التقني بحيث يُفترض أن جميع مخصصات برنامج التعاون التقني في 2008–2009 قد أنفقت، نظرا لأن الرصيد غير المستخدم سيظل متوافرا للوفاء بالالتزامات في 2010–2011، طبقا للمادة 4–3 من اللائحة المالية.

63. يبين *الشكل 3* تقسيم مصروفات البرنامج العادي بين المقر والمكاتب الميدانية. وقد استأثر المقر بنسبة 66 في المائة من المصروفات الإجمالية، أي أكثر من مصروفات الفترة المالية 2006–2007 بنسبة 2 في المائة، كنتيجة ترجع في أغلبها إلى زيادة المصروفات على العقود وعلى الموارد البشرية الأخرى. وتوقفت المصروفات على البرامج الميدانية المتعلقة ببرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي (وهما يمولان من البرنامج العادي) عند 11 في المائة في الفترة المالية 2008–2009، مقابل 12 في المائة في الفترة المالية 2006–2007. وفي ما يتعلق بالمواقع اللامركزية العديدة: انخفض نصيب

الشكل 3: الإنفاق في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية، 2008-2009



ممثليات المنظمة من 11 في المائة إلى 10 في المائة، لسبب رئيسي هو الانخفاض النسبي في تكاليف الموظفين؛ أما نصيب المكاتب الإقليمية الفرعية، فقد زاد من 4 في المائة إلى 5 في المائة، بسبب زيادة أعدادها؛ وانخفض نصيب المكاتب الإقليمية من 8 في المائة إلى 7 في المائة؛ وظل نصيب مكاتب الاتصال عند 1 في المائة.

64. هناك المزيد من المعلومات عن المصروفات المتعلقة بالبرامج الفردية في برنامج العمل والميزانية في *الملحق 3: تقرير التنفيذ المفصَّل على الإنترنت*.

الجدول 3: برنامج العمل، والتحويلات بين أبواب الميزانية، والأداء في 2008 - 09 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

		برنامج العمل 2008-2009			مصروفات 2008-2009			الفارق في 2008-2009: الميزانية ناقصا المصروفات/الإيرادات			
الباب/ البرنامج	البرنامج	برنامج العمل	الإيرادات	صافي الاعتمادات	معدل الإنفاق في برنامج العمل والميزانية	الإيرادات الفعلية	صافي الإنفاق	برنامج العمل (بالزيادة)/ بالنقص	الإيرادات (بالزيادة)/ بالنقص	الاعتمادات (بالزيادة)/ بالنقص	عمليات النقل بين الأبواب الموافق عليها (صافية)
1A	الأجهزة الرئاسية	14 226	0	14 226	14 962	70	14 892	-736	70	-666	
1B	التوجيه العام	12 254	610	11 644	12 341	444	11 897	-87	-166	-253	
1X	إدارة البرنامج	688	0	688	688	0	688	0	0	0	
1	حوكمة المنظمة	27 178	610	26 568	27 991	514	27 477	-823	-96	-919	1 000
2A	إدارة نظم إنتاج المحاصيل	22 351	436	21 915	23 522	1 388	22 134	-1 171	952	-219	
2B	إدارة نظم الإنتاج الحيواني	10 546	364	10 182	12 175	1 146	11 029	-1 629	782	-847	
2C	الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية	31 411	552	30 859	32 281	2 904	29 377	-870	2 352	1 482	
2D	التغذية وحماية المستهلكين	28 002	1 445	26 557	26 167	1 996	24 171	1 835	551	2 386	
2E	المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات	12 942	378	12 564	12 767	486	12 281	175	108	283	
2F	إدارة الغابات وصيانتها وإحياؤها	10 353	119	10 234	10 378	516	9 862	-25	397	372	
2G	المنتجات والصناعات الحرجية	10 601	189	10 412	10 559	324	10 235	42	135	177	
2H	المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية،	22 449	845	21 604	23 152	741	22 411	-703	-104	-807	
2I	إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصيانتها	15 947	544	15 403	17 130	776	16 354	-1 183	232	-951	
2J	المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	10 818	880	9 938	10 304	140	10 164	514	-740	-226	
2K	إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام	40 138	1 132	39 006	42 765	2 752	40 013	-2 627	1 620	-1 007	
2L	التقانة والبحوث والإرشاد	7 363	55	7 308	7 309	68	7 241	54	13	67	
2M	البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	18 460	483	17 977	17 636	811	16 825	824	328	1 152	
2X	إدارة البرنامج	26 568	223	26 345	25 862	191	25 671	706	-32	674	
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	267 949	7 645	260 304	272 007	14 239	257 768	-4 058	6 594	2 536	0
3A	زيادة الموارد والاستثمارات	62 740	29 152	33 588	61 946	32 306	29 640	794	3 154	3 948	
3B	السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة	34 953	1 180	33 773	35 260	1 839	33 421	-307	659	352	
3C	التجارة والأسواق	13 413	340	13 073	13 109	602	12 507	304	262	566	
3D	المعلومات والإحصاءات الزراعية	13 696	126	13 570	14 870	569	14 301	-1 174	443	-731	
3E	التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر	14 251	172	14 079	13 520	420	13 100	731	248	979	
3F	المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية	10 634	250	10 384	11 438	439	10 999	-804	189	-615	
3G	سبل المعيشة في الريف	3 692	124	3 568	3 965	319	3 646	-273	195	-78	
3H	تبادل المعارف وبناء القدرات	27 995	58	27 937	28 327	453	27 874	-332	395	63	
3I	نظم تكنولوجيا المعلومات	40 339	0	40 339	42 233	105	42 128	-1 894	105	-1 789	
3J	الاتصالات والإعلام العام	20 788	0	20 788	20 506	40	20 466	282	40	322	
3X	إدارة البرنامج	24 485	200	24 285	24 369	-187	24 556	116	-387	-271	
3	تبادل المعرفة والسياسات والمواد الترويجية	266 986	31 602	235 384	269 543	36 905	232 638	-2 557	5 303	2 746	-1 150

		برنامج العمل 2008-2009			مصروفات 2008-2009			الفارق في 2008-2009: الميزانية ناقصا المصروفات/الإيرادات			
الباب/ البرنامج	البرنامج	برنامج العمل	الإيرادات	صافي الاعتمادات	معدل الإنفاق في برنامج العمل والميزانية	الإيرادات الفعلية	صافي الإنفاق	برنامج العمل (بالزيادة)/ بالنقص	الإيرادات (بالزيادة)/ بالنقص	الاعتمادات (بالزيادة)/ بالنقص	عمليات النقل بين الأبواب الموافق عليها (صافية)
4A	التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة	15 752	862	14 890	15 137	1 008	14 129	615	146	761	
4B	تنسيق الخدمات اللامركزية	23 404	3	23 401	22 091	312	21 779	1 313	309	1 622	
4C	الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي	94 362	26 884	67 478	98 502	30 382	68 120	-4 140	3 498	-642	
4D	إدارة حالات الطوارئ وما بعد الأزمات	2 307	580	1 727	1 071	-555	1 626	1 236	-1 135	101	
4E	برنامج التعاون التقني	109 223	0	109 223	109 223	0	109 223	0	0	0	
4X	إدارة البرنامج	13 273	2 348	10 925	14 778	2 014	12 764	-1 505	-334	-1 839	
4	اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليمات برنامج التعاون مع الحكومات	258 321	30 677	227 644	260 802	33 161	227 641	-2 481	2 484	3	50
5A	الإشراف	15 436	914	14 522	14 410	1 335	13 075	1 026	421	1 447	
5B	خدمات البرنامج والميزانية	8 520	898	7 622	8 254	1 107	7 147	266	209	475	
5C	الخدمات المالية	17 848	7 692	10 156	18 612	10 084	8 528	-764	2 392	1 628	
5D	إدارة الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية للموظفين	20 004	2 666	17 338	25 036	3 808	21 228	-5 032	1 142	-3 890	
5E	التوريدات	11 998	6 222	5 776	12 264	7 039	5 225	-266	817	551	
5F	إدارة مباني المقر	42 405	4 612	37 793	43 509	4 219	39 290	-1 104	-393	-1 497	
5G	الاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم	10 052	126	9 926	9 814	170	9 644	238	44	282	
5H	الخدمات المشتركة	28 368	6 941	21 427	28 821	8 433	20 388	-453	1 492	1 039	
5X	إدارة البرنامج	11 449	40	11 409	12 129	11	12 118	-680	-29	-709	
5	خدمات الإدارة والإشراف	166 080	30 111	135 969	172 849	36 206	136 643	-6 769	6 095	-674	700
6A	المصروفات غير المنظورة	600	0	600	2	0	2	598	0	598	
6	المصروفات غير المنظورة	600	0	600	2	0	2	598	0	598	-600
8A	الإنفاق الرأسمالي	22 872	2 770	20 102	15 499	-4 601	20 100	7 373	-7 371	2	
8	الإنفاق الرأسمالي	22 872	2 770	20 102	15 499	-4 601	20 100	7 373	-7 371	2	0
9A	الأمن في المقر الرئيسي	10 292	0	10 292	10 676	82	10 594	-384	82	-302	
9B	الأمن في الميدان	12 985	0	12 985	8 734	-3 972	12 706	4 251	-3 972	279	
9	الإنفاق الأمني	23 277	0	23 277	19 410	-3 890	23 300	3 867	-3 890	-23	0
	المجموع	1 033 253	103 415	929 838	1 038 103	112 534	925 569	-4 850	9 119	4 269	0

البرنامج الميداني للمنظمة والدعم المقدم من خارج الميزانية لتسليمات البرنامج العادي

65. بلغ مجموع الدعم الذي تقدمه البرامج الميدانية في المنظمة والدعم من خارج الميزانية إلى تسليمات البرنامج العادي 1 226.9 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 37 في المائة عن الفترة المالية 2006–2007 (انظر *الجدول 4*). ويعكس ذلك زيادة التسليمات بموجب برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات وحسابات الأمانة الأحادية مع 61 جهة مانحة تقريبا، والبرنامج المشترك مع الأمم المتحدة، وأنشطة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، بينما تواصل انخفاض التسليمات بموجب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالنسبة للتنفيذ بمعرفة المنظمة مع تحملها للمسؤولية الكلية أو الجزئية عند التنفيذ).

66. ساهم التعاون اللامركزي في زيادة التسليمات بموجب برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات. ودخل ضمن ذلك شركاء جدد للتمويل من إسبانيا (Galizia وCastilla y Léon) ومن إيطاليا (Valle d'Aosta وParma وLombardy).

67. أدمجت اتفاقيتا الشراكة الاستراتيجيتان الحاليتان مع هولندا والنرويج في برنامج الشراكة المتعدد الجهات المانحة في المنظمة.

68. وحدثت زيادة حادة أيضا في نصيب البرامج الميدانية الممولة من البرنامج العادي في الفترة المالية 2008–2009 بسبب دعم مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويرد المزيد من المعلومات عن برنامج التعاون التقني في *القسم ثانيا – باء*. وتواصل التغيير في 2008–2009 في تركيز البرنامج الخاص للأمن الغذائي من المشروعات التجريبية الصغيرة إلى دعم برامج قطرية وإقليمية للأمن الغذائي أكبر حجما، الأمر الذي أسفر عن انخفاض جديد في مشروعات البرنامج الخاص للأمن الغذائي الممولة من البرنامج العادي (إلى نحو مليوني دولار أمريكي).

69. كما يتبين من *الجدول 4*، فقد زاد الإنفاق على حسابات الأمانة لعمليات بخلاف الطوارئ من 436.1 مليون دولار أمريكي إلى 548.2 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2008–2009. وكانت أهم العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك هي، المستويات الجيدة للتعاون مع الأعضاء في إطار برنامج المنظمة للتعاون مع الحكومات وحسابات الأمانة الأحادية. فالزيادة التي حدثت في حسابات الأمانة لغير عمليات الطوارئ كانت أقل – رغم ضخامتها – من مثيلتها في المساعدات المقدمة في حالات الطوارئ، حيث انخفضت نسبتها في مجموع التسليمات من 49 في المائة إلى 45 في المائة في الفترة المالية 2008–2009.

70. استمرت تسليمات مساعدات الطوارئ في الزيادة في الفترة المالية 2008–2009، بسبب ضخامة حجم حالات الطوارئ التي تطلبت تدخل المنظمة، حتى وصلت إلى 558.7 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 45 في المائة عن الفترة المالية 2006–2007. ومن بين أهم مجالات مساعدات الطوارئ: (1) أنفلونزا الطيور من خلال البرنامج العالمي للوقاية من أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض ومكافحتها؛ (2) التدخلات في إطار مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ (3) العمليات في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، والصومال، والسودان، وزمبابوي، وهي العمليات التي ركزت على استعادة سبل المعيشة، وعلى الأخص الأصول الزراعية، والثروة الحيوانية، وحماية الموارد الطبيعية؛ (4) العمليات التي حدثت في مختلف أرجاء القرن الأفريقي وأفريقيا الجنوبية والتي اشتملت على تدخلات في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل؛ (5) الاستمرار في دعم البلدان المتضررة من إعصار تسونامي في المحيط الهندي، بما فيها العمليات التي تمت في سري لانكا وإندونيسيا. وبلغ مجموع البلدان التي تلقت مساعدات في حالات الطوارئ أكثر من 80 بلدا.

الجدول 4: الدعم المقدم من برامج المنظمة الميدانية ومن خارج الميزانية إلى البرنامج العادي بحسب نوع المساهمة (بملايين الدولارات الأمريكية)

الوصف	2007–2006	2009–2008
منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
التنفيذ من جانب منظمة الأغذية والزراعة بموجب مسؤوليتها الكاملة عن التنفيذ	4.5	3.1
التنفيذ من جانب منظمة الأغذية والزراعة بموجب مسؤوليتها الجزئية عن التنفيذ	9.2	5.1
مجموع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**13.7**	**8.2**
حسابات الأمانة		
حسابات الأمانة لغير حالات الطوارئ		
برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومات	235.3	319.9
برنامج الموظفين الفنيين المزاملين	16.0	14.0
حسابات الأمانة الأحادية	84.9	115.6
برامج الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة والجهات المتبرعة	45.4	27.2
البرنامج المشترك مع الأمم المتحدة	-	16.3
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	5.8	7.4
منظمات الأمم المتحدة الأخرى	7.5	6.3
برنامج تليفود	3.8	3.8
حسابات أمانة متنوعة	37.4	37.7
المجموع لغير حالات الطوارئ	*436.1*	*548.2*
حسابات الأمانة – المساعدة في حالات الطوارئ		
عمليات الإغاثة الخاصة – عام	293.4	449.5
عمليات الإغاثة الخاصة – أنفلونزا الطيور	63.7	71.6
عمليات الإغاثة الخاصة – تسونامي	27.8	7.5
عمليات الإغاثة الخاصة – المناطق المتضررة من الجفاف	-	30.1
المجموع للمساعدة في حالات الطوارئ	*384.9*	*558.7*
المجموع لحسابات الأمانة	**821.0**	**1 106.9**
مجموع التمويل الخارجي	834.7	1 115.1
البرنامج العادي		
برنامج التعاون التقني	58.0	109.8
البرنامج الخاص للأمن الغذائي	3.8	2.0
المجموع للبرنامج العادي	**61.8**	**111.8**
***المجموع للبرامج الميدانية**	**896.5**	**1 226.9**

* باستثناء تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي المقيدة كمبالغ دائنة في الحساب العام وتكاليف عمليات الطوارئ المتكبدة في شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل.

الجدول 5: مصادر التمويل الخارجي بملايين الدولارات الأمريكية*

مصدر التمويل	2007–2006	2009–2008
الجماعة الأوروبية	83.2	189.7
المساهمات المتعددة الأطراف	58.0	116.3
الولايات المتحدة الأمريكية	44.4	81.4
إسبانيا	21.3	64.7
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة	39.7	63.4
إيطاليا	54.0	57.1
السويد	32.2	56.9
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحساب الأمانة المشترك للجهات المانحة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	30.4	56.6
هولندا	39.2	33.4
بلجيكا	29.0	28.9
النرويج	36.0	28.7
الصندوق المشترك للمساعدة الإنسانية في السودان	20.6	25.9
اليابان	36.3	24.8
المملكة المتحدة	33.8	24.2
خدمات ودعم مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/ أمانة اللجنة التنفيذية/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	31.4	23.9
المملكة العربية السعودية	16.5	19.9
ألمانيا	23.3	19.4
البرازيل	12.0	12.3
البنك الدولي	4.4	12.2
استراليا	14.4	10.2
كندا	9.0	10.1
المجموع الفرعي	669.1	959.9
جهات مانحة أخرى	165.6	155.2
المجموع	**834.7**	**1 115.1**

* الإنفاق الرأسمالي لا يتضمن تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي المقيدة كمبالغ دائنة في الحساب العام وتكاليف عمليات الطوارئ المتكبدة في شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل. ووفقا للسياسات المحاسبية للمنظمة، يجري تسجيل المساهمات في حسابات الأمانة عندما تنفق المصروفات فعلا في مشروعات الأمانة.

71. وترد في *الجدول 5* قائمة بالمصادر الخارجية للتمويل في الفترة المالية 2008–2009. وتستحق المساهمات من الجماعة الأوروبية اهتماما خاصا، حيث زادت من 83.2 مليون دولار أمريكي إلى 189.7 مليون دولار أمريكي(15 في المائة من مجموع التسليمات) في الفترة المالية 2008–2009، بسبب رئيسي هو مرفق الاتحاد الأوروبي للأغذية. واقتربت الولايات المتحدة من مضاعفة مساهماتها الطوعية حيث كانت أغلب مساعداتها لأنشطة الطوارئ. وانضمت إسبانيا للمرة الأولى إلى أكبر 5 جهات مانحة، حيث ضاعفت مساهماتها إلى أكثر من ثلاثة أمثال في الفترة المالية 2008–2009 لتصل إلى 64.7 مليون دولار. وظل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يحتل المركز الخامس بين أكبر المصادر الممولة للمنظمة في أنشطة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل من خلال صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وبلغ مجموع البلدان والمنظمات التي ساهمت بموارد من خارج الميزانية في تمويل المنظمة أكثر من 165 بلدا ومنظمة في الفترة المالية 2008–2009.

72. كان هناك 21 مصدرا للتمويل في الفترة المالية 2008–2009 تخطت مساهماتها 10 ملايين دولار أمريكي، مثلت 86 في المائة من جميع التسليمات من خارج الميزانية واستفاد منها أكثر من 600 3 مشروع بقدر ما من الأنشطة. واستمر التمويل من الجهات المانحة المتعددة لبرامج بعينها أو لمشروعات كبيرة يمثل عنصرا رئيسيا في التسليمات. وكان هناك 120 برنامجا ومشروعا بتسليمات تفوق المليوني دولار أمريكي، تمثل 35 في المائة من مجموع التسليمات.

باء-المعالم البارزة في تنفيذ البرامج

مجال هذا القسم

73. يصف هذا القسم نتائج عمل المنظمة في عدد من المجالات ضمن الأبواب الفنية الرئيسية الثلاثة في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008–2009. ويرد في الملحق 2 موجز لاستكمال نتائج الفترة المالية لكل برنامج في برنامج العمل والميزانية، بينما يرد حصر كامل للمصروفات والإنجازات على مستوى البرامج في *الملحق 3: تقرير التنفيذ المفصَّل* (موقع الملاحق على الإنترنت).

74. وجه برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008–2009 اهتماما خاصا إلى أربعة مجالات للعمل المتعدد التخصصات، مع أهداف وخطط محددة للفترة المالية: (1) إدارة المعرفة وتبادلها؛ (2) بناء القدرات؛ (3) تغير المناخ؛ (4) الطاقة الحيوية. ويتصل العديد من المعالم البارزة التالية بمجالات التركيز الخاصة هذه. وترد تفاصيل أكثر عن تنفيذ هذه الخطط في *الملحق 3*، مع الإشارة إلى حالات استخدام الموارد المخصصة في برنامج التعاون التقني لدعم العمل في هذه المجالات الأربعة (بمبلغ إجمالي قدره 1.6 مليون دولار أمريكي).

الباب الثاني من برنامج العمل والميزانية: النظم الغذائية والزراعية المستدامة

تكثيف المحاصيل ووقايتها

(أ) تكثيف إنتاج المحاصيل بصورة مستدامة في غرب أفريقيا والشرق الأدنى

75. تهدف المبادرات الجديدة على المستوى القطري إلى "تكثيف الإنتاج بصورة مستدامة" لسد الطلب القطري والدولي المتزايد على المزيد من الأغذية وعلى الأغذية عالية الجودة. وهناك محاولات كثيفة المعرفة تتطلب إتاحة قرارات مدروسة عن النظم الإيكولوجية للإنتاج للمزارعين والمجتمعات المحلية في أماكن إقامتهم.

76. وقد ولد النموذج المبتكر، وهو مدارس المزارعين الميدانية، من رحم الطرق غير الرسمية لتعليم الكبار أو "التعليم بالاكتشاف" التي بدأت منذ نحو 20 عاما مضت في مشروعات المنظمة في آسيا، ردا على نقاط الضعف في نماذج الإرشاد "من القمة إلى القاعدة" التي كانت سائدة في ذلك الوقت. فبناء القدرات في المجتمعات المحلية الزراعية يخلق ابتكارات محلية قابلة للتطبيق لها نتائجها الإيجابية على جميع المستويات. ويستغرق هذا النوع من البرامج فترة طويلة عادة ويحتاج إلى استثمارات لكي يثبت أقدامه، ولكن بمجرد البدء فيه يمكن أن يزيد عدد المزارعين المشاركين والفوائد التي يحصلون عليها بسرعة.

77. وفي الآونة الأخيرة، شجعت المنظمة هذه النهج في غرب أفريقيا والشرق الأدنى، بالاعتماد على المكافحة المتكاملة للآفات عن طريق صنع قرارات تستند إلى المعرفة الكثيفة التي تربط الاستراتيجيات القائمة على النظم الايكولوجية (البيولوجية والثقافية والمادية والكيميائية) في مكافحة الآفات. وتهدف مساعدة المنظمة في المقام الأول إلى تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي المستدام بتقليل استخدام المبيدات الكيميائية، وتشجيع اتباع استراتيجيات المكافحة المتكاملة لآفات المحاصيل عن طريق منهجية مدارس تدريب المزارعين.

غرب أفريقيا

78. يقوم برنامج المنظمة الإقليمي للإدارة المتكاملة للإنتاج والآفات في غرب أفريقيا على نموذج المدارس الميدانية للمزارعين، بعد تطويعها مع الظروف المحلية لسبعة بلدان من البلدان المتحدثة بالفرنسية في مناطق السافانا. ويعمل هذا البرنامج من خلال مجموعة من المشروعات: (1) التمويل الأساسي (من هولندا) لمشروع ينفذ في السنغال ومالي وبوركينا فاسو وبنن؛ (2) مشروع "All ACP" (بتمويل من الاتحاد الأوروبي) الذي يقدم قدرا من الدعم إلى البرنامج في ما يتعلق بنظم زراعة القطن في هذه البلدان الأربعة نفسها؛ (3) مشروع مشترك بين المرفق العالمي للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفذه المنظمة لتنمية القدرات على مراقبة المبيدات من أجل سلامة البيئة وصحة الإنسان في ستة بلدان (السنغال، ومالي، وبنن، وغينيا، وموريتانيا، والنيجر).

79. شجع البرنامج الإقليمي على حدوث تغييرات مهمة بين أصحاب الشأن. فقد تم في البلدان الأربعة الأصلية تدريب ما يقرب من 000 2 ميسِّر حتى الآن، كان ثلثهم تقريبا من موظفي الحكومة. كما افتتحت أكثر من 500 3 مدرسة لتدريب المزارعين، غطت النظم المحصولية الرئيسية: القطن والأرز والخضر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2009، كان هناك نحو 000 112 هكتار يزرعها أكثر من 000 80 شخص تدربوا في مدارس ميدانية للمزارعين على مدى موسم كامل، وشارك أغلبهم بعد ذلك في أنشطة المتابعة بعد التدريب. ووثقت الكثير من المسوحات التقدم الذي أحرز على مختلف الجبهات، مثل زيادة استخدام المواد العضوية كالكومبوست وقش الأرز، وهما مهمان لإصلاح تدهور خصوبة التربة على نطاق واسع لتحسين مرونة النظم، مع زيادة الغلات بصورة كبيرة. ففي السنغال، أشارت عينة أخيرة من 80 مزارعا للخضر بعد تدريبهم في المدارس الميدانية للمزارعين انخفاض استخدامهم للمبيدات الكيماوية بنسبة 92 في المائة في المتوسط، مع زيادة استخدامهم لمستخلصات نباتية ومبيدات حيوية مقارنة بما كانوا يفعلونه قبل استفادتهم من هذه المدارس. وفي بوركينا فاسو، تبين من مسح أجري على 335 مزارعا للأرز أن 30 في المائة منهم فقط كانوا يستخدمون بذورا محسنة قبل استفادتهم من هذه المدارس، بينما ارتفعت هذه النسبة بعد تدريبهم إلى 92 في المائة.

80. يتبين من هذه البيانات أن المزارعين الذين استفادوا من تدريبهم في المدارس الميدانية – سواء كانوا من الرجال أو النساء – يطبقون المعرفة التي حصلوا عليها، باستخدام طرق مختلفة لتحسين خصوبة التربة وتنويع نظم الزراعة، والعودة إلى بدائل آمنة وفعالة للمبيدات. كما أن ممارسات المكافحة المتكاملة للآفات تسهم في دعم التنوع البيولوجي لنظم التربة والمياه. والفوائد التي تعود على خدمات النظام الإيكولوجي متعددة، وتتراوح بين حماية التربة وزيادة خصوبتها إلى جودة المياه، وتحسين المتابعة البيولوجية الطبيعية وكذلك تحسين عملية التلقيح. وقد وضع البرنامج حافظة من المناهج التي يمكن استخدامها كنقطة بداية في أماكن أخرى، والأهم من ذلك أنها أدت إلى قيام شبكات نشطة من المزارعين والميسِّرين المدربين.

الشرق الأدنى

81. بدأ البرنامج الإقليمي المتكامل لمكافحة الآفات في الشرق الأدنى عمله في عام 2004، وهو برنامج ممول بمساهمة إيطالية إلى حساب الأمانة الخاص للأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وقد بدأ البرنامج نشاطه في مصر، وجمهورية إيران الإسلامية،

والأردن، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، وسورية وتوسع مؤخرا إلى العراق ودول المغرب العربي: الجزائر، والمغرب، وتونس. وقد أسفر هذا النهج بالفعل عن فوائد اقتصادية وصحية واجتماعية وبيئية ملموسة للمزارعين في إقليم الشرق الأدنى.

82. صمم المشروع من أجل تعزيز قدرات البلدان المشاركة لكي تقوم بما يلي: تقليل المخاطر المرتبطة باستخدام المبيدات الكيميائية، وتشجيع المكافحة المتكاملة للآفات وغير ذلك من الممارسات الزراعية المناسبة لمحاصيل مختارة، وتحديد فرص تسويق مثل هذه المحاصيل، وإبلاغ صناع السياسات بأهمية طرق الإنتاج التي تكفل مواصفات الجودة للأسواق المحلية والدولية. ويركز المشروع – في آخر مراحله – على تكامل أنشطة المكافحة المتكاملة للآفات القائمة على المجتمعات المحلية، والنهوض بنظم إدارة المبيدات، وعناصر الصحة النباتية في البلدان المعنية من دول المغرب العربي والشرق الأدنى.

83. ومنذ بداية المشروع، قام بتدريب أكثر من 250 1 ميسِّرا في مدارس لتدريب المزارعين (31 في المائة من الإناث و69 في المائة من الذكور)؛ ونفذ أنشطة لعدة محاصيل في أكثر من 900 مدرسة لتدريب المزارعين؛ وأجرى عددا من الدراسات المتعلقة بالمكافحة المتكاملة للآفات والتسويق، وسهل تبادل الخبرات من خلال الزيارات بين الدول وفي داخلها. كما قام المشروع بتدريب أكثر من 000 14 مزارع، 18 في المائة منهم من النساء. وكان تمثيل المرأة جيدا على جميع المستويات: سواء كميسِّرات أو متدربات أو مشاركات في جولات دراسية. وفي أغلب البلدان، سعى المشروع إلى تنفيذ خلطة من مدارس تدريب المزارعين القاصرة على النساء وتلك التي تجمع بين الجنسين. وبالإضافة إلى عنصر تعليم المزارعين، يتكفل المشروع بإبلاغ صناع السياسات بالنتائج الميدانية من أجل الوصول إلى أطر داعمة لسياسات تشجع المكافحة المتكاملة للآفات.

84. لعل أهم إنجاز لهذا المشروع الإقليمي هو التزام الحكومات الوطنية الذي بدأ يظهر في تأييدها له وتوفير التمويل من جانبها لتدريب المزارعين بصورة تشاركية على استخدام أسلوب مدارس تدريب المزارعين (جمهورية إيران الإسلامية، والضفة الغربية، والأردن، وسورية). كما شددت بعض البلدان من رقابتها على المبيدات. وفي جميع البلدان، كانت مستويات الغلة مع المكافحة المتكاملة للآفات لا تقل – إن لم تزد – عن الممارسات التقليدية، مع انخفاض تكاليف الإنتاج، بسبب الانخفاض الحاد عادة في المبيدات في المحاصيل المستهدفة المختارة.

85. وساعد المشروع أيضا في تسويق المنتجات التي زرعت بنظام المكافحة المتكاملة للآفات، بتوزيعه للمعلومات ونتائج الدراسات المتصلة بهذا الموضوع في ما يتعلق بالتسويق على مجموعة كبيرة من أصحاب الشأن. واستطاع بعض المزارعين المشاركين بيع المنتجات التي زرعوها بنظام المكافحة المتكاملة للآفات بأسعار مرتفعة، سواء كأفراد أو كمجموعات، بل واستطاعوا في بعض الأحيان تصديرها إلى البلدان المجاورة أو إلى أوروبا.

(ب) مكافحة الآفات الضارة في أمريكا اللاتينية

86. تحققت إنجازات كبيرة في الفترة المالية بمساعدة من المنظمة في مكافحة الآفات النباتية أو القضاء عليها (ذبابة الفاكهة والعثة) في مناطق معينة من أمريكا اللاتينية.

غواتيمالا

87. تتمتع غواتيمالا بفرصة كبيرة لإنتاج وتصدير الفواكه والخضر غير التقليدية، لاسيما وأنها قريبة من أسواق أمريكا الشمالية. ومع ذلك، فإن التجارة داخل الإقليم والتصدير إلى الأسواق الدولية التي تطلب منتجات عالية الجودة محدودة بسبب وجود أنواع عديدة من ذبابة الفاكهة مثل ذبابة فاكهة البحر المتوسط، وذبابة فاكهة المكسيك، وذبابة فاكهة الهند الغربية، وغيرها. وقد عانى المنتجون من خسائر اقتصادية كبيرة بسبب أضرار ذبابة الفاكهة، بالإضافة إلى تحملهم التكاليف المرتبطة بمكافحة الآفات قبل عملية الحصاد.

88. وبدعم من شعبة الأساليب النووية للأغذية والزراعة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، استطاع المنتجون والمصدرون المحليون للفاكهة للخضر والسلطات المسؤولة في غواتيمالا الاستفادة من أسلوب الحشرة العقيمة. وتم تشكيل تحالف من كبار المنتجين وصغارهم بدعم من الحكومة، أسفر عن تحديد عدة مناطق والمحافظة عليها، وهي المناطق التي أصبحت الآن خالية من ذبابة الفاكهة أو توجد بها هذه الذبابة بكميات قليلة. وقد ساهمت الهيئة الثلاثية للقضاء على ذبابة فاكهة البحر المتوسط في تيسير هذه الجهود، وهي الهيئة التي تغطي غواتيمالا والمكسيك والولايات المتحدة. وقد مكن ذلك غواتيمالا من تصدير الطماطم والفلفل للمرة الأولى، لتحصل بذلك على دخل يربو على 4 ملايين دولار أمريكي سنويا. والواقع أن غواتيمالا أصبحت أهم مصدر في أمريكا الوسطى للطماطم والفلفل والبابايا الطازجة إلى أقرب أكبر سوق دولية، وهي الولايات المتحدة. كما أن صادراتها من البابايا تضاعفت.

89. وساهمت عدة مشروعات مع الهيئة الثلاثية للقضاء على ذبابة الفاكهة، مثل تلك المتعلقة بتكنولوجيا الفرز الوراثي التي تحقق فعالية التكاليف، والتي تم التوصل إليها في مختبرات الزراعة والتكنولوجيا الحيوية المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في سيبرسدورف بالنمسا. وقدمت هذه الهيئة أيضا كميات كبيرة من الحشرات العقيمة التي أنتجت بهذه التكنولوجيا إلى عدد من البرامج في كاليفورنيا (الولايات المتحدة الأمريكية) وإسرائيل. كما قامت المنظمة بنقل هذه التكنولوجيا إلى عدد من البلدان الأخرى، مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك والبرتغال وإسبانيا وجنوب أفريقيا.

بيرو

90. بعد أكثر من 20 عاما من الجهود المضنية، نجحت سلطات بيرو في القضاء على ذبابة فاكهة البحر المتوسط ونوعين آخرين من ذباب الفاكهة لهما أضرار مدمرة على البساتين في منطقتي تاكنا وموكويغوا باستخدام أسلوب الحشرة العقيمة في مناطق واسعة. وقد أمكن القيام بذلك بفعل الدعم المالي المقدم من مصرف التنمية في بلدان أمريكا اللاتينية والمدخلات الفنية من الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، استكمالا للعمل الذي قامت به مجموعة من أصحاب الشأن،مثل المنتجين والمصدرين والسلطات الإقليمية والمحلية، والجمهور بشكل عام. وقام مشروع مشترك بين شيلي وبيرو للتعاون التقني بتسهيل التعاون عبر الحدود وتنسيق الطرق الفنية، واستفاد من القضاء على هذه

الحشرات من تجربة شيلي في التسعينات. واستخدمت مرافق تربية الحشرة العقيمة على نطاق واسع في أريكا بشيلي ولامولينا ببيرو سلالة بالتحديد الوراثي لجنس ذبابة فاكهة البحر المتوسط التي أنتجت في سيبرسدورف. وقد حصل الاقتصاد الوطني على فوائد ملموسة من هذه المبادرة الناجحة، مثل:

- التخلي عن استخدام ما يربو على 000 600 لتر من المنتجات الكيماوية في المتوسط سنويا؛
- وقف خسارة أكثر من 12 مليون دولار أمريكي من الإنتاج السنوي لمحاصيل الفاكهة والخضر في المناطق المعنية؛
- التأثير المباشر على ما يقرب من 000 18 من منتجي الفاكهة والخضر (مثل الشمام والقرع cucurbit وغيرها من المحاصيل الأخرى) ونحو 000 38 هكتار من الأراضي الزراعية الموجودة في المناطق الساحلية ووديان الإنديز في المنطقتين؛
- تحديث النظم الداخلية لإضفاء الصفة التجارية على المنتجات، وكذلك حشد القطاع الخاص الوطني والدولي في مجال الاستثمارات من أجل زيادة إنتاج الفاكهة والخضر.

91. وتتوقع الأنشطة الجارية داخل إطار البرنامج الوطني لمكافحة ذبابة الفاكهة أن يتوسع هذا البرنامج تدريجيا في عمليات القضاء على الذبابة في مناطق أخرى من بيرو (إيكا، وأريك وبيا، وليما، ثم إلى أنكاش، ولا ليبرتاد ولمبايكوي).

المكسيك

92. تمثل عثة الصبار تهديدا خطيرا للنظم الإيكولوجية المكسيكية القائمة على أصناف الصبار. واكتشفت هجمتان لهذه الحشرة في ولاية كوينتانا رو في شبه جزيرة ياكاتان في 2006 – 07. وبمساعدة من الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ووزارة الزراعة الأمريكية، طبق أسلوب الحشرة العقيمة على نطاق واسع للقضاء على هذه الآفة من مناطق تضم أنواعاً نباتية وحيوانية، حيث لم تكن المرافق الصحية والمكافحة الكيميائية من الخيارات المتاحة. وفي فبراير/شباط 2009، كان قد تم التوصل إلى فترة تعادل 3 دورات بيولوجية دون اكتشاف أي حشرات. وبالتالي، استطاعت حكومة المكسيك أن تعلن رسميا أنه قد تم القضاء على الحشرة وأن المكسيك أصبحت مرة أخرى خالية من عثة الصبار.

الأراضي والمياه

93. واصلت المنظمة إعطاء الأولوية لتحسين إدارة الأراضي والمياه وصونهما. فبالإضافة إلى المؤتمر الواعد المتعلق بالمياه الذي عقد في سرت بليبيا في نهاية عام 2008، هناك مثالان آخران مهمان للمساعدة في استخدام المياه على المستويين القطري والإقليمي، سنتناول أهم ملامحهما في ما يلي. وحيث أنهما مختلفان تماما من حيث تدخلات المنظمة، فمن شأنهما أن يساعدا أيضا على نقل التنوع الكبير في الاحتياجات الذي يسود جميع المناطق في إدارة هذا المورد الطبيعي الحيوي. كما سيرد وصف لأحد الإنجازات الفنية الكبيرة في ما يتعلق بالمعلومات عن الأراضي.

(أ) مؤتمر سرت

94. عقد المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ، في مدينة سرت بليبيا في الفترة من 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008. وشارك في المؤتمر أكثر من 400 شخص، منهم 37 وزيراً من 48 بلدا أفريقيا. وكان هناك تمثيل جيد للمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية والشركاء في مجال التنمية.

95. وكان المؤتمر قد عقد للبحث عن طرق لإطلاق طاقات تنمية المياه في أفريقيا، وعلى الأخص من أجل ما يلي:

- تقدير التحديات الخطيرة التي تواجه قطاع الزراعة، مع مراعاة الارتباط الشديد بالطاقة وتغير المناخ؛
- دراسة الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها الاستثمار في المناطق الريفية إلى تحويل مجرى الاتجاهات السلبية في الماضي، وإغلاق الثغرات الموجودة في إنتاج الأغذية، وكفالة الأمن الغذائي؛
- تحليل الاختناقات والصعوبات التي تواجه الإسراع في تنمية المياه لتلبية احتياجات القارة التي تتزايد بسرعة في مجالي الأغذية والطاقة؛
- اقتراح الطرق الكفيلة بتشجيع وضمان الاستثمارات في المياه.

96. وناقش المؤتمر توقعات الطلب على الأغذية والطاقة في الإقليم بحلول عام 2015، وتوقعات ذلك في عامي 2030 و2050، على أساس أهم عوامل عدد السكان ونمو الدخل، مع مراعاة التأثير المحتمل لتغير المناخ. وخلص المؤتمر إلى أن القرارات التي تتخذ في مجال السياسات ومخصصات الميزانية ينبغي أن تعطي الأولوية لمساعدة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ، مع توفير التمويل الكافي أيضا لمشروعات البنية الأساسية الضخمة لتطوير الزراعة المروية وتوليد الطاقة من المياه.

97. ومن أبرز ملامح المؤتمر أنه ناقش موضوعات مادية محددة مع تحديد تكاليفها بصورة جيدة لمواجهة الطلب على الأغذية والطاقة في المستقبل. وكان من بين الأعمال التحضيرية، وضع حافظة تفصيلية لنحو 000 1 مشروع وبرنامج للاستثمار في إدارة المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا. وقدرت الاستثمارات الإجمالية اللازمة في العشرين عاما القادمة بنحو 64.6 مليار دولار.

98. في الوقت الذي اعترف فيه المؤتمر بأهمية التمويل الوطني والتعاون الإقليمي لتنفيذ استراتيجيات لسد الاحتياجات القطرية الواضحة، وزيادة إنتاج الأغذية، فإن الإعلان الصادر عن المؤتمر ناشد الوكالات المتعددة الأطراف أن تقدم تمويلاً إضافياً، كما دعا البلدان المتقدمة والنامية إلى الوفاء بالتزاماتها بالنسبة للمخصصات في ميزانياتها من أجل الإنتاج الزراعي، كما دعا الإعلان مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وضع خريطة طريق وآلية لرصد عمليات التنفيذ وتقييمها، بالتعاون مع المنظمة، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والجماهيرية العربية الليبية.

99. إن زيادة الاستثمارات والإقدام عليها بالنسبة للأولويات القصيرة الأجل وتلك المتوسطة الأجل وطويلة الأجل – كما جاءت في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بعد تحديثه وكما حددها مؤتمر سرت الوزاري – سوف تحتفظ بأهميتها لعدة سنوات قادمة بالنسبة لأغلب المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ومن المهم بالنسبة لجميع الشركاء أن يستفيدوا بالأعمال التي أنجزت فيما يتعلق بمؤتمر سرت وأن يزيدوا من الاستثمارات في تنمية المياه من أجل تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة في

الإقليم. وتبلورت آلية المتابعة المذكورة أعلاه في شكل أعمال قطرية لإجراء تقديرات شاملة للمشروعات والبرامج القطرية، في نفس الوقت الذي كانت تساهم فيه في استقطاب التأييد. وتجري هذه التجربة الآن في ثلاثة بلدان (مصر وكينيا وزامبيا) بما يتمشى مع جدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، كما سيتم التوسع فيها لإدخال عدد أكبر من البلدان.

(ب)استخدام المياه على المستويين القطري والإقليمي

مشروع المياه الجوفية في أندرا براديش (الهند)

100. جاء في أحد المطبوعات الأخيرة للبنك الدولي[7]، أن الهند هي أكبر مستخدم للمياه الجوفية في العالم. فالمياه الجوفية تدعم الآن نحو 60 في المائة من الزراعة المروية، وأكثر من 80 في المائة من إمدادات المياه في الريف والحضر. ومع ذلك، فإن موارد المياه الجوفية تستنفد بمعدلات مخيفة. وقد يؤدي تغير المناخ إلى مزيد من إجهاد مصادر المياه الجوفية.

101. ومشروع أندرا براديش لإدارة نظم المياه الجوفية بمعرفة المزارعين، الذي بدأ العمل منذ يوليو/تموز 2003، هو مشروع ينفذ وطنيا بدعم من مكتب المنظمة في دلهي والوحدات الفنية المعنية. واستطاع المشروع أن يغير سبل المعيشة التي تعتمد على المياه الجوفية في نحو 638 مجتمعا محليا في 7 جهات معرضة للجفاف في ولاية أندرا براديش. وكان المقصود من المشروع هو تغيير سلوكيات ضخ المياه الجوفية لآلاف من المزارعين، عن طريق تزويدهم بالمعلومات الفنية الجيدة، ومدارس تدريب المزارعين، ووضع ميزانيات أكثر تقدما لمياه المحاصيل. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع حزم الأسمدة العضوية والمكافحة المتكاملة للآفات بغرض تقليل مصروفات المزارعين على المدخلات، والحد من التأثير على البيئة. وقد اعتبر البنك الدولي هذا النهج "الناعم" أساسا تجاه الطلب على إدارة المياه الجوفية، نموذجاً يتحذى. ومن المتوقع أن يمتد تأثير المشروع إلى مناطق أخرى من الهند، نظراً لكفاح المناطق الريفية من أجل الاحتفاظ بالإنتاجية الزراعية مع موارد محدودة من الأراضي والمياه.

102. وكانت العوامل الإيجابية التي ساهمت في نجاح المشروع هي: اختيار شركاء من المنظمات غير الحكومية الموثوق بها وعلى أسس سليمة؛ وانتقاء مدخلات خارجية عالية الجودة لمعالجة المسائل الفنية والمنهجية؛ والتركيز الشديد على بناء القدرات، والمرونة في التعلم من المشاركين ومن التقدم الذي يحدث على مستوى المجتمعات المحلية عن طريق خطط العمل السنوية التفصيلية. ونتيجة لذلك، أصبح المزارعون يفهمون الآن مواسم المياه الجوفية وتوزيعها على أماكن إقامتهم، كما يفهمون الوحدات الهيدرولوجية ككل. وأصبح بمقدورهم أن يجمعوا ويسجلوا البيانات عن كمية الأمطار وما يرتبط بها من مياه جوفية؛ والتحكم في مفهوم المياه الجوفية كمورد للملكية العامة، مع استعدادهم لإدارة هذا المورد لمصلحة الجميع. ومن أهم الأمور التي كان لها تأثيرها اجتماعات ميزانية مياه المحاصيل في بداية موسم الربيع، كوسيلة من وسائل صنع القرار للأسر الزراعية لكي تتبنى ممارسات زراعية بديلة، تتناسب مع مدى وفرة المياه الجوفية. كما كان لتعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة أثره الفعال.

مبادرة حوض النيل

103. هناك عشرة بلدان تتقاسم مياه النيل. وتتسم الدول المطلة على شواطئ النهر بالزيادة الكبيرة في عدد سكانها وفي تحديات التنمية الملموسة. ومع زيادة القلاقل من شح المياه المتزايد والخطير داخل حوض نهر النيل، أصبح الاهتمام المشترك لهذه البلدان هو كفالة استخدام موارد المياه بصورة فعالة لتحقيق الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية.

104. واستهلت حكومة إيطاليا دعمها لعملية النيل على امتداد الحوض في سنة 1996، وبلغ مجموع مساهماتها أكثر من 16 مليون دولار أمريكي حتى الفترة المالية 2008–2009. ونفذ ثلاثة مشروعات ضمن مبادرة حوض النيل التي تشارك فيها إيطاليا كشريك كامل. وقد نفذت هذه المشروعات بمعرفة الدول العشر المطلة على حوض النيل بمساعدة فنية وتشغيلية من جانب المنظمة. وعلى الأخص، مشروع "المنتجات الإعلامية لإدارة موارد المياه في حوض النيل" الذي حصل على مساعدات لقدرات حكومات البلدان العشرة من أجل اتخاذ قرارات مدروسة في ما يتعلق بسياسات موارد المياه وإدارتها.

105. ويمكن وصف الفوائد الكلية التي جاءت من برنامج المساعدات الممتدة هذا الذي نفذته المنظمة كما يلي:

- معرفة مشتركة وقاعدة معلومات معززتين، شاركت فيهما جميع الدول المطلة على حوض النيل، اشتملت على موضوعات أساسية مثل: توافر المياه، والطلب على المياه الآن وفي المستقبل، والتطورات المحتملة، وخيارات الإدارة والتعاون.
- التحسن الكبير في قدرة حكومات بلدان حوض النيل على تحليل أوجه التفاضل بين القطاعات المشتركة لتصورات التنمية والتعاون على امتداد الحوض. وعلى المستوى القطري، يترجم ذلك إلى زيادة القدرة على تخصيص موارد المياه الشحيحة بحيث يمكن تحقيق التنمية الريفية والحد من الفقر.

106. من بين الإنجازات الملموسة لهذه المساعدة: (1) تحسين مرافق الاتصالات وإنشاء وحدات لنظام المعلومات الجغرافية وقواعد بيانات؛ (2) تحديث معدات الاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية؛ (3) التدريب وبناء القدرات على الجوانب الفنية والبيئية والقانونية والتنظيمية على إدارة حوض النيل المشترك؛ (4) إنشاء شبكة عابرة للحدود لرصد الأرصاد الجوية المائية تضم نحو 100 محطة؛ (5) إقامة أداة لدعم القرارات المتعلقة بالنيل؛ (6) القدرة على إيجاد تكامل بين البيانات الفنية عن مصادر المياه وبين المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية، والاعتراف بالارتباطات بين الزراعة واستخدام المياه في حوض النهر؛ (7) نشر المنتجات الإعلامية على قطاع عريض من صناع القرار ، وغيرهم من أصحاب الشأن وأعضاء المجتمع المدني.

(ج)قاعدة بيانات منسقة عن التربة في العالم

107. تضافرت جهود المنظمة وبرنامج التغير في استخدام الأراضي والزراعة في المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية في فيينا بالنمسا، من أجل وضع قاعدة بيانات منسقة وشاملة عن التربة في العالم.

7 البنك الدولي، 2009 *Deep wells and prudence: towards pragmatic action for addressing groundwater overexploitation in India*.

واستخدمت كميات هائلة من المعلومات الحديثة التي تم جمعها أخيرا على المستويين الإقليمي والقطري عن التربة في عمل آخر ما وصل إليه فن قواعد البيانات. وتم هذا العمل بمشاركة كل من: المركز الدولي لمرجعيات ومعلومات التربة، وشبكة المكتب الأوروبي للتربة، ومعهد علوم التربة في الأكاديمية الصينية للعلوم، الذي قدم خريطة حديثة للتربة في الصين بمقياس1: 000 000 1.

108. واستند هذا الإنجاز الفني الرائع على نشاطين هامين قامت بهما المنظمة من قبل، وهما: دراسة المناطق الزراعية – الايكولوجية في العالم، وخريطة التربة في العالم التي وضعتها المنظمة مع منظمة اليونسكو. وفي دراسة المناطق الزراعية الإيكولوجية تقييم للصعوبات الطبيعية الحيوية وتوقعات نمو المحاصيل، مع تحديد الغلات المحتملة لمئات من المحاصيل المعروفة في مختلف أنحاء العالم في ظل ظروف مختلفة من إدارة الأراضي. وقد جرى العمل في دراسة المناطق الزراعية الإيكولوجية بمشاركة بين المنظمة والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية منذ عام 1983، واستفاد منها عدد من الدراسات المستقبلية، كان من بينها، على سبيل المثال، *الزراعة في القرن الحادي والعشرين*.

109. انتهت المنظمة ومنظمة اليونسكو من خريطة التربة في العالم منذ ما يقرب من 30 عاماً، وظلت منذ ذلك الحين نموذجا للتعاون الواضح بين الوكالات. وكانت نسختها الرقمية حتى وقت قريب للغاية هي المصدر العالمي المنسق الوحيد عن معلومات التربة. وخلال السنوات العشر الماضية، زاد العديد من المبادرات زيادة ملموسة في المعلومات المتوافرة عن التربة في مناطق مختلفة من العالم (مثل أوروبا، وخريطة التربة في المناطق المحيطة بالقطب الشمالي وفي الصين وقواعد البيانات الإقليمية المختلفة ضمن البرنامج الخاص بقاعدة بيانات التربة والأراضي، باشتراك المنظمة مع المركز الدولي لمرجعيات ومعلومات التربة) وأدرجت كلها ضمن قاعدة البيانات المنسقة عن التربة في العالم.

110. وقاعدة البيانات المنسقة عن التربة في العالم جاهزة للاستخدام في إطار اتفاقية تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو لقياسات الكربون في التربة، وكذلك آخر دراسة مشتركة بين المنظمة والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية والدراسة العالمية للمناطق الزراعية – الإيكولوجية عام 2008، وهي الدراسة التي أجريت لهذا الغرض. وتسهم قاعدة البيانات في المعرفة العلمية السليمة لدعم تخطيط التوسع المستدام في الإنتاج الزراعي، في الوقت الذي تعطي فيه أيضا معلومات لصناع السياسات القطرية والدولية في التصدي للمشكلات الناشئة بشأن التنافس على الأراضي في إنتاج الأغذية والطلب على الوقود الحيوي والتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي.

111. ومن منظور فني، تعتبر قاعدة البيانات المنسقة عن التربة في العالم قاعدة بيانات خريطة مسح بخطوط متوازية تضم آخر المعلومات الإقليمية والقطرية الجديدة والسابقة عن التربة في العالم، مع المعلومات الموجودة في خريطة التربة في العالم التي رسمتها المنظمة ومنظمة اليونسكو. ويسمح استخدام هيكل موحد لربط البيانات ذات الصلة مع خريطة المسح بالخطوط المتوازية بطرح تكوينات التربة والتساؤل حولها من حيث وحدات التربة وتوصيف مؤشرات مختارة عن التربة. كما أضيفت شبكات لبيانات أخرى عن جودة التربة وطبوغرافيتها.

112. وينبغي النظر إلى قاعدة البيانات المنسقة عن التربة في العالم كخطوة كبيرة لإتاحة أفضل البيانات العالمية عن التربة مجانا أمام مجموعة كبيرة من المستخدمين المحتملين. ومع ذلك، فإن موثوقية المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات ما زالت متفاوتة، في الوقت الذي لم يتم فيه حتى الآن تحديث بعض أجزاء من العالم المتقدم، وإن كانت المعلومات الأساسية متوافرة. ومن المتوقع أن يتم في المستقبل توسيع قاعدة البيانات هذه وتنقيحها لمساعدة بعض الشركاء.

الثروة الحيوانية والأمراض البيطرية العابرة للحدود

113. نورد فيما يلي وصفا للإنجازات التي تحققت في مجالين من المجالات، ضمن مجموعة كبيرة من أنشطة المنظمة المتعلقة بهذا القطاع الهام.

(أ) البرنامج العالمي لاستئصال الطاعون البقري

114. ظل الطاعون البقري واحداً من أشد الأمراض الحيوانية المروعة، حيث يقضي على الحيوانات المستأنسة والبرية، ويؤثر سلباً على سبل المعيشة في الريف وعلى الأمن الغذائي. وقد قدمت المنظمة مساعداتها إلى البلدان لمكافحة هذا المرض. فقد بدأ البرنامج العالمي للقضاء على الطاعون البقري في عام 1994 كعنصر رئيسي في نظام الوقاية من طوارئ الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. وسمح هذا البرنامج للمنظمة بأن تتصدر مجموعة كبيرة من الأعمال، جنباً إلى جنب مع البلدان المتضررة نفسها وعدد كبير من الشركاء، من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت في مكافحة الطاعون البقري، وأن تمضي قدما نحو استئصال هذا المرض من العالم. وبالارتباط الوثيق مع المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، أصبح برنامج استئصال الطاعون البقري

الإطار 9

الإشراف على اعتماد خلو أفريقيا من الطاعون البقري

تمت الموافقة على مشروع للتعاون التقني لمعالجة الثغرة في الإشراف على الأمصال في سبعة بلدان أفريقية، وهي الثغرة التي نشأت عن انتهاء برنامج مكافحة الأوبئة الحيوانية في عموم أفريقيا. وكان هذا المشروع قد صمم لتعزيز قدرات البلدان المستفيدة لكي يصل بأنشطة الإشراف على استئصال الطاعون البقري إلى المستويات المتفق عليها دولياً. وقد تم جمع أكثر من 000 20 مصل من الأبقار والحيوانات البرية. وكانت النسبة المئوية للحيوانات التي اكتشفت فحوص المختبرات وجود أجسام مضادة إيجابية فيها، منخفضة للغاية الأمر الذي أكد أن المرض لم يعد موجودا في هذه القطعان. ولهذا السبب، أعلنت كينيا خالية من المرض في مايو/أيار 2009، بينما حصل عدد من البلدان الأخرى المشاركة على وضع خلوها من المرض في عام 2010.

اكتسب العديد من الخبراء الوطنيين خبرة في مراقبة المرض على أسس علمية، وفي تشخيص المختبرات، والتأهب لحالات الكوارث، وصياغة استراتيجيات للإشراف بالإضافة إلى إدارة البيانات وتحليلها. وتم تدريب مجموعة من الموظفين الوطنيين الشبان على الإمساك بالحيوانات البرية والوسائل المختلفة لتشخيص الطاعون البقري في المختبرات. كما تم النهوض بعمليات الإشراف على الأمراض العابرة للحدود من خلال شبكات الاتصال الأكثر فعالية. وسوف يؤدي الحصول على وضع الخلو من الأمراض إلى السماح للبلدان السبعة بالاستفادة من التجارة في منتجاتهم الحيوانية دون أي قيود.

آلية دولية فعالة للتنسيق، لا سيما في ما يتعلق بتحقيق إقامة مناطق خالية منه، مع تقديم إرشادات فنية ومساعدات مادية أيضا.

115. تم توزيع البرنامج العالمي لاستئصال الطاعون البقري على أساس الفهم العلمي بأن استئصال هذا المرض أمر ممكن. وبناء على ذلك، كان المقصود منذ البداية أن يكون هذا البرنامج محدوداً بفترة زمنية، بهدف إعلان العالم خالياً منه بحلول عام 2010. والحقيقة أنه يبدو أن هذا الهدف قد تحقق، وأصبح من المنتظر صدور بيان دولي رسمي يؤكد خلو العالم من هذا المرض في عام 2011.

116. وقد بذل البرنامج في بدايته جهداً كبيراً في معرفة التوزيع الجغرافي للمرض ووبائيته. ثم شجع العمل على احتواء الطاعون البقري في النظم الايكولوجية الموبوءة، ثم القضاء على مصادر العدوى ببرامج لمكافحة الأوبئة بناء على المعلومات الموجودة. وبمجرد تجميع دلائل على أن الفيروس قد قضي عليه، تركزت أنشطة البرنامج تدريجياً على إقامة نظم للرقابة للتأكد من عدم وجود المرض. وقد شهدت الفترة المالية 2008–2009 ما يمكن تسميته "باندفاع في الأنشطة"، بما في ذلك مشروعات قطرية وإقليمية (دعماً لفتح ملف وتقديمه إلى المنظمة الدولية لصحة الحيوان كأساس للإعلان عن خلو العالم من المرض)، وعقد حلقات عمل تدريبية، واجتماعات تنسيقية مع جميع الأطراف المهتمة، وإثارة الوعي. وفي الإطار 9 نموذج لمشروع له أهمية خاصة من مشروعات برنامج التعاون التقني بدأ تنفيذه في تلك الفترة المالية.

(ب) الثروة الحيوانية في الميزان (حالة الأغذية والزراعة 2009)

117. كان الموضوع الرئيسي في التقرير عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2009 هو: الثروة الحيوانية في الميزان. وقد صدر هذا التقرير في أوائل عام 2010، بينما جرت جميع الأعمال التحليلية المتعلقة به في الفترة المالية 2008–2009. وتناول التقرير بالوصف جميع الأبعاد (سواء الإيجابية أو السلبية) للنمو والتحول السريعين للغاية لقطاع الثروة الحيوانية الذي حدث خلال السنوات القليلة الماضية في أغلب أقاليم العالم. واحتوى التقرير على ثروة من المعلومات الكمية الداعمة لبيان الأوجه العديدة لعملية التغيير هذه.

118. ويسلط التقرير الضوء بشكل خاص على حقيقة أنه بسبب هذا النمو السريع، أصبحت الثروة الحيوانية تساهم الآن بنسبة 40 في المائة من قيمة الإنتاج الزراعي في العالم، وتدعم سبل المعيشة لنحو مليار نسمة وتحقق أمنهم الغذائي، لتساهم بذلك مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي وفي تخفيف وطأة الفقر. ولكن التقرير يلفت الأنظار أيضا إلى "حالات فشل مستمرة" من حيث الاستبعاد الاجتماعي، وانتشار الأضرار البيئية، والتهديدات التي تتعرض لها صحة البشر. ويعطي التقرير أوصافا تفصيلية وتوصيات لكي ينظر فيها صناع السياسات المسؤولين عن قطاع الثروة الحيوانية. ويتضمن الإطار 10 أهم الرسائل التي يبعث بها التقرير.

119. كان رد وسائط الإعلام وكثير من أصحاب الشأن في قطاع الثروة الحيوانية إيجابيا على هذا التقرير، حيث أعربوا عن تقديرهم العام لتحليلاته المتوازنة. كما لقيت الدعوة إلى تحسين الإدارة آذانا صاغية لدى بعض أعضاء المنظمة الذين بدأوا حواراً غير رسمي حول بعض المسائل الهامة المتعلقة بالقطاع.

الإطار 10

الثروة الحيوانية في الميزان: أهم الرسائل

- أن قطاع الثروة الحيوانية يتوسع بسرعة، مدفوعاً في ذلك بزيادة السكان، وارتفاع مستوى المعيشة، والتوسع العمراني.
- أن الأمر بحاجة إلى قرار حاسم إذا كان للطلب المتزايد أن يلبى بطرق تحافظ على البيئة وتساهم في تخفيف وطأة الفقر وتحسين تغذية البشر وصحتهم.
- لا بد من زيادة إسهام قطاع الثروة الحيوانية في تخفيف وطأة الفقر من خلال إصلاح السياسات والاستثمارات بصورة مناسبة في إطار سياسات أوسع للتنمية الريفية.
- لا بد من تعزيز إدارة قطاع الثروة الحيوانية لضمان أن تكون تنميته مستدامة من الناحية البيئية، وأنه يتكيف مع تغير المناخ ويسهم في تخفيف آثار هذا التكيف.
- لا بد من إعادة النظر في إهمال نظم الصحة الحيوانية في العديد من أنحاء العالم، ولا بد أيضا من إشراك المنتجين على جميع المستويات في وضع برامج الصحة الحيوانية وسلامة الأغذية.

سلامة الأغذية والتغذية

120. إلى جانب برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية وهيئة الدستور الغذائي الموجودة منذ فترة طويلة، واصلت المنظمة مساعداتها إلى البلدان في ما يتعلق بمسائل التغذية وسلامة الأغذية. وفي ما يلي أمثلة لعمل المنظمة في هذين المجالين.

(أ) وضع مواصفات الدستور الغذائي وتنفيذها الفعلي

121. تعتبر مواصفات الدستور الغذائي نقاطا مرجعية في مسائل سلامة الأغذية على المستوى الدولي. فالبلدان تلقى تشجيعاً على تنسيق مواصفاتها الوطنية وإقامتها على أساس مواصفات الدستور الغذائي، وخطوطه التوجيهية، ومدونات الممارسات. ولكن القيام بذلك يتطلب قدرات فنية وعلمية وإدارية لا بد أن تتوافر لدى البلدان. ويغطي برنامج المنظمة المتعلق بتنمية القدرات مجموعة كبيرة من الأنشطة، سواء قبل وضع المواصفات أو بعده، مثل: جمع البيانات، مصحوبا بالآراء العلمية لدعم مناقشات هيئة الدستور الغذائي، وزيادة المشاورات الوطنية بشأن مسائل الدستور الغذائي، وبناء القدرات (من المزرعة إلى المائدة) لتنفيذ وتطبيق المواصفات المتسقة مع الدستور.

122. المفهوم السائد عن المواصفات في الدوائر غير المهنية، هو أنها تتكون من مجرد أرقام وضعتها مجموعات مغلقة من الفنيين. فليس هناك وعي بأن هذه المواصفات هي نتاج أعمال تحليلية مستفيضة وتبادل للخبرات وغربلة للدروس المستفادة عن المسائل الرئيسية، وهي مسائل تفضي كلها إلى مناقشات تفصيلية ثم – أحيانا – إلى مفاوضات مطولة بين الأطراف المعنية. وفي ما يلي وصف للأوجه العديدة لهذه العملية في ثلاثة مجالات مختلفة تحققت فيها نتائج لها قيمتها في الفترة المالية 2008–2009.

صلصة السمك في جنوب شرق آسيا

123. صلصة السمك هي جزء مهم من ثقافة الطعام في جنوب شرق آسيا. وهي تمثل نشاطاً اقتصادياً ملموساً، تساهم به في

إيجاد فرص عمل وفي التجارة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. ولكن إحدى مشكلات السلامة المرتبطة بصلصة السمك هي ما تحتويه من أحماض أمينية حيوية مثل الهيستامين، الذي ينتج أثناء تلف الأسماك البحرية، والذي يمثل خطرا كبيرا على الصحة. ويجري الآن وضع مواصفات دولية لصلصة السمك بمعرفة لجنة الأسماك ومنتجات الأسماك التابعة لهيئة الدستور الغذائي. وفي نفس الوقت، سعت المنظمة إلى الاستجابة للطلبات المقدمة من عدد من بلدان الإقليم لتقييم الممارسات المتبعة في قطاعات صلصة السمك وتقديم المشورة إلى هذه البلدان بشأن مدونات السلوك التي من شأنها أن تقلل من مستويات التلوث بالهيستامين. وروعيت في المشورة المقدمة الظروف الخاصة بالعمليات التقليدية. كما عقدت المنظمة اجتماعاً إقليمياً للخبراء والعاملين في مجال إنتاج صلصة السمك من القطاعين العام والخاص، لوضع استراتيجيات محددة لتقليل المشكلات المتعلقة بالهيستامين، بما في ذلك خيارات المراقبة على عملية إنتاج هذه الصلصة. وقد سمحت المساعدات والمشاورات الفنية للبلدان بأن تشارك بصورة فعالة في عملية وضع المواصفات في نطاق لجنة الدستور الغذائي للأسماك ومنتجات الأسماك (نوقش مشروع المواصفات في أكتوبر/تشرين الأول 2009) وإعداد نفسها لتطبيق الحد الأقصى الدولي الذي سيعتمد في نهاية الأمر.

تحسين جودة البن عن طريق الوقاية من تكون العفن

124. البن واحد من أهم المنتجات من حيث القيمة في التجارة العالمية، ولا يسبقه في ذلك سوى النفط كمصدر للعملات الأجنبية للبلدان النامية. وفي عام 2000، زاد الاهتمام الدولي بمشكلة التلوث بالأوكراتوكسين – ألف في البن، وتأثيرات ذلك على الصحة العامة، حتى أن السلطات التنظيمية في بعض البلدان المستوردة للبن شرعت في العمل بشأن الحدود القصوى الممكنة للتلوث بالأوكراتوكسين في البن الأخضر. وإزاء المخاطر الاقتصادية الكبيرة هنا، وبالتعاون مع الشركاء من خلال مشروع طويل الأجل، بدأت المنظمة في مساعدة البلدان المنتجة للبن (ومنها البرازيل، وكولومبيا، وكوت ديفوار، وإكوادور، والهند، وإندونيسيا، وكينيا، وأوغندا) لإقامة قدرات وطنية كافية للحد من التلوث بالأوكراتوكسين. وكان من بين فوائد التدخل بهذا المشروع وضع مدونة سلوك تغطي سلسلة البن، وهي المدونة التي تبنتها لجنة ملوثات الأغذية التابعة للدستور الغذائي وأقرتها هيئة الدستور الغذائي في عام 2009.

تحسين سلامة الأغذية في قطاع الدواجن في أوغندا

125. لإنتاج الدواجن أهمية بالغة في أوغندا، سواء من حيث مساهمته في الأمن الغذائي للأسرة أو توليد دخل لها. فضمان أن يكون إنتاج الدواجن سليما بقدر الإمكان، هو سياسة هامة وقضية عملية للبلد. وقد قام مشروع أنجزته المنظمة مؤخراً بالمساعدة في مكافحة المخاطر التي تمثلها الأخطار الميكروبية والكيميائية في إنتاج الدواجن، بتحديد هذه المخاطر التي تثير قلقاً كبيراً وتحديد مدى خطورتها، وتطبيق نهج يقوم على مكافحة المخاطر في تصميم وتنفيذ ترتيبات المكافحة في الخطوات المناسبة من سلسلة الأغذية. وقد أدخلت هذه الأنشطة التي جرت على المستوى القطري في وضع الخطوط التوجيهية للممارسات الجيدة على طول سلسلة الدواجن، وأصبحت أساسا لمشروع الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي لمراقبة Campylobacter والسلمونيلا في لحوم الدواجن، وهو الموضوع الذي تجري مناقشته الآن.

(ب) السياسات الوطنية للأغذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

126. حصلت جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية على مساعدات كبيرة من أجل وضع وتنفيذ السياسات الوطنية للتغذية أثناء الفترة 2009–20، وذلك من خلال دعم مالي من الاتحاد الأوروبي. وتعتبر السياسات الوطنية للتغذية أول أداة رسمية موجهة نحو تحسين مستويات التغذية ومكافحة المعدلات المرتفعة لسوء التغذية. وقد صيغت هذه السياسات بمعرفة وزارة الصحة بمشاركة 13 وزارة أخرى، وبمدخلات من وكالات الأمم المتحدة (منظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي) بتنسيق من المنظمة. وشملت هذه السياسات إجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع أصحاب الشأن المعنيين بالتغذية في جمهورية لاو، واستغرقت العملية بأكملها أكثر من سنتين. وبدأ تنفيذ هذه السياسات بالقرار الصادر عن رئيس الوزراء برقم 284 بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2008.

127. وعندما بدأ العمل بهذه السياسات، كان هناك فهم محدود عن الأفكار الأساسية للتغذية في البلاد. وكان لا بد من مواجهة النقص الخطير في القدرات، وتحديات الاتصالات باللغة المحلية. وكان النهج الذي اتبع هو اختيار وتدريب أفراد أساسيين يمكنهم بدورهم أن ينقلوا المعرفة وأن يعملوا كمروجين مع أصحاب الشأن المختلفين في داخل البلاد. وعقدت اجتماعات لإثارة الوعي ومناقشات حول المائدة المستديرة مع أصحاب الشأن هؤلاء من أجل كفالة إيجاد توافق في الآراء. وقد طبقت هذه السياسات بنجاح بفضل سلسلة الاجتماعات التي عقدت للتنسيق، والدعم الذي حصلت عليه السياسات الوطنية للتغذية عند طرحها على الجمعية الوطنية، والتدريب المستمر للخبراء الوطنيين.

128. استكمل التمويل المبدئي من الاتحاد الأوروبي بموارد قدمتها المنظمة (من خلال المشروع TCP/LAO/3203) لصياغة استراتيجية وطنية للتغذية وخطة عمل للفترة 2010–15 لإعطاء شكل واضح لتنفيذ هذه السياسات. وقد ووفق على هذه الاستراتيجية في عام 2009.

129. ويمكن النظر إلى هاتين المبادرتين الرسميتين من جانب الحكومة على أنهما جزء من توجه أوسع يضم المشروع الممول من إيطاليا من أجل "بناء القدرات للأمن الغذائي والتغذية الأفضل" وأشكال الدعم الأخرى المقدمة من برنامج الشراكات المتعددة الأطراف المانحة لدى المنظمة. ويساعد هذا الأخير أو الأخيرة في زيادة ترتيبات التنسيق بين الوزارات العاملة في مجال الأمن الغذائي والأمن التغذوي لإدخال أبعاد هذا الأمن في الخطة الوطنية السابعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويرتبط بهذه العملية اختيار جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية لتكون بلداً تجريبياً لمبادرة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي أطلق عليها اسم "الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال" وإنشاء المجلس الوطني للتغذية مؤخرا ضمن مكتب رئيس الوزراء، لتيسير تقاسم المعرفة وإسداء المشورة العلمية إلى جميع العناصر الفاعلة في مجال التنمية.

130. ومن الممكن تلخيص أهم عناصر النجاح في هذه المجموعة من الأنشطة على الوجه التالي:

- الربط القوي في الوقت المناسب بين التزام السلطات المحلية واهتمام الكثيرين من أصحاب الشأن وبين قدرة عامل خارجي ومحايد مثل المنظمة على تعبئة المدخلات الفنية الخارجية اللازمة وممارسة رسالته الطبيعية في استقطاب التأييد؛
- تنسيق الجهود الرامية إلى إشراك قطاعات لا علاقة لها عادة بالتغذية، مثل الأعمال التجارية الزراعية؛
- خلطة المساهمات المالية من المصادر التكميلية، التي استطاعت المنظمة أن تستخدمها بصورة جيدة في القيام بمجموعة من الأعمال (مثل نقل الخبرات عن صياغة السياسات وكتابة مشروعات القوانين، وبناء القدرات على جميع المستويات، وتنظيم مشاورات رسمية وغير رسمية، والدعم والمساندة بصورة يومية من جانب الخبراء، والوحدات الفنية في ممثليات المنظمة والمقر).

المنتدى العالمي للصناعات الزراعية

131. استطاع المنتدى العالمي الأول للصناعات الزراعية الذي عقد في نيودلهي في أبريل/نيسان 2008، أن يجمع عددا من الوزراء والموظفين الحكوميين المسؤولين عن الزراعة والتجارة والصناعة، وقادة الصناعات الغذائية، والمتخصصين في هذه الصناعة، وممثلي المجتمع المدني لمناقشة التحديات التي تواجه التنافسية المتزايدة وتأثيرات الصناعات الزراعية على التنمية. وقد خلقت العولمة، وتحرير الأسواق، والتوسع العمراني السريع فرصاً جديدة أمام البلدان لإنتاج منتجات زراعية وغذائية مصنعة والتجارة فيها، ولكن لجنة الزراعة لاحظت في عام 2007 أن صناع السياسات يشعرون بالقلق من مخاطر استبعاد المنتجين الأقل قدرة على المنافسة والذين يكونون من بين صغار المنتجين في أغلب الأحيان.

132. ساعد المنتدى العالمي في بناء فهم مشترك لأهم العوامل التي تؤثر على التنافس وعلى أعمال التوعية لتشجيع الصناعات الزراعية المتنافسة والشاملة في العالم النامي. ويعكس نجاح المنتدى بوضوح الدور الجديد الذي بدأت المنظمة تلعبه كقائدة استراتيجية عالمية في مجال الصناعات الزراعية في الأقاليم النامية. وكان المنتدى نفسه، الذي تم تنظيمه بالتعاون الوثيق مع الحكومة المضيفة، ومع منظمة اليونيدو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نموذجا واضحا لقيمة التعاون والشراكة الفعالين في ما بين الوكالات.

133. وبعد نجاح هذا الحدث العالمي، استدارت المنظمة – ومرة أخرى بالشراكة مع منظمة اليونيدو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبمشاركة منظمات أخرى متعددة الأطراف ومؤسسات مالية – إلى الحوار الإقليمي والنظر في تدابير لتشجيع التطوير الشامل للصناعات الزراعية. وكان من بين أنشطة المتابعة المباشرة عقد منتديات إقليمية للصناعات الزراعية في آسيا (الصين، نوفمبر/تشرين الثاني 2009) وأمريكا اللاتينية (بيرو، أكتوبر/تشرين الأول 2009) والإعداد لمؤتمر رفيع المستوى لتنمية التجارة الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، وهو المؤتمر الذي عقد في نيجيريا في مارس/آذار 2010.

134. واعتماداً على الاستراتيجيات والدروس المستفادة من المنتدى العالمي والمنتديات الإقليمية، تكفلت المنظمة بأن يكون هناك أفعال وأقوال من خلال تعبئة الموارد وتقديم الدعم الفني في ما يتعلق بالعولمة، والربط بين الأسواق، وتقديم الخدمات، وإضافة القيمة، وتنمية سلاسل القيمة في أكثر من 20 بلدا.

الإطار 11

نُظم القياس والإبلاغ والتحقق

إن القياس والإبلاغ والتحقق هو أحد مجالات العمل الرئيسية في برنامج الأمم المتحدة بشأن خفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وقد أحرز قدر كبير من التقدم في هذا الصدد في سنة 2009. وجرى تصميم منهجيات القياس والإبلاغ والتحقق حسب السياقات المحددة للبلدان المهتمة بالأنشطة الإضافية لخفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وأعد "اقتراح إطاري" لنظام وطني يعمل بالكامل للقياس والإبلاغ والتحقق لكي يدعم إدماج تلك الأنشطة الإضافية ضمن الآليات الأخرى في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، وقّعت منظمة الأغذية والزراعة مذكرة تفاهم مع وكالة الفضاء البرازيلية في ديسمبر/كانون الأول 2009 لكي تضع معها نظاماً لرصد الأراضي باستخدام بيانات الاستشعار عن بُعد، سيساعد في نهاية المطاف فرادى البلدان على إقامة نُظم للقياس والإبلاغ والتحقق. ويشكّل أيضاً بناء القدرات والتدريب من أجل استخدام الخطوط التوجيهية للهيئة الدولية المعنية بتغيُّر المناخ بشأن عمليات جرد غازات الاحتباس الحراري جانباً بالغ الأهمية من جوانب الدعم المقدم من منظمة الأغذية والزراعة.

وجرت رعاية عدة مناسبات ذات صلة بالقياس والإبلاغ والتحقق طيلة سنة 2009، كان من بينها اجتماع خبراء بشأن تدهور الغابات عُقد في أوائل سبتمبر/أيلول في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما. وفي سبتمبر/أيلول أيضاً، عقد البرنامج اجتماعاً بشأن القياس والإبلاغ والتحقق مع ممثلين من البلدان التي يشملها برنامج الأمم المتحدة بشأن خفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسات أخرى، عُرض ونُوقش فيه إطار ومجموعة أدوات بشأن القياس والإبلاغ والتحقق. وأثناء دورة لجنة الغابات التي عُقدت في مارس/آذار 2009، قُدم عرض للمبادرات الجارية بشأن خفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، أبرزت فيه الفرص المتاحة للتعاون في مسيرة الاستعداد من أجل الأنشطة الإضافية لخفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وقُدم نفس النوع من العرض في المؤتمر العالمي الثالث عشر للحراجة الذي عُقد في بوينس آيرس في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

تغير المناخ والطاقة الحيوية

135. في ما يلي أبرز معالم هذين النشاطين المهمين في مجالين لهما أولويتهما المتقدمة.

(أ) برنامج الأمم المتحدة لتقليل الإنبعاثات الناجمة عن قطع الغابات وتدهورها

136. برنامج الأمم المتحدة لتقليل الإنبعاثات الناجمة عن قطع الغابات وتدهورها هو مبادرة مشتركة من المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لمصلحة البلدان النامية. وهو يتلقى دعماً مالياً من مجموعة صغيرة من الجهات المانحة، في مقدمتها حكومة النرويج. وقد بدأ البرنامج في عام 2008 بدعم عمليات "الاستعداد" القطرية، بما في ذلك استراتيجيات ونظم تقليل الإنبعاثات لكتابة تقارير عن قياس الإنبعاثات والتحقق من الإنبعاثات المرتبطة بالغابات، بالإضافة إلى تشجيع المشاركة الواعية والمفيدة لجميع أصحاب الشأن، بمن فيهم القاطنون في الغابات من السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات. ويسعى البرنامج أيضا إلى إثارة الوعي الدولي وإحداث توافق في الآراء حول أهمية إدراج ما يسمى بآليات تقليل الإنبعاثات في الاتفاقيات الخاصة بتغير المناخ في المستقل.

137. وكما يوحي الاسم، فإن برنامج تقليل الإنبعاثات هو حافز للبلدان النامية التي تنفذ أنشطة إضافية لحماية مواردها الحرجية وإدارتها بصورة أفضل واستخدامها بحكمة، ليساهم بذلك في تخفيف الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ. ويذهب برنامج تقليل الإنبعاثات إلى ما هو أبعد من مكافحة قطع الأشجار وتدهور الغابات، إذ أنه يحتوي أيضا على صون الغابات وإدارتها بصورة مستدامة، وزيادة مخزون الغابات من الكربون. ويضع البرنامج أمامه هدفا هو زيادة قيمة الغابات، بوضع قيمة مالية للكربون المخزون في الأشجار القائمة. فعلى المدى البعيد، سوف تعطي المبالغ المدفوعة لما يتحقق من تخفيض الإنبعاثات وإزالتها، سواء بالاعتماد على الأسواق أو على الأموال، حافزا للبلدان التي تواصل تقليل الإنبعاثات على أن تواصل الاستثمار في التنمية التي تعتمد على تخفيض الكربون وعلى غد أكثر صحة واخضرارا.

138. وفي مارس/آذار 2009، شن برنامج الأمم المتحدة لتقليل الإنبعاثات الناجمة عن قطع الغابات وتدهورها عملية مبدئية "للاستعداد" في تسعة بلدان على سبيل التجريب. ومع نهاية العام، كان مجلس سياسات البرنامج قد وافق على ما مجموعه 24 مليون دولار أمريكي لبدء أعمال على وجه السرعة للاستعداد لوضع استراتيجيات وطنية لتقليل الإنبعاثات، بمشاركة أصحاب الشأن، مع وضع نظم للقياس والإبلاغ والتحقق عن إنبعاثات غازات الدفيئة. ومع حلول شهر مايو/أيار 2010، زادت المبالغ الموافق عليها للبرامج الوطنية إلى 43 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على 22 مليون دولار أمريكي لوظائف الدعم الدولية التي تؤديها وكالات الأمم المتحدة الثلاث المشاركة (البرنامج العالمي).

139. ووضع نُظم وطنية للقياس والإبلاغ والتحقق هو من بين التحديات الأولية فيما يتعلق بالاستعداد من أجل الأنشطة الإضافية لخفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. فهذه النظم هي أحجار الزاوية في عمليات الأنشطة الإضافية لخفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وترمي إلى كفالة شفافية وقوة التنفيذ. وتتولى منظمة الأغذية والزراعة قيادة مجال العمل هذا من مجالات البرنامج، لأنها تستطيع أن تعتمد على خبرتها في قياس ورصد الموارد الطبيعية، بما يشمل إدارتها واستخداماتها المتباينة (راجع الإطار 11).

140. ومن خلال أوجه التقدم الكبيرة التي حققتها البلدان الرائدة، سرعان ما اندمج برنامج الأمم المتحدة بشأن خفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ضمن جماعة تمارس أنشطة إضافية لخفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، مما أدى إلى زيادة المعرفة ويسَّر توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة. وينبغي أن توفّر الشراكات التي نجمت عن ذلك أساساً متيناً لانتهاج عدد أكبر بكثير من البلدان مسارات للتنمية منخفضة الإنبعاثات الكربونية تعود بالفائدة على السكان وعلى البيئة على حد سواء.

(ب) تقرير حالة الأغذية والزراعة 2008 عن الوقود الحيوي السائل

141. يصوّر تقرير حالة الأغذية والزراعة: الوقود الحيوي: التوقعات والمخاطر والفرص حُسن توقيت إصدار منظمة الأغذية والزراعة تقييمها الموثوق في مجال حظي باهتمام كبير من الرأي العام ومن وسائط الإعلام، وكثيراً ما انطوى على آراء حادة ومتعارضة. وكان

الهدف من التقرير هو أن يصوِّر، ببيانات داعمة تماماً، النمو السريع الذي شهده استخدام الوقود الحيوي السائل المشتق من سلع زراعية في أغراض النقل. وكانت القوة المحرّكة لهذا النمو هي في الأغلب السياسات الداعمة لإنتاج الوقود الحيوي واستهلاكه، لا سيما في بعض بلدان منظمات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بينما كان عدد من البلدان النامية ينفّذ أيضاً سياسات تروّج للوقود الحيوي.

142. وكان القصد الرئيسي من التقرير هو أن يُحلل بطريقة موضوعية المخاطر والفرص على حد سواء التي ينطوي عليها الوقود الحيوي وإكساب المناقشات الجارية التي تتسم بانقسام حاد منظورات جديدة. واستخدم التقرير استنتاجات عدد من المشاورات التي عُقدت مؤخراً بشأن الموضوع، وكذلك مشورة عدد كبير من الخبراء. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يستمر نمو الوقود الحيوي، ولكن مساهمة الوقود الحيوي السائل في طاقة النقل ما زالت، وستظل، محدودة. ومع ذلك، فإن هذا الوقود له تأثير كبير على الأسواق الزراعية العالمية، وعلى البيئة، وعلى الأمن الغذائي. وقد تضمَّن التقرير عدداً من الرسائل الرئيسية (راجع الإطار 12).

الإطار 12

الرسائل الرئيسية لتقرير حالة الأغذية والزراعة 2008

- سيكون الطلب على المواد الأولية الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي السائل عاملاً هاماً بالنسبة للأسواق الزراعية على مدى العقد المقبل وربما بعده.
- أسهمت سرعة نمو الطلب على المواد الأولية لإنتاج الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما هدد الأمن الغذائي لمشتريي الأغذية الصافين الفقراء في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء.
- ثمة حاجة على وجه السرعة إلى شبكات أمان لحماية أشد سكان العالم فقراً وأكثرهم عُرضة لانعدام الأمن الغذائي، ولكفالة حصولهم على أغذية كافية. ولكن ينبغي أن تكون شبكات الأمان موجهة بعناية وينبغي ألا تعوق انتقال إشارات الأسعار إلى المنتجين الزراعيين.
- يختلف أثر الوقود الحيوي على إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفقاً للمواد الأولية والموقع والممارسات الزراعية وتكنولوجيا التحويل.
- ثمة حاجة إلى نُهُج منسّقة لتقدير أرصدة غازات الاحتباس الحراري والآثار البيئية الناجمة عن إنتاج الوقود الحيوي.
- من المرجح ألا يحل الوقود الحيوي السائل سوى محل حصة صغيرة من إمدادات الطاقة العالمية. وسيؤدي احتمال إدخال جيل ثان من الوقود الحيوي في المستقبل يستند إلى المواد الأوليّة السيلولوزية الخشبية إلى توسيع نطاق الإمكانات إلى حد كبير.
- بالنظر إلى التكنولوجيات الموجودة فإن إنتاج الوقود الحيوي السائل في كثير من البلدان ليس صالحاً اقتصادياً في الوقت الحاضر بدون إعانات. بيد أن قدرة الوقود الحيوي على المنافسة تتباين تبايناً واسعاً، وفقاً لنوع الوقود الحيوي المحدد ومواده الأولية وموقعه.
- تقف التدخلات على صعيد السياسات، وبخاصة على شكل تقديم إعانات والمزج الإلزامي للوقود الحيوي مع الوقود الأحفوري، وراء التدافع على إنتاج الوقود الحيوي السائل. بيد أن الكثير من التدابير التي تنفذها بلدان متقدمة وبلدان نامية على حد سواء ينطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية عالية.

الموارد الوراثية النباتية

143. إن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة حاسمة الأهمية لتكثيف الإنتاج المحصولي المستدام وتوفّر الأساس البيولوجي للأمن الغذائي، ودعم سبل المعيشة، والتنمية الاقتصادية. وصيانة هذه الموارد التي لا تقدّر بثمن واستخدامها المستدام هما أمران ضروريان لكفالة أن تتمكن الزراعة من مواجهة التحديات الماثلة أمامها حالياً. ويرد أدناه سرد لنشاطين رئيسيين قامت بهما منظمة الأغذية والزراعة في فترة السنتين.

(أ) التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم

144. متابعةً للتقرير الأول الذي نُشر في سنة 1998، كان الهدف من هذا التقرير الثاني هو تنوير صنّاع القرار والتقنيين العاملين في هذا المجال على حد سواء وإعطاء صورة شاملة عن الحالة العالمية والاتجاهات المتعلقة بصيانة واستخدام الموارد الوراثية النباتية. وقد أقرته في أكتوبر/تشرين الأول 2009 الهيئة الحكومية الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، باعتباره تقييماً موثوقاً به لهذا القطاع. وسيوفّر أيضاً الأساس التقني لتحديث خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وهي صك رئيسي ذو وجهة عملية اعتمدته هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واعتمده مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، وهي أيضاً مكوّن داعم من مكونات المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

145. وقد أُعد التقرير بمشاركة نشطة من البلدان المهتمة، وكذلك من القطاعين العام والخاص. وقدّم 115 بلداً المعلومات الأساسية عن طريق التقييمات الوطنية والبيانات التي قُدمت من خلال آليات أخرى. واستُكمل هذا بمعلومات وثيقة الصلة مستمدة من المؤلفات العلمية، والدراسات المواضيعية، والمطبوعات ذات الصلة. وقدمت مجموعة واسعة من الشركاء، من بينهم المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، نيابة عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي، إلى جانب أمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، مدخلات بالغة الأهمية طيلة عملية إعداد التقرير. وقدم نحو 1 000 من أصحاب المصلحة مشورة بشأن حالة واتجاهات صيانة واستخدام الموارد الوراثية النباتية على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. وإضافة إلى الموارد المالية المستمدة من البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة، تيسر إلى حد كبير إعداد التقرير بفضل المساهمات من خارج الميزانية التي وردت من حكومات كندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج وإسبانيا.

146. ويصف التقرير أهم التغيُّرات التي حدثت في مجال الموارد الوراثية النباتية منذ التقرير السابق، ويسلط الضوء على الثغرات والاحتياجات الرئيسية. وهو يوفّر أساساً لفرادى البلدان وللمجتمع الدولي ككل لتحديد أولويات المستقبل فيما يتعلق بجهود الصيانة والاستخدام المستدام. ويصوّر التقرير، المقسّم إلى ثمانية فصول، تصويراً شاملاً الحالة الراهنة لتنوع الموارد الوراثية النباتية وصيانتها، والبرامج الوطنية ذات الصلة، ومدى التعاون الإقليمي والدولي، ويُبرز مساهمة القطاع في الأمن الغذائي. ويشدد التقرير أيضاً التشديد الواجب على أهمية إتباع نهج متكامل في إدارة

الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في سياق السياسات وعمليات صنع القرار على الصعيد الوطني. ويشير إلى الحاجة إلى ضمان التنوع الواسع النطاق للنباتات المحصولية، بما يشمل أقاربها البرية والأنواع المستخدمة استخداماً أقل مما يجب، في نظم صيانة يمكن الوصول إليها، والحاجة إلى زيادة القدرات فيما يتعلق باستيلاد النباتات وتوفير البذور على نطاق العالم، لا سيما مع مراعاة التحديات الرئيسية من قبيل استمرار انعدام الأمن الغذائي في كثير من الأقاليم وأثر تغيُّر المناخ.

(ب)التقدم المحرز فيما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها وتنفيذ اتفاق نقل المواد بموجب المعاهدة الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة

147. يوفّر صك دولي تاريخي جرى التفاوض عليه واعتماده تحت مظلة منظمة الأغذية والزراعة، وهو المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المشار إليها فيما بعد باسم المعاهدة الدولية) إطاراً عاماً لإدارة الموارد الوراثية النباتية من أجل خدمة الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. وتضم المعاهدة الدولية، التي أصبح الآن عدد الأطراف المتعاقدة فيها 123، ضمن سمات أخرى، "نظام الحصول على الموارد واقتسام منافعها المتعدد الأطراف"، الذي تسعى الأطراف المتعاقدة من خلاله إلى إقامة مجمّع وراثي عالمي من أهم محاصيل العالم الغذائية. ومن ثم، تسمح المعاهدة الدولية للحكومات ولبنوك الجينات ولمراكز البحوث الزراعية بتجميع مواردها الوراثية في نظام مبتكر للإدارة يضمن الاستخدام الكامل للمواد والاقتسام العادل لمنافعها. وفي الممارسة العملية، يحكم التبادلات التي تجري في إطار هذا النظام المتعدد الأطراف الاتفاق الموحد لنقل المواد الذي أُقر في سنة 2006، والذي ترصد منظمة الأغذية والزراعة استخدامه. وتنص المعاهدة الدولية أيضاً على استراتيجية تمويل تشمل حساب أمانة لاقتسام المنافع ليدعم المشروعات والبرامج التي تعود بالفائدة على المزارعين في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً. ويدعم حساب الأمانة حقوق المزارعين، بهدف صيانة جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

148. ويمكن تلخيص التقدم المحرز في إطار النظام المتعدد الأطراف وفي استخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد على النحو التالي:

- أُدرج في النظام المتعدد الأطراف أكثر من 1.3 مليون عملية انضمام لمواد وراثية نباتية للمحاصيل الغذائية الأربعة والستين التي يُرتأى أنها الأهم للأمن الغذائي العالمي؛
- يجري كل يوم في المتوسط أكثر من 600 عملية نقل لمواد وراثية تخضع للاتفاق الموحد لنقل المواد؛
- أثناء سنة 2009، جرى أكثر من 000 440 عملية نقل من بنوك الجينات الدولية عن طريق اتفاقات موحدة لنقل المواد؛
- موَّل حساب أمانة اقتسام المنافع أول 11 مشروعاً يتناول الإجراءات التالية ذات الأولوية: (1) تبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات؛ و(2) إدارة وصيانة الموارد الوراثية النباتية في المزرعة؛ (3) والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية؛
- اعتمد الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية في سنة 2009 خطة استراتيجية لتنفيذ حساب أمانة اقتسام المنافع وحدد هدفاً لذلك الحساب هو 116 مليون دولار أمريكي على مدى فترة 5 سنوات، مع هدف تخطيطي هو 50 مليون دولار أمريكي. ومنذ ذلك الحين، وبروح هذا القرار، ساهمت حكومة إسبانيا بمبلغ قدره 2.2 مليون دولار أمريكي في الحساب؛ وكانت المساهمات الأخرى التي استُلمت في فترة السنتين 2008–2009 هي مساهمات من آيرلندا والنرويج وسويسرا؛ ومؤخراً أعلنت حكومة إيطاليا عن مساهمتها بمبلغ قدره 1.2 مليون دولار أمريكي بمناسبة الأسبوع الدولي للتنوع البيولوجي؛
- من الجدير بالذكر أن حساب اقتسام المنافع تلقى في أبريل/نيسان 2010 أول مدفوعات بالجبلات الجرثومية (أي الناجمة مباشرةً عن المادة الوراثية المنقولة في إطار النظام المتعدد الأطراف). وهذه المدفوعات تتعلق بخط استيلاد قمح صلب (هجين قمح وجاودار) منقول من المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح إلى كندا وجرى تسويقه تجارياً مؤخراً. يوفر ذلك أول دليل عملي على أن النظام المتعدد الأطراف يعمل وتعمل آليات اقتسام منافعه، على النحو المقصود.
- وُضعت نُظم معلومات لإدارة تدفق المعلومات ذات الصلة باستخدام الاتفاقات الموحدة لنقل المواد وسيبدأ تشغيله في مركز الحساب الدولي التابع للأمم المتحدة في جنيف، في أعقاب مشاورات مستفيضة أُجريت فيما بين الأطراف المتعاقدة ومديري بنوك الجينات.

149. ويتمثل تطور هام آخر في أن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الذي عُقد في سنة 2009 اتخذ القرار 2009/18 بشأن "سياسات وترتيبات الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها". وهذا الصك الرسمي من جانب الجهاز الرئاسي الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة له أهميته لأنه وفّر مثالاً ملموساً لسعي البلدان إلى تنسيق القرارات المتعلقة بالأمور ذات الصلة عبر منتديات حكومية دولية مختلفة. وفيما يلي نص مقتطفات من أهم فقرات منطوق القرار:

(إن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة) "يدعو مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وفريق العمل المفتوح العضوية المخصص والمعني بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها إلى مراعاة الطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي، ولا سيما الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وسماتها الفريدة، والمشكلات التي تحتاج إلى حلول مميزة، وإلى النظر عند وضع السياسات في إمكانية اعتماد نهج قطاعية يمكن من خلالها التعامل بصورة مختلفة مع كل من القطاعات الرئيسية أو الفرعية للموارد الوراثية، ومع كل من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ومع كل من الأنشطة أو الأغراض التي تنفذ هذه الأنشطة من أجلها؛

.....

يدعو مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى العمل بشكل وثيق مع هيئة الموارد الوراثية والجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية بشأن الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها في مجال الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في السنوات المقبلة".

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

150. من بين الطائفة الواسعة من القضايا التي تتناولها منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يجدر تسليط الضوء على القضيتين التاليتين.

(أ)تدابير دولة الميناء وأداء دول العَلَم

151. لقد وصف تقرير تنفيذ البرامج السابق 2006–2007 العمل الأولي الذي اضطلعت به منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق باتفاق تاريخي بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة سنة 1982 لم تتطرق إلى تدابير دولة الميناء إلا فيما يتعلق بمكافحة التلوث، لا فيما يتعلق بصيانة وإدارة الموارد الحية البحرية. وأدى تزايد الوعي بشأن التأثيرات السلبية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على الموارد السمكية إلى إدراج تدابير دولة الميناء في الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك من قبيل اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 1993 بشأن الامتثال وخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادرة سنة 2001. وقد وافقت لجنة مصايد الأسماك في مارس/آذار 2005 على المخطط النموذجي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن تدابير دولة العَلم لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ولكن كان هناك اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى إعداد صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء. ودفع هذا، في سنة 2006، مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي بشأن اتفاق الأرصدة السمكية الصادر في سنة 1995، ودفع بعد ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى التوصية بأن تعد منظمة الأغذية والزارعة، حسب الاقتضاء، صكاً ملزماً قانوناً بشأن المعايير الدنيا لتدابير دولة الميناء.

152. وبدعم تمويلي من بلدان عديدة، عُقدت أربع دورات لمشاورة تقنية (يونيو/حزيران 2008، ويناير/كانون الثاني، ومايو/أيار، وأغسطس/آب 2009) في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للتفاوض على مشروع اتفاق. وبعد ذلك، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، وفي القرار 2009/12، وافق مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة على الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه كصك في إطار المادة الرابعة عشرة في دستور منظمة الأغذية والزراعة. وبعد ذلك مباشرةً، فُتح باب التوقيع على الاتفاق وسيظل مفتوحاً لمدة سنة. وسيبدأ نفاذه بعد 30 يوماً من تاريخ إيداع الصك الخامس والعشرين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى جهة الإيداع (أي المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة). ومن المتوقع تطبيق الاتفاق على نطاق واسع وبفعالية من جانب الأطراف المتعاقدة، بصفتها دول ميناء، فيما يتعلق بالسفن التي لا يحق لها أن تحمل أعلامها. وسينطبق على هذه السفن عندما تسعى إلى دخول موانئ الأطراف، أو عندما تكون موجودة في الميناء. وستُعفى من ذلك سفن صيد حرفية معينة وسفن حاويات معينة. ويمثل تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي أحد جوانب الاتفاق الرئيسية، وسيتوقف النجاح، إلى درجة كبيرة، على مدى استعداد الأطراف لتبادل المعلومات المتعلقة بالسفن المشتبه في ممارستها الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو التي يتبين أنها تمارسه، وعلى مدى قدرة الأطراف على تبادل تلك المعلومات.

153. ومن مواد الاتفاق الرئيسية مادته المتعلقة باحتياجات الدول النامية إلى بناء القدرات، التي تسلم بالحاجة إلى كفالة أن يتوافر لدى جميع الأطراف، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي ومرحلة التنمية التي بلغتها، ما يلزم من إمكانيات بشرية ومادية لتنفيذ الاتفاق. ولا يمكن أن يُتوقع من الاتفاق، بحد ذاته، أن يحل جميع مشاكل العالم المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وعلى وجه الخصوص، أدى دور ومسؤوليات دول العَلم إلى تقديم اقتراح إلى لجنة مصايد الأسماك في سنة 2007 يدعو إلى وضع معايير لتقييم أداء دول العَلم، فضلاً عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد السفن التي تحمل أعلام دول لا تستوفي تلك المعايير. وفي أعقاب حلقة عمل خبراء عقدتها كندا، بدعم من المفوضية الأوروبية ومعهد آيسلندا لقانون البحار، تناولت لجنة مصايد الأسماك في سنة 2009 مسألة أداء دول العَلم. وعُقدت مشاورة خبراء في يونيو/حزيران 2009 ومن المتوقع أن تُعقد مشاورة تقنية في منتصف 2011.

(ب)مصايد الأسماك الصغيرة الحجم المستدامة: الجمع ما بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية

154. لقد شددت الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة، لا سيما لجنة مصايد الأسماك، دوماً على ضرورة إيلاء اهتمام لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، بما يشمل رفاه مجتمعات الصيد الريفية. وفي سنة 2007، رحّبت لجنة مصايد الأسماك باقتراح (مقدم من النرويج) يدعو إلى عقد مؤتمر دولي عريض القاعدة بشأن الموضوع. ونتيجة لذلك، عُقد في بانكوك، تايلند، في أكتوبر/تشرين الأول 2008 المؤتمر العالمي عن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وكان موضوعه هو: "تأمين مصايد أسماك صغيرة الحجم مستدامة: الجمع ما بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية". وقد اشتركت معاً في تنظيمه منظمة الأغذية والزراعة وحكومة تايلند وعُقد بالتعاون مع مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا ومركز أسماك العالم. وقد حضره أكثر من 280 مشاركاً يمثلون الصيادين ومديري مصايد الأسماك والأكاديميين والمسؤولين الحكوميين والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والوكالات الشريكة.

155. وقد سلّم المؤتمر بأن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم لم تحقق حتى الآن إمكاناتها الكاملة المتمثلة في تقديم مساهمة كبيرة في بلوغ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية المتعلقة بالأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر. وحدد المؤتمر عدة متطلبات بالغة الأهمية فيما يتعلق بتأمين مصايد أسماك صغيرة الحجم مستدامة تُدمج مقاييس التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتتناول الحصول على الموارد واستخدامها، استرشاداً بمبادئ حقوق الإنسان، بما يشمل حق الشعوب الأصلية. وفي هذا الصدد، أعاد المؤتمر تأكيد أن حقوق الإنسان بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة.

156. وعند مناقشة محصلة المؤتمر في مارس/آذار 2009، دعا أعضاء كثيرون في لجنة مصايد الأسماك إلى الحاجة إلى صك دولي يتناول مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. ورأوا أن هذا من شأنه أن يوجّه الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق مصايد أسماك صغيرة الحجم مستدامة وأن يكون بمثابة إطار للرصد والإبلاغ. وعلاوة على ذلك، أعرب أعضاء كثيرون عن تأييدهم لوضع برنامج عالمي محدد مكرّس لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم. وكمتابعة ملموسة للمؤتمر العالمي، ستُعقد ثلاث

حلقات عمل إقليمية في فترة السنتين 2010–2011 الحالية من أجل أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وسيجري إبلاغ محصلة تلك الحلقات إلى دورة لجنة مصايد الأسماك التاسعة والعشرين التي تُعقد في يناير/كانون الثاني 2011. وينبغي أن يكمّل هذا الأنشطة الأخرى الواردة في برنامج العمل والميزانية فيما يتعلق بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، بما يشمل وضع برنامج عالمي للمساعدة لا يتناول فحسب مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بل أيضاً تربية الأحياء المائية على نطاق صغير وإدارتها ضمّن نهج نظام أيكولوجي شامل.

الغابات

157. تميزت فترة السنتين بحدوث أوجه تقدم رئيسية في مجال صيانة الموارد الوراثية الحرجية على الصعيد العالمي والوطني، وتقديرات الموارد الحرجية.

(أ)صيانة التنوع البيولوجي والموارد الوراثية الحرجية

158. يوفر التنوع الوراثي أساساً جوهرياً لتطور أنواع أشجار الغابات ولتكيفها مع التغيُّر. ولقد شددت منظمة الأغذية والزراعة دوماً على أهمية صيانة الموارد الوراثية الحرجية. ففي عهد مبكّر يرجع إلى سنة 1967، سلَّم مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بأن التنوع الوراثي للغابات يُفقد بدرجة متزايدة. وفي هذا الضوء، أنشئ فريق الخبراء المعني بالموارد الوراثية الحرجية الذي يوجّه عمل المنظمة بشأن الموارد الوراثية الحرجية منذ ذلك الحين. ويساهم هذا العمل في مكونات أخرى لبرنامج الغابات، من قبيل التقدير العالمي للموارد الحرجية، والإدارة المستدامة للغابات، واستيلاد الأشجار، وإقامة المزارع، وإدارة المناطق المحمية. وفي فترة السنتين 2008–2009، واصلت منظمة الأغذية والزراعة دعم الإجراءات القطرية لصيانة وإدارة الموارد الوراثية الحرجية، وإدماجها ضمن أُطر أوسع نطاقاً من قبيل البرامج الوطنية بشأن الغابات أو برامج التنمية الريفية الإجمالية. وساعدت أيضاً شبكات شتى للموارد الوراثية الحرجية، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

159. وقد شهدت فترة السنتين 2008–2009 وتيرة أسرع كثيراً للاعتراف الدولي بأهمية الموارد الوراثية الحرجية واتُّخذت قرارات هامة في هذا الصدد في منتديات منظمة الأغذية والزراعة.

التقرير الأول عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم

160. إن الافتقار إلى معلومات كافية ويعوَّل عليها يحد من قدرة البلدان والمجتمع الدولي على إدماج إدارة الموارد الوراثية الحرجية ضمن سياسات أوسع نطاقاً شاملة لقطاعات متعددة. وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم، ما زالت المعلومات المتاحة حالياً فيما يتعلق بالموارد الوراثية الحرجية متفرقة وغير كاملة.

161. وفي ضوء هذا، طلبت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إعداد تقرير عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم، وهو أول تقييم موثوق به في هذا المجال (سيُنظر فيه في دورتها العادية الرابعة عشرة – 2013). وقد أيدت لجنة الغابات هذا الطلب. وستستند المحتويات بالدرجة الأولى إلى التقارير القطرية، المقرونة بدراسات مواضيعية، وتقارير من المنظمات الدولية، ومدخلات من جميع أصحاب المصلحة. والهيكل المتوقع والمحتويات المتوقعة لهذا التقرير – على النحو الذي قررته هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة – هما كما يلي:

- عرض عام (تعاريف الموارد الوراثية الحرجية، وقيمتها وأهميتها، والتهديدات والفرص والتحديات الحالية)
- جوانب الإدارة (حالة الاستراتيجيات والبرامج الحالية، وحالة تنفيذها)
- الاتجاهات التي تؤثر على قطاع الغابات وانعكاساتها على الموارد الوراثية
- القدرات الحالية (لدى أصحاب المصلحة والمؤسسات الضالعين في إدارة وصيانة الموارد الوراثية الحرجية)
- الإطار المؤسسي والسياساتي
- حالة المعرفة – التكنولوجيات الحالية والناشئة
- الاحتياجات والتحديات والاستجابات المطلوبة في المستقبل

162. نُظمت، تحضيراً لقرار تتخذه هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، اجتماعات أثناء فترة السنتين بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، وبخاصة المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والمركز العالمي للحراجة الزراعية وكذلك الشبكات الإقليمية. وفي أفريقيا، نُظمت حلقتا عمل إقليميتان فرعيتان، اشترك فيهما برنامج الموارد الوراثية الحرجية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وعُقدت مشاورة من أجل أفريقيا الشرقية والجنوبية في نيروبي، كينيا (يناير/كانون الثاني 2008)، وعقدت مشاورة أخرى من أجل أفريقيا الوسطى والغربية في واجادوجو، بوركينا فاسو (فبراير/شباط 2009). وفي أمريكا اللاتينية، أُجريت مناقشات إقليمية أثناء اجتماع لبرنامج الموارد الوراثية الحرجية لأمريكا اللاتينية، في كوستاريكا (سبتمبر/أيلول 2008). وفي آسيا والمحيط الهادي، عُقدت حلقة عمل إقليمية في كوالالمبور، ماليزيا، في أكتوبر/تشرين الأول 2008، بالتعاون مع رابطة آسيا والمحيط الهادي لمؤسسات البحوث الحرجية وبرنامج الموارد الوراثية الحرجية لآسيا والمحيط الهادي. ووردت مساهمات أيضاً من البرنامج الأوروبي للموارد الوراثية الحرجية. وأعدت خطوط توجيهية مفصّلة لمساعدة البلدان على إعداد تقاريرها القطرية.

مجموعة العمل التقنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحرجية

163. أنشأت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة مجموعة عمل تقنية حكومية دولية معنية بالموارد الوراثية الحرجية، مكمّلة لمجموعات العمل التي تتناول الموارد الوراثية النباتية والحيوانية. وستعمل مجموعة العمل الجديدة هذه ضمّن المهمة الحالية للهيئة. وفي هذا الصدد، سيجري الاضطلاع باستعراض بشأن دور فريق الخبراء المعني بالموارد الوراثية الحرجية.

(ب)تقييم الموارد الحرجية في العالم

164. منذ سنة 1946 تنسق منظمة الأغذية والزراعة وتدعم الجهود الرئيسية المتعلقة بجمع المعلومات عن الموارد الحرجية كل 5 سنوات و10 سنوات. وأصبحت هذه العملية معروفة باسم تقييم الموارد الحرجية في العالم. وانطوى ذلك التقييم في سنتي 1980 و1990 لأول مرة على استخدام صور ملتقطة بواسطة الأقمار الاصطناعية وعلى استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد. وكان تقييم سنة 2000 وتقييم سنة 2005 أكثر شمولاً حتى من ذلك، بحيث اشتملا على معلومات عن جوانب أخرى كثيرة للموارد الحرجية واستخداماتها، من قبيل جوانب الصيانة

والجوانب الاجتماعية – الاقتصادية. وجدير بالذكر أن تقييم الموارد الحرجية في العالم اكتسب أيضاً بروزاً دولياً كبيراً لتقديره لمعدلات إزالة الغابات في العالم الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة. وأصبح العمل المتعلق بذلك التقييم أكثر أهمية حتى من ذلك بخصوص الصكوك أو الإعلانات الدولية الرئيسية، من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية للألفية، ومؤخراً: الأهداف العالمية بشأن الغابات للصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات المتفق عليه تحت إشراف منتدى الأمم المتحدة بشأن الغابات، وإقامة آلية مالية لخفض الإنبعاثات الكربونية الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات، ذات صلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

165. وكانت فترة السنتين 2008–2009 بالغة الأهمية لإصدار نتائج تقييم الموارد الحرجية في العالم 2010 في الوقت المحدد. وقد أطلقت العملية رسمياً أثناء اجتماع عُقد في روما في مارس/آذار 2008. وحضر الاجتماع ما مجموعه 265 أخصائياً في التقييم الحرجي، من بينهم ممثلون من 154 بلداً و14 منظمة رئيسية من المنظمات ذات الصلة بالغابات. وأعقبت ذلك عشر حلقات عمل إقليمية وإقليمية فرعية لاستعراض مشاريع التقارير القطرية ولمناقشة وتوضيح القضايا المتعلقة بمنهجية الإبلاغ وجداول الإبلاغ. وساعدت حلقات العمل هذه على تعزيز قدرة شبكة المراسلين الوطنيين (الموجودة في 178 بلداً) وكفلت بلوغ التقارير القطرية مستوى عالياً. وبحلول نهاية سنة 2009 كانت التقارير جميعها (ومجموعها 233) قد تعرضت لعملية مراقبة صارمة للجودة أعقبتها عملية تثبُّت نهائية من صحتها من جانب البلدان. وأُدرجت البيانات أيضاً في قاعدة بيانات أُقيمت خصيصاً وبدأ تصنيف البيانات وتحليلها.

166. وكتكملة لعملية إعداد التقارير القطرية أُطلق في سنة 2008 مسح عالمي للاستشعار عن بُعد، ممول من خلال الموارد من خارج الميزانية وبالتعاون الوثيق مع البلدان والمنظمات الشريكة. وشُدد التشديد الواجب على وضع وتجريب منهجيات وأدوات وبرامجيات وعلى استخلاص البيانات والمعالجة المسبقة لأكثر من 56 000 عيّنة من عينات الصور المتاحة الآن عن طريق بوابة على الإنترنت. وعُقدت في سنة 2009 عدة حلقات عمل تدريبية إقليمية. وقد اشتركت البلدان جميعها فيها لتحقيق الملكية الكاملة للنتائج، وتشجيع تبادل الخبرة المحلية، وزيادة بناء القدرة على استخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد من أجل استنباط بيانات متسقة بشأن التغيرات التي تحدث في مساحة الغابات بمرور الوقت.

167. وتقارير تقييم الموارد الحرجية في العالم هي مطبوعات رئيسية للمنظمة. والبيانات والمعلومات التي تُجمع من أجل هذه التقارير تستخدمها البلدان لدعم قواعد البيانات الوطنية بشأن الموارد الحرجية، وكمدخلات في التشريعات والبرامج الحرجية الوطنية الجديدة، وفيما يتعلق بالمقترحات الداعية إلى إقامة آليات تمويلية بشأن الكربون. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية، فإن بلداناً كثيرة يعوقها: عدم توافر البيانات وقلة إمكانية التعويل عليها، وتفرُّق المصادر القطرية، وأوجه القصور في التنظيم والدعم الداخليين لعملية تقييم الموارد الحرجية في العالم، والصعوبات في تعبئة أفرقة قطرية، واستنزاف الموظفين. ومع ذلك، فإن المراسلين الوطنيين يقدرون عموماً التعاون الذي يحصلون عليه عن طريق العملية، التي تدفع بحد ذاتها السلطات الوطنية إلى معالجة بعض التحديات. فعلى سبيل المثال، كانت عملية تقييم الموارد الحرجية في العالم هي التي دفعت إلى القيام في كثير من البلدان بعمل يرمي إلى وضع مؤشرات أقوى على المستوى الوطني من أجل الإدارة المستدامة للغابات وساعدت أيضاً فيما يتعلق بمتطلبات إبلاغ أخرى مساعدة ملموسة. وربما كانت الحاجة إلى تحسين الإبلاغ في المستقبل هي التي أدت إلى اتخاذ قرارات تقضي بإدماج الأنشطة المتعلقة بتقييم الموارد الحرجية في العالم كجزء من خطة أداء الوزارة المعنية.

الباب الثالث: تبادل المعارف والسياسات والمواد الترويجية

المعلومات والإحصائيات

(أ) إحياء قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة واستخدام قاعدة البيانات الإحصائية القطرية

168. نظرت لجنة البرنامج في دورتها التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2008 في تقييم *مستقل لدور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في مجال الإحصائيات*[8] تناول الأوجه الكثيرة والمعقدة للأنشطة الإحصائية في المنظمة. وقد درس هذا التقييم الواسع النطاق مساهمة أدوات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية واستخدامها الفعال، ومن قبيل هذه الأدوات نظام منظمة الأغذية والزراعة المحوسب الشامل لجمع ومعالجة البيانات الإحصائية: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT). وربما كان من الجدير بالتذكر أن قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة بدأ تنفيذها في سنة 1992 وسرعان ما أثبتت نفسها كأداة رئيسية لإدارة البيانات وتعميمها بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد جرى القيام في السنوات الأخيرة بعمل بشأن نظام عمل محدّث، ولكن التقييم خلص إلى أن التوقعات التي ينطوي عليها مشروع التحديث هذا لم تتحقق، وأن "*ثمة حاجة إلى نهج استراتيجي لتقديم دعم طويل الأجل بتكنولوجيا المعلومات للإحصائيات، وينبغي أن تستعرض منظمة الأغذية والزراعة استراتيجيتها بشأن التكنولوجيا من أجل نظم المعلومات الإحصائية وأن تضع نهجاً جديداً*". وريثما يجري تنفيذ حل أطول أجلاً وأكثر ملاءمة وهو ما سيتطلب وقتاً وموارد كبيرة، شدد التقييم كأولوية فورية على الحاجة إلى إعادة الثقة في قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، وذلك عن طريق أي تدابير انتقالية يُرتأى أنها ضرورية.

169. وقد بُذل جهد رئيسي أثناء فترة السنتين 2008–2009 للعودة إلى نظام قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة القديم ولتحقيق استقراره، مع الاستمرار في الوقت ذاته في البحث عن حل أطول أجلاً. وهذه العملية دعمها مشروع حل مؤقت لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة نفذته شعبة تكنولوجيا المعلومات، بالتعاون الوثيق مع شعبة الإحصاءات، التي حققت استقرار قاعدة المعدات الحاسوبية وحسّنت مستوى الكثير من البرامجيات. وهذا مكّن منظمة الأغذية والزراعة من معالجة وتعميم بياناتها الإحصائية واستنباط تقديرات نقص التغذية البالغة الأهمية من أجل تقييمات تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم الخاصة بسنتي 2008 و2009.

8 الوثيقة PC 100/3a.

170. وأُنشئ جهازان تنسيقيان جديدان هما: اللجنة التوجيهية لبرنامج الإحصائيات (لكي تتناول أساساً القضايا الاستراتيجية) ومجموعة العمل التنسيقية للإحصائيات، وهي ذات طابع عملي أكبر.

171. وقد شدد التقييم على ما تنطوي عليه قاعدة البيانات الإحصائية القطرية من إمكانية زيادة وتحسين القدرة على المستويين الوطني والإقليمي في مجال تصنيف وتحليل وتعميم إحصائيات عن الأغذية والزراعة، مع زيادة الملكية الوطنية للبيانات في الوقت ذاته. وأوصى بتعجيل وتيرة تنفيذ قاعدة البيانات الإحصائية القطرية. واستفادت بلدان جديدة كثيرة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من هذه المبادرة في فترة السنتين. وأطلقت عدة بلدان قاعدة بيانات إحصائية قطرية خاصة بها أثناء هذه الفترة (أنغولا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وكينيا ومالي) مما أدى إلى قدر كبير من التحسُّن والهيكلة في الاطلاع على البيانات الإحصائية الرئيسية. وتستعد بلدان أخرى كثيرة استعداداً حثيثاً للتوحيد القياسي لبياناتها من أجل تعميمها من خلال قاعدة البيانات الإحصائية القطرية في المستقبل. ومع اكتساب البلدان خبرة فيما يتعلق بهذه الأداة الإحصائية الجديدة وفيما يتعلق بالإطار الذي تستند إليه، يجري اعتماد ترتيبات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإن يكن على نطاق محدود.

172. ولتعزيز القدرة الإحصائية الوطنية والدولية أُعدت، تحت إشراف اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة، استراتيجية عالمية لتحسين الإحصائيات الزراعية والريفية. وحدث ارتباط وثيق في هذه العملية بين الشركاء في التنمية والبلدان المتقدمة والبلدان النامية. ونالت الاستراتيجية العالمية تأييداً قوياً من مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 وعُرضت للإقرار من جانب اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة في فبراير/شباط 2010.

المساواة بين الجنسين

173. إن النساء هن المزارعات أو المُنتجات الرئيسيات في كثير من أنحاء العالم، ولكن أدوارهن لا يُعترف بها اعترافاً كاملاً. وما زالت أوجه انعدام المساواة بين الجنسين تحد من الإنتاجية والكفاءة الزراعية، وتقوّض بذلك جداول الأعمال الإنمائية. وقد سعت منظمة الأغذية والزراعة دوماً إلى مساعدة البلدان في تدارك هذه السمات السلبية، وتمكين النساء من تجاوز مستوى معيشة الكفاف واقتحام مجالات الإنتاج الأعلى قيمة والموجه إلى الأسواق. وساهم نشاطان يتعلقان بالقضايا الجنسانية أكملا في فترة السنتين مساهمتين هامتين في هذه الجهود.

(أ) مرجع القضايا الجنسانية في قطاع الزراعة

174. إن مرجع القضايا الجنسانية في قطاع الزراعة هو نتاج اهتمام مشترك متواصل بالقضايا الجنسانية في قطاع الزراعة من جانب البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة، حشد خبرة أكثر من مائة خبير لتقديم حلول عملية. ويساعد المرجع الممارسين والموظفين التقنيين في معالجة القضايا الجنسانية وإدماج إجراءات مراعية للفوارق بين الجنسين في تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج الزراعية. وهو يوفّر مشورة عملية وخطوطاً توجيهية ومبادئ وأمثلة تصوّر النُهج التي نجحت في تحقيق تعميم المنظور الجنساني بفعالية في العمليات الزراعية.

175. ويركز المرجع على سبل المعيشة الزراعية، مع تعريف الزراعة تعريفاً واسع النطاق بأنها "الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والأراضي والمياه والصناعات الزراعية والبيئة" ويأخذ بنهج سبل المعيشة المستدامة، الذي كانت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة هي الرائدة في اتباعه كإطار مفاهيمي قوي لمراعاة تعقيدات وتآزرات المساواة بين الجنسين وسبل المعيشة والأمن الغذائي والحد من الفقر. وينقسم المرجع إلى عدد من "الوحدات" التي تغطي مواضيع أو مجالات برنامجية ذات أهمية رئيسية بالنسبة للزراعة والتنمية الريفية وذات أبعاد جنسانية قوية. وكل وحدة يمكن استخدامها على حدة، وهي تتضمن ثلاثة أنواع مختلفة من الوحدات الفرعية: (1) *عرض عام*، يتضمن مقدمة عامة للموضوع؛ (2) *ملاحظات مواضيعية* لتناول مواضيع فرعية هامة في إطار موضوع الوحدة؛ (3) *ملامح الأنشطة المبتكرة* التي تصف سمات تصميم المشروعات والأنشطة الناجحة التي نُفذت مؤخراً. ويصور الإطار التالي مزيج العوامل الرئيسية المستخدمة في نهج سبل المعيشة المستدامة والمواضيع المختارة للوحدات الذي يمثل أساس المرجع بأكمله.

العوامل الرئيسية في نهج سبل المعيشة المستدامة	وحدات المرجع
الأصول: بالنظر إلى أن سبل المعيشة المستدامة تعتمد على الحصول على طائفة من الأصول والسيطرة عليها، وأن المساواة بين الجنسين قد تعني ضمناً وجود أوجه لا تماثل بين الرجل والمرأة داخل الأسرة المعيشية والمجتمع. ***الأسواق:*** بالنظر إلى أنها مصدر هام للدخل والأصول وعوامل الإنتاج والاستهلاك لدعم احتياجات الأسرة المعيشية ورفاه الأسرة. ***المخاطر والتعرض للتأثر:*** وتتراوح المخاطر من الأخطار الطبيعية إلى الصراع البشري مروراً بأوبئة الأمراض، وتتراوح من العوامل الجغرافية والاقتصادية (بما في ذلك الهزات التجارية). أما القابلية للتأثر فهي نتيجة للفقر والوضع الاجتماعي الاقتصادي، وتتأثر تأثراً كبيراً بنوع الجنس. ***المعارف والمعلومات والتنظيم،*** كعناصر رئيسية للتحسين الاقتصادي والاجتماعي.	– الأمن الغذائي – سبل المعيشة الزراعية: تعزيز الحوكمة – التمويل الريفي – سياسة الأراضي وإدارتها – الأسواق الزراعية – إدارة المياه الزراعية – الابتكار والتعليم الزراعيان – اليد العاملة الزراعية – البنية الأساسية الريفية لسبل المعيشة الزراعية – إدارة الموارد الطبيعية – الفوارق بين الجنسين والأزمات: الانعكاسات على الزراعة – الزراعة المحصولية – مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية – الثروة الحيوانية – الغابات – الرصد والتقييم

176. ومع أن المرجع موجه بالدرجة الأولى إلى الجهات الفاعلة الرئيسية داخل الوكالات الإنمائية الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية، فإنه يلبي أيضاً احتياجات الباحثين والمنظمات غير الحكومية. ويرمي المرجع، لكي يخدم مستخدميه المحتملين، إلى أن يكون وثيقة حية تنطوي على خطوات تتخذها المنظمات الثلاث المتعاونة جميعها لكفالة تحديث محتوياته بصفة منتظمة من خلال التعميم الواسع النطاق ووجود طرائق سهلة للقراء لتوفير التجارب

الجديدة من واقع عملهم في مجال التنمية. وقد عُرض المرجع، منذ إصداره، في حلقات عمل واجتماعات شتى، اشتركت فيها أيضاً منظمات من قبيل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وممثلي البلدان المانحة. وإلى جانب الموقع الشبكي لمنظمة الأغذية والزراعة، يروِّج الموقع الشبكي للبنك الدولي ترويجاً حثيثاً لاستخدام المرجع، بما يشمل ملاحظات مواضيعية جديدة وملامح للأنشطة المبتكرة لم تكن مدرجة فيه أصلاً. وجرى تجريب وحدات عديدة في عدد من مشروعات البنك الدولي وتحليلاته الجنسانية، وأُعدت مجموعات أدوات مرتبطة به لتوجيه الممارسين فيما يتعلق بإدماج الأبعاد الجنسانية ضمْن المشروعات والبرامج. وكان نشاط هام آخر من أنشطة المتابعة هو مشاورة خبراء عُقدت في مارس/آذار 2009 في واشنطن، وشارك فيها أكثر من 100 مشارك لمناقشة الاستراتيجيات الملموسة للمضي قدماً بجدول أعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع الزراعة.

(ب)قاعدة بيانات عن المساواة بين الجنسين والحقوق المتعلقة بالأراضي

177. لقد كانت المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق المتعلقة بالأراضي جانباً خلافياً في السياسات والتشريعات المتعلقة بالأراضي. فقد كانت الوكالات الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني داعية قوية للمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق الخاصة بالأراضي، ولكن ما هو مطلوب من موارد مالية ومن التزامات سياسية راسخة من أجل زيادة الفرص المتاحة للمرأة للحصول على الأراضي واكتساب حقوق قانونية بشأن الملكية مازال أمراً مراوغاً في كثير من أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، يوجد افتقار كبير إلى معلومات يمكن التعويل عليها ومفصلة حسب كل جنس على حدة بشأن الحصول على الأراضي.

178. ولقد سعت منظمة الأغذية والزراعة إلى التصدي لهذه المشاكل بإقامة قاعدة بيانات عن المساواة بين الجنسين والحقوق المتعلقة بالأراضي، وذلك بهدف توعية واضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والجمهور بوجه عام بشأن تعقُّد القضايا وتعزيز فهم الآليات والمؤسسات القانونية الرسمية وغير الرسمية الموجودة.

179. وتسعى قاعدة البيانات الموجودة على الإنترنت هذه إلى تقديم نظرة شاملة على التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق الخاصة بالأراضي، وذلك بإدراج طائفة واسعة من الملامح القطرية القابلة للمقارنة. وتتضمن هذه الملامح القطرية معلومات كمية ونوعية على حد سواء مستمدة من المصادر الوطنية والدولية، بما يشمل: الإحصاء الزراعي، والمسوح الوطنية، والدراسات والبحوث الميدانية، والتقارير القطرية. ويجري تجميع المعلومات القطرية حول 24 متغيراً مختلفاً في 6 أقسام أو فئات مختلفة، على النحو التالي: (1) الإطار القانوني، أي الأحكام القانونية الرئيسية التي تؤثر على المرأة فيما يتعلق بالحريات الشخصية، والملكية والميراث، وحيازة الأراضي؛ (2) أهم الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان، التي يكون البلد قد وافق أو صدق عليها أو يستعرضها؛ (3) العادات والتقاليد العرفية التي قد يكون لها تأثير على حصول المرأة على الأراضي؛ (4) النُظم السائدة لحيازة الأراضي؛ (5) منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مجال تقديم الدعم للمرأة الريفية فيما يتعلق بحصولها على الأراضي؛ (6) الإحصائيات والمؤشرات الوثيقة الصلة.

180. وقد قُدمت عروض شتى لقاعدة البيانات وإمكاناتها على الشركاء المهتمين أو في حلقات عمل، وتم التأكد من وجود اهتمام كبير بشأن تطبيق هذه المعلومات على سياقات أو قضايا إنمائية محددة. وأقامت مؤسسات عديدة أيضاً وصلات بقاعدة البيانات هذه ضمن مواقعها الشبكية، وهو ما يساهم في نشر استخدام البيانات فيما يتجاوز دوائر منظمة الأغذية والزراعة. وسيجري بصفة منتظمة تحديث قاعدة بيانات عن المساواة بين الجنسين والحقوق المتعلقة بالأراضي، وتستكشف منظمة الأغذية والزراعة فرص التعاون مع شركاء، من قبيل الائتلاف الدولي للأراضي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومؤسسات البحوث، ومشروع "معلومات حيازة الأراضي" " landtenure.info" الجاري تنفيذه من قِبل منظمة " Action Aid". وبُدئت مرحلة تطوير ثانية لمعالجة الثغرات في المعلومات وإضافة عدد آخر من الملامح القطرية هو 40 ملمحاً (إلى الملامح الموجودة حالياً وهي 78) مع دعم البحوث القطرية بشأن الموضوع.

منظمة الأغذية والزراعة كمنظمة معارف

181. إن منظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، مكلفة بمهمة تجميع وتعميم المعارف. وقد شهدت فترة السنتين 2008–2009 طائفة ثمينة من المبادرات الجديدة وتوسعاً في مبادرات راسخة، لصقل هذا الدور الأساسي. وتُعرض أدناه اثنتان من المبادرات.

(أ) مبادرة الاتساق في معلومات البحوث الزراعية للتنمية

182. تستند نظم العلوم والبحوث العامة إلى مبدأ الانفتاح والتبادل الحر للأفكار والمعلومات والمعرفة. ويحقق اطلاع الجمهور على نتائج البحوث عائدات كبيرة ويؤدي إلى زيادة المنافع المحتملة من الاستثمارات العالمية في البحوث الزراعية للتنمية. وتحسين اطلاع جميع الجهات الفاعلة في مجال البحوث والابتكارات الزراعية هو أمر ضروري من أجل صنع القرار بفعالية وأيضاً من أجل تمكين المعنيين بالإنتاج الزراعي وبالأمن الغذائي.

183. ومبادرة الاتساق في معلومات البحوث الزراعية للتنمية التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في سنة 2008، مع المنتدى العالمي للبحوث الزراعية، والرابطة الدولية لأخصائيي المعلومات الزراعية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، وشركاء آخرون، تجسِّد التزاماً جماعياً بتشجيع ودعم تبادل الاطلاع على البحوث الزراعية. ويجري تقاسم مخرجاتها عن طريق شبكة عالمية للمجموعات العامة، تستند إلى بيان (مانيفستو) ومجموعة مشتركة من القيم (راجع الإطار 13 بشأن الرؤية والقيَم التي يتقاسمها الأعضاء). ولكفالة أن تشكّل النتائج المستمدة من البحوث العامة جزءاً من "مشاعات معرفية" عالمية من أجل الزراعة، فإن هذه النتائج تُنشأ ويجري تجميعها ومناولتها وتعميمها بطرق تكفل أن تكون "متاحة ويسهل الاطلاع عليها وقابلة للتطبيق" قدر الإمكان.

184. وقد نظّم الشركاء المؤسسون للمبادرة خمس مشاورات إقليمية أثناء سنة 2009 لتحسين بيان وقيَم المبادرة، شارك فيها أكثر من 150 مشاركاً من قرابة 70 بلداً. واستُحدثت أدوات مشتركة من قبيل قائمة مرجعية ومسارات مصاحبة، على النحو المبين أدناه. ويشكّل نظام المعلومات الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية القائم منذ أمد طويل وما يتصل به من موارد المعلومات وأدوات التكنولوجيا أساس مسارات عديدة لمبادرة الاتساق في معلومات البحوث الزراعية للتنمية. وقد عملت منظمة الأغذية والزراعة عن كثب مع أمانة المنتدى العالمي للبحوث الزراعية بشأن إعداد خريطة طريق لنقاط الاتصال ومداخل المعلومات (CIARD RING)، التي أطلقت في أكتوبر/تشرين الأول 2009.

185. وتشكل القائمة المرجعية لمبادرة الاتساق في معلومات البحوث الزراعية للتنمية جزءاً من معالجة أوسع نطاقاً لتدفقات المحتويات، بما في ذلك الحاجة إلى فهم احتياجات الباحثين والجهات الفاعلة الأخرى. وترمي إجراءات القائمة المرجعية إلى إيجاد ما هو ضروري من استعداد مؤسسي ومن نُهُج مؤسسية لإدارة المحتوى الرقمي والترخيص بهدف "فتح" ذلك المحتوى، ثم تعميمه. وتتناول الإجراءات انطباق نواتج البحوث على طائفة من أصحاب المصلحة، مع تحديد النُهُج التي تكفل زيادة احتمالات أن تكون نواتج البحوث مستدامة. وعلاوة على القائمة المرجعية، توفَّر طائفة من مسارات المبادرة الموجهة، التي تصف كيف يمكن تحقيق إجراءات القائمة المرجعية. أما خريطة الطريق فهي سجل عالمي للخدمات على الإنترنت التي تتيح الاطلاع على أي نوع من مصادر المعلومات الوثيقة الصلة بأعمال البحث والتطوير في المجال الزراعي. وهذه الأداة الهامة تتيح لمقدمي المعلومات تسجيل خدماتهم في فئات شتى مما ييسر اكتشاف مصادر المعلومات ذات الصلة بالزراعة في مختلف أنحاء العالم.

186. ولقد كانت الاستجابة للمبادرة إيجابية إلى حد كبير، بحيث وفرت أساساً جيداً لحملة ترويجية واسعة النطاق في سنة 2010. وعلاوة على ذلك، وفي إطار المبادرة، تدعم منظمة الأغذية والزراعة مشروعات وشبكات المحفوظات المفتوحة في عدد من البلدان والأقاليم.

(ب) "ملتقى تقاسم المعارف"

187. تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بعدد كبير من أنشطة تعميم المعلومات والمعارف (موقع شبكي جامع، ومطبوعات، ومؤتمرات، وحلقات عمل، وغيرها). ولكن ثمة رغبة في استغلال ما يُسمى "المعرفة الضمنية" استغلالاً أفضل، أي الاستغلال الأوفى للخبرة والتجربة والدروس المستفادة، لا سيما من الميدان، التي قد تظل "محصورة" داخل رؤوس الموظفين، أو قاصرة على الدائرة الصغيرة من الأفراد الذين يتفاعل معهم كل شخص.

188. واشتركت معاً الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، وكذلك برنامج إدارة المعارف التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية) في تنظيم حدث مبتكر استغرق ثلاثة أيام في يناير/كانون الثاني 2009، هو أول "سوق لتقاسم" المعارف، وذلك لتمكين الموظفين من عرض تجاربهم وتعلُّم طرق جديدة لتقاسم المعارف وتحسين الاطلاع عليها. وقد صُمم ملتقى تقاسم المعارف بحيث يكون تفاعلياً حقاً، ويتيح فرصاً كثيرة للموظفين لعرض أو تفسير أنشطتهم وأدواتهم المتعلقة بتقاسم المعارف، والتعلُّم من بعضهم البعض في الوقت ذاته.

189. ولهذا الغرض، تحوَّل البهو الرئيسي في مبنى منظمة الأغذية والزراعة إلى "سوق" بهيجة الألوان. وأتاحت المقصورات والأكشاك، إلى جانب حلقات العمل وجلسات العرض القصيرة، فرصاً لإجراء مناقشات حية وللتعارف. وكان من الركائز الرئيسية أن تقاسم المعارف هو أكثر من مجرد تبادل للمعلومات والبيانات؛

الإطار 13

رؤية وقيم مبادرة الاتساق في معلومات البحوث الزراعية للتنمية التي تتقاسمها المؤسسات المتعاونة

الرؤية

"جعل معلومات ومعارف البحوث الزراعية العامة من السهل الاطلاع عليها حقاً بالنسبة للجميع".

القيَم

- الترويج لاستثمارات فعالة
- إقامة نظم وخدمات متسقة
- الإبلاغ عن المحتوى
- تنمية القدرات وتعزيزها

فهو يدور حول "العمل سوياً" و"مساعدة كل شخص للآخر". وأخذاً هذا في الاعتبار، خُصص عمداً ضمن الصيغة وقت للتواصل، عن طريق فترات الراحة لتناول القهوة، وجلسات الملصقات، وعروض الفيديو/العروض الإلكترونية. وأشركت المكاتب الميدانية والإقليمية باستخدام الإنترنت، مما جعل أثر السوق يتجاوز حدود المقر الرئيسي، بالنظر إلى أن المكاتب الميدانية تشعر بحاجة أكبر حتى إلى تدفق المعارف والمعلومات بطريقة محسّنة وحرة.

190. واستطاع المشاركون في السوق الذين تجاوز عددهم 700 أن: يتقاسموا ويتعلم كل منهم من ممارسات الآخر الجيدة؛ ويجرّب أدوات ومنهجيات شتى لتقاسم المعارف، من بينها مواقع المدونات "blogs" والمواقع الشبكية "wikis"؛ وإقامة وصلات وشبكات من أجل التعاون في المستقبل (بين المنظمات وداخلها).

191. وشملت إجراءات المتابعة ما يلي:

- إنشاء "مقهى المعرفة" (http://intouch.fao.org/ks)، وهو منصة تتيح لموظفي منظمة الأغذية والزراعة تقاسم المعارف من أسفل إلى أعلى، مما يحولها إلى ممارسة يومية ومما يوفر قائمة حصرية بالخبراء داخل المنظمة؛
- دعم المؤتمرات والمناسبات، وعرض أدوات وطرق تقاسم المعارف. ومن بين هذه المؤتمرات والمناسبات: اجتماعات لجنة مصايد الأسماك؛ والمؤتمر العالمي الثالث عشر للغابات؛ والأسبوع العالمي للغابات؛ ومؤتمر القمة العالمي للأغذية؛ ومؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات؛
- التدريب المستمر لموظفي منظمة الأغذية والزراعة بشأن طرق وأدوات تقاسم المعارف؛
- مساعدة فريق منظمة الأغذية والزراعة لتقاسم المعارف في تيسير المناسبات التي تُقام على مستوى الإدارات وعلى مستوى المنظمة (أي المنتدى العالمي للموز؛ وغيره)؛ وتيسير تكوين مجموعات تركيز داخل الإدارات؛ وتشجيع مناقشات الأفرقة غير الرسمية وعروض التحادث والمناقشات في مكتبة دافيد لوبين التذكارية وفي البهو الرئيسي.

تنمية القدرات

192. ظلت الجهود المتعلقة بتنمية القدرات تشمل طائفة واسعة من برامج منظمة الأغذية والزراعة ومشروعاتها الميدانية، وأضفي عليها مزيد من التعزيز في فترة السنتين في إطار النموذج الأوسع نطاقاً لتنمية القدرات، كما حددته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل الأوساط العاملة في مجال التنمية الدولية. وقد اختير المثالان التاليان باعتبار أنهما يمثلان الأنشطة الكثيرة المصممة لخدمة الأهداف المتعلقة بتنمية القدرات (أي دورات التعلُّم الإلكتروني)، والبرامج الهامة التي تشكل فيها تنمية القدرات بُعداً لنشر المعرفة من أبعاد أنشطة البرنامج العادي التي تضطلع بها الإدارات الفنية في منظمة الأغذية والزراعة.

(أ) بناء القدرات عن طريق العمل المتعلق بالاستثمارات

193. إن العمل المتعلق بدعم الاستثمارات يُضطلع به أساساً على المستوى القطري. فعن طريق ما يبلغ في المتوسط 600 بعثة كل سنة، يتمكن موظفو مركز الاستثمار وموظفو منظمة الأغذية والزراعة التقنيون واستشاريوها المتخصصون من التفاعل مع عدد كبير من النظراء على الصعيد الوطني ومع غيرهم من أصحاب المصلحة في تحديد القضايا والفرص، ووضع استراتيجيات ومشروعات من أجل الاستثمار. ويشمل هذا أفراداً كثيرين، من بينهم موظفو وزارات، وممثلو الجهات المانحة والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والموظفون العاملون على مستوى المجتمعات المحلية وموظفو المؤسسات الريفية، وقادة القرى، ومجموعات المزارعين. ونتيجة لذلك، ثمة بُعد بناء قدرات كبير متأصل في أنشطة دعم الاستثمار. وعلاوة على ذلك، قد توجّه طلبات محددة من أجل تحسين القدرة، مثلاً عندما تطلب البلدان تدريباً بشأن إعداد مشروعات الاستثمار وتطلب مساعدة لتقييم تعميم برامج الاستثمار.

194. وأثناء الفترة 2008–2009، عُقدت عدة حلقات عمل تدريبية، من بينها حلقة عمل عُقدت في بودابست من أجل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وحلقة عمل عُقدت في أنقرة من أجل بلدان آسيا الوسطى، لمساعدة ممثلي الحكومات في تحسين الاستثمارات العامة. وتناولت حلقة عمل أخرى عُقدت في ليبرفيل من أجل أفريقيا الوسطى السياسات والاستراتيجيات وخرائط الطريق والبرامج الاستثمارية من أجل القطاع الزراعي. وأشارت تعليقات المشاركين في حلقات العمل الإقليمية هذه إلى الحاجة إلى توفير مزيد من التدريب الرسمي على كل من الصعيد الإقليمي والصعيد القطري. وساهمت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً في المنتجات المعرفية والأدوات والخطوط التوجيهية بشأن تصميم الاستثمار لكي يستخدمها أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. وحسّنت المنظمة مجموعة برامجياتها للاستثمار الريفي والوحدات التدريبية لصياغة استثمارات ريفية صغيرة ومتوسطة النطاق ووسّعت التغطية اللغوية لتشمل اللغات البرتغالية والروسية والتركية. واستُخدمت مجموعة برامجيات الاستثمار الريفي (RuralInvest) في أمريكا اللاتينية لتدريب الموظفين التقنيين الوطنيين، من بلدان أمريكا الوسطى بصفة رئيسية، وفي أفريقيا لتدريب موظفي الحكومات والمؤسسات الريفية في بلدان عديدة. ويرد فيما يلي تبيان الأنشطة الأخرى التي انطوت على مكونات قوية في مجال بناء القدرات.

195. أفريقيا: أعدت منظمة الأغذية والزراعة، مع الشراكة من أجل تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا، مجموعة أدوات الاستثمار والسياسات في قطاع الثروة الحيوانية التي تُستخدم في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لإعداد تدخلات مشروعات في صالح الفقراء تستند إلى إمكانية نمو قطاع الثروة الحيوانية. وواصلت التعاون مع "TerrAfrica"، وهي منصة إقليمية متعددة القطاعات ومتعددة الشركاء لزيادة وتعميم الإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وصمّم فريق مشترك بين الوكالات بقيادة منظمة الأغذية والزراعة أداة الدعم القطري للمساعدة ببرامج قطرية لزيادة الإدارة المحسنة للأراضي. وساعدت شعبة مركز الاستثمار على صياغة برنامج للإنتاجية الزراعية في شرق أفريقيا، وافق عليه البنك الدولي في 2009، سيُنشئ مراكز خبرة إقليمية فرعية للبحوث والتدريب في كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

196. آسيا والمحيط الهادي: في سنة 2009، بادرت شعبة مركز الاستثمار إلى القيام بعملية تقييم رئيسية للتجارب والدروس المستفادة في ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية في جنوب آسيا، هي إدارة المياه، وسُبل المعيشة، والرصد والتقييم. وتوفر الاستنتاجات التي تم التوصل إليها آراءً مستبصرة هامة من أجل مشروعات الاستثمار في المستقبل ومصادر للعمل بشأن تنمية القدرات في هذه المجالات. وفي كمبوديا، تناول مشروع لبرنامج التعاون التقني

التدريب النموذجي لتعزيز صياغة وتصميم المشروعات الزراعية. وأعد المتدربون نحو 20 من ملامح المشروعات، ستجري زيادة تطوير بعضها استناداً إلى استراتيجية الحكومة للزراعة الريفية وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة. وسيجري تكرار هذا النهج في بلدان أخرى.

197. أوروبا وآسيا الوسطى: نظمت منظمة الأغذية والزراعة، مع المصرف الأوروبي للبحث والتطوير، اجتماعات في عدة بلدان لتشجيع تنمية الأعمال الزراعية. وتضمَّن ذلك إجراء دراسات قطاعية وجولات دراسية بشأن إدارة وتشغيل المستودعات الزراعية (مثلاً من أجل مفتشي المستودعات الرئيسيين في بلغاريا ومن أجل ممثلين حكوميين من صربيا للمساعدة على تنفيذ قانون إيصالات مستودعات الحبوب الجديد الخاص بصربيا). وجرى تقاسم معلومات ثمينة بشأن أنشطة القطاعين العام والخاص عن طريق الشبكة الزراعية الشرقية التي تديرها شبكة مركز الاستثمار، بينما تنسّق الشبكة أيضاً مساعدات الجهات المانحة للزراعة وللأعمال الزراعية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وكمنولث الدول المستقلة. وقُدمت المساعدة للمركز التحليلي للسياسة الزراعية في كازاخستان فيما يتعلق بإعداد استعراضات قطاعية بشأن الثروة الحيوانية والحبوب والخضر، وقدم موظفو مركز الاستثمار الدعم لتحسين العمل المتطور.

198. أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: في سنة 2009، استضافت شعبة مركز الاستثمار بمنظمة الأغذية والزراعة حلقة عمل مشتركة في روما مع البنك الدولي، لمعالجة قضية تغيُّر المناخ واستخدام الأراضي، وتغير استخدام الأراضي والغابات في الإقليم. وطبّقت منظمة الأغذية والزراعة بنجاح لأول مرة أداة جديدة لقياس رصيد الكربون اللاحق (EX-ACT) أثناء إعداد مشروع للتنمية الريفية المستدامة من أجل البرازيل مموّل من البنك الدولي. وتقيس تلك الأداة أثر مشروعات التنمية الزراعية والحرجية على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وعلى احتجاز الكربون. وجرى أيضاً تجريب هذه الأداة في أفريقيا أثناء إعداد مشروعات استثمارية في بلدين وسيجري تمديد تجريبها بحيث يشمل أقاليم أخرى في سنة 2010.

199. الشرق الأدنى: في سنة 2009 نظمت منظمة الأغذية والزراعة منتدى بشأن تغير المناخ من أجل البلدان العربية والمنظمات الإقليمية والوكالات الدولية العاملة في الإقليم، ركَّز على تعزيز جدول الأعمال الخاص بالاستثمار في تدابير التكيف والتخفيف في القطاع الزراعي كله (المياه والأراضي والغابات والثروة الحيوانية). ونظم مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة جولة دراسية في إيطاليا بشأن أسواق البيع بالجملة من أجل منتجي الأغذية الزراعية في القطاعين العام والخاص من بلدان جنوب شرق البحر المتوسط، لتوسيع نطاق المعارف والتجارب المتعلقة بسلسلة القيمة ولتقاسم تلك المعارف والتجارب.

(ب)دعم التعلُّم الإلكتروني، والشراكات المتعلقة به

200. واصلت منظمة الأغذية والزراعة إعداد مواد للتعلم الإلكتروني تتناول مجالات تقنية شتى، لكي يستخدمها المهنيون العاملون في مجال الزراعة والأمن الغذائي في البلدان النامية. ومنذ سنة 2001 صاغت المنظمة سلسلة من وحدات التعلم الإلكتروني المستفيضة والتي تحدد وتيرتها ذاتياً من أجل: (1) بناء الوعي؛ (2) توفير التدريب أثناء العمل من أجل الموظفين التقنيين؛ (3) إتاحة أدوات ومنهجيات وخطوط توجيهية فعالة؛ (4) تقديم دعم أعم للتدريب الشخصي وجهاً لوجه وتنمية القدرات. وأثناء فترة السنتين 2008–2009، أعدت الوحدات التدريبية التالية بلغات متعددة.

201. *مجموعة موارد إدارة المعلومات*: وهي سلسلة من وحدات التعلم الإلكتروني معدة من أجل مستفيدين على المستويين الوطني والمحلي لإدارة وتقاسم المعلومات بفعالية أكبر، وزيادة فهمهم للقضايا، وتحسين مهارات إدارة المعلومات في وكالات ومؤسسات وشبكات الأغذية والزراعة.

202. *معلومات بشأن الأمن الغذائي من أجل اتخاذ إجراءات*: وهي دورات للتعلم الإلكتروني تتناول جمع معلومات عن الأمن الغذائي وإدارتها وتحليلها والإبلاغ عنها. ويضم الجمهور المستهدف المهنيين التقنيين، وكذلك واضعي السياسات ومديري البرامج.

203. الحق في الحصول على غذاء كاف: وهي مواد لدعم الإعمال التدريجي للحق في الحصول على غذاء كاف. وهذه الدورة يُقصد بها أن يستخدمها موظفو منظمة الأغذية والزراعة وموظفو الأمم المتحدة، ومَنْ يتحملون واجبات على المستوى الوطني (المشرعون والبرلمانيون ورؤساء المؤسسات والمسؤولون القضائيون وواضعو السياسات)، وكذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وحركاته التي تتناول حقوق الإنسان.

204. *تحسين المشاركة في أنشطة الدستور الغذائي*: وهي دورة للتعلم الإلكتروني تتركز تحديداً على تنظيم هيئة الدستور الغذائي وإدارتها وإجراءاتها، وعلى توفير توجيه بشأن إقامة هياكل وأنشطة وطنية بشأن الدستور الغذائي. وهذه الدورة موجهة إلى المسؤولين الحكوميين، وكذلك إلى ممثلي صناعة الأغذية، ومجموعات المستهلكين، ومنظمات المراقبين.

205. وقد صُممت وحدات التعلم الإلكتروني عن طريق عملية تشاورية شملت أخصائيين في الموضوع، وممارسين ميدانيين، وممثلين من أوساط المستخدمين المحتملين من مختلف أنحاء العالم. وهذه الوحدات التدريبية متاحة مجاناً على الإنترنت، وكذلك على قرص مدمج، لإتاحة الاطلاع عليها بالنسبة للمتعلمين في البلدان النامية بنطاق ذبذبات منخفض و/أو تكاليف موصولية مرتفعة. ويمكن أن تجمع حلول ممزوجة بين التدريب الإلكتروني والتدريب الشخص وجها لوجه.

206. ووطدت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً الشراكات مع عدد من المؤسسات الأكاديمية لكفالة فعالية توريد موارد منظمة الأغذية والزراعة للتعلم الإلكتروني ولكفالة منح الجامعات شهادات لصالح طلبة من البلدان النامية. وتشمل هذه المؤسسات: الجامعة الافتراضية الأفريقية، وجامعة كتالونيا المفتوحة، وجامعة كوازولو – ناتال، وجامعة آنهالت الألمانية.

الباب الرابع في برنامج العمل والميزانية: اللامركزية، والتعاون

في الأمم المتحدة،وتسليم البرامج

برامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية

207. أثناء فترة السنتين واصلت منظمة الأغذية والزراعة التحرك بشكل حاسم صوب مساعدة البلدان والأقاليم الفرعية والأقاليم في صياغة وتنفيذ برامج واسعة النطاق للأمن الغذائي. ويُقدَّم أدناه مثالان هامان (أحدهما وطني والآخر إقليمي).

(أ) المشروع الاستراتيجي للأمن الغذائي – وكالات التنمية الريفية في المكسيك

208. بدءاً من سنة 2005 فصاعداً اتسع نطاق المساعدة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة، التي كانت قاصرة أصلاً على عمليات في 6 ولايات و12 بلدية في المكسيك، تركز على مساعدة فئات مختارة من المزارعين في تعزيز الإنتاج الغذائي والزراعي، بحيث أصبحت تدعم الأهداف الإنمائية الوطنية للأمن الغذائي، مع السعي إلى تحقيق تغطية جغرافية أشمل. وباستخدام حساب أمانة أحادي الطرف، وافقت السلطات المكسيكية على أن تضع موارد مساعدة تحت تصرف منظمة الأغذية والزراعة لكي تساعد في التوجيهات التقنية وبناء القدرات على مستويات مختلفة فيما يتعلق ببرنامج عمل واسع النطاق تنفذه الأمانة المكسيكية للزراعة ويسمى المشروع الاستراتيجي للأمن الغذائي[9]. ومن ثم فإن المشروع المشترك بين تلك الأمانة ومنظمة الأغذية والزراعة يعكس التلاقي المتبادل الفائدة والمناسب التوقيت بين الخيارات على صعيد السياسات التي قررتها الحكومة (نتيجة لتقييم رئيسي لنظام الإرشاد الزراعي العام، بما يشمل الدروس المستفادة) والتوسيع المرغوب لنطاق التدخلات الداعمة للأمن الغذائي على الصعيد الوطني (والإقليمي).

209. وفي ما يلي الملامح المبتكرة الرئيسية للمشروع الاستراتيجي للأمن الغذائي:

- تركيز متعمد على أكثر الأقاليم تهميشاً وأكثر الفئات السكانية تعرضاً لخطر انعدام الأمن الغذائي، مما يكمّل البرامج الأخرى التي تنفذها الأمانة المكسيكية للزراعة في البلد؛
- طرق تشاركية ومتعددة التخصصات لحل مشاكل الأمن الغذائي باتخاذ إجراءات ملموسة على مستويات مختلفة (المستوى الاتحادي، ومستوى الولايات، ومستوى البلديات، والمستوى المحلي)؛
- صياغة أهداف مشتركة واستخدام إطار منطقي مشترك، مما ييسر الحوار بين الساسة والتقنيين في مختلف الأقسام الإدارية في البلد؛
- نهج متكامل للأمن الغذائي، بما يشمل مراعاة المصالح المتباينة للأسرة بأكملها، بدءاً من المرأة؛ وهذا النهج يتيح إدخال تحسينات إضافية وتكميلية على ظروف المعيشة، والإنتاج الغذائي، والعادات الغذائية، وتنظيم المنتجين لأغراض التسويق والتصنيع. وتُستخدم بعد ذلك أفضل الممارسات التي ثبتت صحتها على المستوى المجتمعي للتأثير على عملية صنع القرار ووضع السياسات والتخطيط على المستويات الأخرى.

210. وكان من السمات التنفيذية الرئيسية في المشروع إنشاء 132 وكالة للتنمية الريفية المحلية (agencias de desarrollo rural) توفر باستمرار مشورة تقنية ومتابعة للمبادرات المحلية. وهذه الوكالات تدعمها وتشرف عليها أفرقة متعددة التخصصات على مستوى الولايات؛ وقد اعتُرف بأن هذا النموذج المؤسسي أداة ممتازة لتحقيق التنمية المعجّلة في المناطق الفقيرة، وقد تنفذه بلدان أخرى. وفي السنوات الأربع الأخيرة كانت الحكومة المكسيكية تستثمر موارد كبيرة في المشروع الاستراتيجي للأمن الغذائي نتيجة لتزايد شعبية البرنامج وورود طلبات محددة من البرلمان الوطني لمساعدة بعض اشد ولايات الاتحاد فقراً (تشيباس وأوكساكا وغيريرو وبوبيلا). وقد أتاحت هذه الأموال، وهي في حدود 387 مليون دولار أمريكي للفترة 2007–10، التوسع بسرعة في العمليات في الولايات التي أعطيت لها الأولوية.

211. ويعمل المشروع الاستراتيجي للأمن الغذائي في 17 من ولايات المكسيك (البالغ مجموعها 32)، وفي 200 4 مجتمع مدني محلي في 650 بلدية، من بينها 105 مجتمعات محلية ضمن التي يُعتبر دليل التنمية البشرية الخاص بها منخفضاً إلى حد كبير ومجموعها 125. وقد استفادت مباشرةً أكثر من 000 119 أسرة فقيرة من مشروعات محلية تغطي جوانب شتى للإنتاج (إدارة التربة والمياه، وإنتاج الدواجن والحيوانات الصغيرة، والبن العضوي، والذرة، والفاصوليا) وتحسين سُبل المعيشة (ومن ذلك مثلاً استخدام مواقد أكثر كفاءة، وتقنيات تحسين جمع المياه وتخزينها، وتخزين الحبوب، وحدائق الخضر، والتوعية التغذوية، والتسويق، وفرص السياحة الإيكولوجية).

212. وقد أتاحت موارد حساب الأمانة الأحادي الموضوعة تحت تصرف مشروع منظمة الأغذية والزراعة (12.6 مليون دولار أمريكي من سنة 2002 إلى سنة 2010) أن تدعم مدخلات تقنية بالغة الأهمية وأن تدعم أنشطة بناء القدرات العملية. ويقدم المشروع، الذي يعمل من خلال وحدة تقنية مركزية يكملها موظفون ميدانيون على مستوى الولايات، الدعم التقني والإداري للأفرقة المتعددة التخصصات والمستقلة ذاتياً التي تكفل تدفق المساعدة بشكل متواصل إلى الأسر الفقيرة في المجتمعات الهامشية. وبالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية استطاعت منظمة الأغذية والزراعة أن تؤثر، بمشورتها المحايدة والموضوعية وبقدراتها الترويجية المعترف بها، على صياغة أبعاد البرنامج الاجتماعية والتقنية الرئيسية.

213. وقد وصفت دراسات تقييمية الإنجازات الرئيسية للمشروع بأنها:

- دللت على إمكانية كفالة التحديد الذاتي للحلول الملائمة لمعالجة مشاكل الأمن الغذائي المعقدة؛
- زادت من توافر الغذاء والحصول عليه في المناطق الهامشية والفقيرة إلى حد شديد؛
- تكفل طائفة واسعة من خدمات الدعم للمناطق الريفية التي لم تكن تلك الخدمات متاحة فيها من قبل.

(ب) البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي في المحيط الهادي

214. لقد أُقرت في اجتماع لوزراء الزراعة في جنوب غرب المحيط الهادي، عُقد في فانواتو في سنة 2001، الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي لتصميم وتنفيذ برامج للأمن الغذائي. وأدى هذا إلى

9 Strategic Project for Food Security.

طائفة واسعة من الأنشطة التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة، والمعروفة باسم البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي لبلدان المحيط الهادي الجزرية. وهذا البرنامج مكمّل للإجراءات الإنمائية الوطنية ويتناول القضايا الناشئة المتعلقة بالتجارة والتكامل الإقليمي، مستفيداً من التآزرات داخل الإقليم الفرعي. وقد ساعدت مساهمات من حكومة إيطاليا عن طريق حساب أمانة منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي وسلامة الأغذية على تحفيز تقديم مزيد من الدعم من الجهات المانحة لبرامج إقليمية أوسع نطاقاً أثناء الفترة 2004–09.

215. وللبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي هذا مكونان رئيسيان:

- مكوِّن "رأسي"، يرمي إلى تحسين الإنتاج والتغذية وإدرار الدخل ويتكون من 26 مشروعاً فرعياً يعمل في 14 بلداً، ويركز على نظام إنتاج محصولي أو حيواني محدد، أو خدمات زراعية مساعدة، مع ضمان التفاعلات من خلال اللجان التوجيهية للمشروعات الوطنية في البلدان المعنية البالغ عددها 14 بلداً.
- مكوِّن "أفقي" لبناء القدرات من أجل تيسير التجارة ووضع السياسة الزراعية وهو ما تضمَّن: (1) دورة تدريبية إقليمية بشأن اللوائح التنظيمية للأمن الغذائي في التجارة الدولية؛ (2) إنجاز دراسات بشأن السلاسل السلعية بالتعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادي تشمل الاستعاضة عن الواردات، والأمن الغذائي، والإمكانات التصديرية؛ (3) حلقة عمل إقليمية لتقاسم الاستنتاجات التي أسفرت عنها هذه الدراسات ولتمكين المؤسسات المحلية ومشغلي قطاع الأعمال من وضع مبادرات ملموسة؛ (4) أنشطة بناء القدرات بشأن السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي، بمشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

216. وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكوِّناً فعالاً من مكونات البرنامج (كما أكد ذلك تقييم لاحق) بحيث جرت تعبئة عدد كبير من الخبراء والتقنيين (الصين والفلبين) ليقدموا المساعدة التقنية على مدى فترة سنتين في مجالات التكثيف الحيواني والمحصولي، وإدارة المياه، وقضايا مصايد الأسماك. وساهم أيضاً استشاريو برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إعداد نموذج إقليمي للبلدان لاستعراض وتطوير المعايير والسياسات الوطنية المتعلقة بالأغذية وسلامتها.

العمل صوب مرحلة توسُّع

217. لقد أدت الشراكات المثمرة التي أقيمت في إطار البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي إلى وضع برنامج الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة. وتقدَّر التكلفة الكلية الإشارية للبرنامج الأخير، على مدى فترة ست سنوات، بمبلغ قدره 41.8 مليون دولار أمريكي، خصص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نحو 10 ملايين دولار أمريكي منها.

218. ويشمل برنامج الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة مكوناً رأسياً يضم 126 مشروعاً أعطيت لها الأولوية تندرج ضمن ست مجموعات، ومكوناً أفقياً يشمل أربعة مجالات رئيسية للتعاون. وهذا يصوّره تخطيطياً الجدول التالي.

تصوير لبرنامج الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة للمحيط الهادي

مجموعات المكوّن الرأسي	مجالات التعاون الخاصة بالمكوّن الأفقي
• تحسين نظم الزراعة وسبل المعيشة الريفية • الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية • النقل، والبنية الأساسية للأسواق، وسلسلة القيمة • سلامة الأغذية والصحة التغذوية • التعزيز والدعم المؤسسيان • تنمية المنطقة وإعادة تأهيلها	• تحسين جودة وسلامة الأغذية على الصعيد الإقليمي • تيسير التجارة الإقليمية والدولية • الاستعداد لتغيُّر المناخ والتكيُّف معه والتخفيف من آثاره • دعم وضع السياسات والبرامج

219. وقد وُوفق على مشروعين من مشروعات برنامج التعاون التقني في سنة 2009 لبناء القدرات على الصعيد الوطني لإعداد برامج بشأن الأمن الغذائي وسبل المعيشة الريفية، والتخطيط والرصد والتقييم التشاركي، وهي قدرات ستكون أساسية فيما يتعلق ببرنامج الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة. وتوفّر المشروعات أيضاً قوة دفع وهياكل لبدء برامج متضافرة من أجل الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة في كل بلد.

الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة

220. تُكرَّس حصة كبيرة من جميع الموارد المتاحة لمنظمة الأغذية والزراعة لمساعدة البلدان المتضررة بحالات الطوارئ، إما التي تكون من صنع الإنسان أو الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وتشمل الشواغل على صعيد السياسات فيما يتعلق بالعمل في حالات الطوارئ ما يلي: (1) مساعدة البلدان المعرضة لحالات الطوارئ على التأهب لها؛ (2) كفالة مساهمة المساعدات الخاصة بحالات الطوارئ في إعادة تأهيل سبل المعيشة والأنشطة الاقتصادية بوجه عام، عدا عن التوفير الضروري للإغاثة الفورية.ويمكن عرض مثالين لتصوير الاهتمام بهذه الشواغل.

(أ) مساعدة زمبابوي لتحسين التأهب وإعادة التأهيل فيها

221. إن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والبيئة المقيدة على صعيد السياسات، وحالات الجفاف الدورية، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قد ساهمت جميعها في الأزمة التي يواجهها قطاع الزراعة في زمبابوي. ففي العقد المنصرم جاهد المزارعون لكي يحصلوا على البذور والأدوات والأسمدة الملائمة.

222. وفي سنة 2009، ركزت منظمة الأغذية والزراعة اهتماماً متزايداً على تحسين التأهب للأزمات التي تحدث في المستقبل ومساعدة المزارعين على تحسين الإنتاجية. وشملت المساعدة المقدمة من خلال مشروع مموّل من الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي: (1) مواصلة تقديم الدعم لتنسيق التدخلات ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي؛ (2) المبادرة إلى القيام بأنشطة لإكثار البذور لتمكين الأسر الريفية من الحصول على البذور؛ (3) دعم إنتاج الدواجن عن طريق اللقاحات المضادة لمرض نيوكاسل، وتدريب أفراد المجتمعات المحلية والتوعية بشأن أنفلونزا الطيور.

223. وعُزز نظام رصد الزراعة والأمن الغذائي، الذي يوفّر كل شهر أحدث المعلومات عن القضايا الموسمية الرئيسية بشأن الزراعة والأمن الغذائي وتم أيضاً، بالتعاون مع شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة، توسيع تغطيته بحيث امتدت إلى 50 منطقة و198 موقعاً من مواقع المراقبة. وتتيح المعلومات وتحليلات البيانات المستمدة من هذه المواقع للحكومة ولوكالات الأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية وللجهات المانحة أن تخطط وتنسق وترصد أثر تدخلاتها الداعمة لمزارعي زمبابوي على نحو أفضل. وفي مايو/أيار 2009، عُقدت حلقة عمل لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بشأن أداة التصنيف المتكامل للأمن الغذائي والمرحلة الإنسانية. وأعدت خطة لتنفيذ تلك الأداة وعُقدت دورات تدريبية واجتماعات تقنية لتحسين استيعاب مفاهيم الأمن الغذائي واستخدام أداة التصنيف المتكامل للأمن الغذائي والمرحلة الإنسانية.

224. واشتملت مكونات المشروع الأخرى على ما يلي:

- تقييمات للمحاصيل والثروة الحيوانية، اضطلع بها مشروع الميكنة وتنمية الري التابع لوزارة الزراعة في فبراير/شباط ومارس/آذار 2009؛ وقد دُعم ذلك بحلقات عمل تدريبية لموظفي الإرشاد المشاركين قبل إجراء عمليات المسح، مع التركيز على تقنيات أخذ العينات، وقياسات المساحات والغلة، وتحسين مهارات إجراء المقابلات؛
- التعاون مع المنظمات الإنمائية الهولندية لإعادة إقامة صلات بين البائعين بالجملة والمتاجر الريفية التي تبيع المدخلات الزراعية، بحيث جرى توفير حوافز لبائعين بالجملة مختارين لتوزيع المخزونات على المتاجر الريفية بمنحهم تأميناً على السلع ونقوداً؛ ودلل هذا على أن نهج توزيع المدخلات الذي توجهه السوق هو نهج يمكن اتباعه في البلد؛
- إنتاج البذور الأساسية للذرة الرفيعة والدُخن اللؤلؤي واللوبيا البلدية والفول السوداني، وبيعه لشركات البذور من أجل إنتاج بذور معتمدة بيعت بعد ذلك للمزارعين من أجل موسم 2010–2011؛
- توظيف وتدريب أكثر من 000 50 ملقّحين محليين من أجل مرض نيوكاسل الذي يصيب الدواجن. وأنتج المختبر البيطري المركزي لقاحات منخفضة التكلفة ومستقرة حرارياً لكي تُستخدم أثناء الحملة واستفاد من ذلك ما يقرب من 000 800 أسرة معيشية. ولم يسجَّل وجود أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض في زمبابوي، ولكن ربما كان يُعتقد أنها مرض نيوكاسل، وجرى القيام بأنشطة توعية بشأن أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض في أوساط منتجي الدواجن بين سكان الريف.

(ب)إعادة إنشاء سبل معيشة الفئات المعرّضة لنقص الأغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

225. في سنة 2008 شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية درجة ما من التحسن في الوضع الداخلي فيها. ولكن استمر وجود 1.3 مليون شخص من المشردين داخلياً في شرق البلد، وهي حقيقة أدت إلى تآكل القدرات الكفافية للسكان الأصليين وإلى زيادة حدة الفقر بدرجة كبيرة. ورئي أن تقديم الدعم من أجل الإنتاج الزراعي المستدام أمر ضروري لتجنب احتمال حدوث حالات نقص شديد في الأغذية في المستقبل، وضمن إطار خطة العمل الإنساني للأمم المتحدة لسنة 2008 خصص الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ التابع لمنظمة الأمم المتحدة 3.7 مليون دولار أمريكي لمنظمة الأغذية والزراعة لمساعدة 000 49 أسرة معيشية ريفية مستهدفة.

226. وكان المشروع يهدف إلى: (1) دعم أو إعادة الإنتاج الزراعي والغذائي للأسر المعيشية؛ (2) المساهمة في الحد من سوء التغذية الشديد وكفالة توافر مستويات مقبولة من الأمن الغذائي؛ (3) الحد من تكاليف نقل المنتجات الزراعية. وشملت الأنشطة الرئيسية: (1) إكثار البذور الجيدة ونباتات الكسافا والبطاطا الحلوة الجذرية الصحية وفسائلها، (2) الإمداد بالأدوات الزراعية وبذور الخضر والمحاصيل؛ (3) الإمداد بالمدخلات الخاصة بالثروة الحيوانية؛ و(4) الإمداد بالمدخلات الخاصة بصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ (5) تقديم الدعم لإصلاح الطرق الفرعية.

227. واستطاع المشروع أن يساعد الأسر الريفية المعرّضة بشدة لخطر نقص الأغذية على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية. وساهم بيع فائض الإنتاج في خفض أسعار المواد الغذائية في المناطق المعنية وتحسَّن أيضاً التنويع في الغذاء المتناول. وأدت فسائل الكسافا المحسنة، المكيّفة حسب المناخ المحلي والمقاومة للآفات، إلى زيادة الغلات، وبدأ من جديد إنتاج الحيوانات الصغيرة (الماعز والخنازير) في المناطق التي كانت أرصدتها السابقة قد أبادتها أمراض من قبيل حمى الخنازير الأفريقية. وأدى أيضاً إصلاح مرافق النقل المحلي إلى زيادة المبادلات فيما بين الأقاليم.

228. وقد كان مشروع المساعدة الخاص بحالات الطوارئ هذا نموذجياً في طابعه المتعدد التخصصات عمداً، بحيث كان كل مكوّن تصحبه أنشطة للتدريب وبناء القدرات، ونموذجياً من حيث التعاون الجيد مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

برنامج التعاون التقني

229. يستجيب برنامج التعاون التقني لطلبات المساعدة المقدمة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة. وهو يقدم دعماً تقنياً عملياً ومحفزاً وسريعاً وقصير الأجل للتصدي للمشاكل المحددة جيداً التي تعوق قدرة البلدان، إما فردياً أو جماعياً، على تعزيز التنمية الزراعية والريفية. وترد أدناه التطورات الرئيسية المتعلقة ببرنامج التعاون التقني في فترة السنتين 2008–2009، وترد في *القسم ثانياً* – جيم أبرز سمات المشاريع.

(أ)الاستعدادات لعملية تطبيق اللامركزية

230. اتُخذت خطوات تحضيرية نحو تطبيق اللامركزية على إدارة برنامج التعاون التقني، تماشياً مع إجراءات خطة العمل الفورية 3–22 إلى 3–29، والغرض الرئيسي من ذلك هو خفض أوقات الاستجابة بتفويض السلطة إلى المستويات الأقرب إلى الميدان. واعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2010، يجري تخصيص موارد برنامج التعاون التقني للأقاليم تحت سلطة الممثلين الإقليميين، باستثناء الاحتفاظ بنسبة قدرها 15 في المائة مركزياً من أجل استخدامها في حالات الطوارئ، وبنسبة قدرها 3 في المائة من أجل المشروعات الأقاليمية. وقد وُوفق على مخصصات إقليمية إشارية على النحو التالي: أفريقيا، 40 في المائة؛ وآسيا والمحيط الهادي، 24 في المائة؛ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 18 في المائة؛ وأوروبا، 10 في المائة؛ والشرق الأدنى، 8 في المائة.

وعلاوة على ذلك، فإن ممثلي منظمة الأغذية والزراعة ومنسقيها الإقليميين الفرعيين وممثليها الإقليميين مسؤولون عن الدورة بأكملها، مما يفضي إلى الموافقة على المشروعات تحت السلطة المفوضة الخاصة بالمدير العام المساعد المسؤول عن التعاون التقني. وستظل المسؤوليات عن تقديم الدعم التقني لتحديد المشروعات وصياغتها والموافقة عليها كما كانت من قبل، وكذلك معالجة الطلبات المتعلقة بمشروعات حالات الطوارئ والمشروعات الأقاليمية. وستساعد آلية استعراض النظراء الموظفين الميدانيين في كفالة أعلى جودة ممكنة في تصميم المشروعات.

231. وقد أعادت لجنة البرنامج النظر في معايير معينة في مايو/أيار 2009. وفي ضوء توقّع موافقات أسرع وأكثر تنسيقاً من برنامج التعاون التقني، كان نموذج اللامركزية المعروض يرمي إلى كفالة انخفاض وقت الموافقة على مشروعات برنامج التعاون التقني من 6 أشهر في المتوسط إلى 4 أشهر. وحُددت مجموعة موحدة من المعلومات الأساسية المطلوبة من أجل استخدامها في استعراض طلبات المشروعات واستخدامها كأساس لصياغة المشروعات. وكان جانب آخر ناقشته اللجنة هو المشكلة التي ستواجهها البلدان فيما يتعلق بمعايير التأهل للحصول على تمويل من برنامج التعاون التقني كهبة إذا انضمت إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل. وفي الحالات الاستثنائية المحددة جيداً، يمكن رفع حد التمويل لمشروعات مرفق برنامج التعاون التقني من 000 200 دولار أمريكي إلى 000 300 دولار أمريكي.

232. وأثناء سنة 2009 جرى تبسيط إجراءات برنامج التعاون التقني، وُوضعت تدابير للاستعاضة عن آليات المراقبة قبل التنفيذ بآليات للرصد بعد التنفيذ، أخذاً في الاعتبار أيضاً نهج منظمة الأغذية والزراعة الجديد للإدارة المستندة إلى النتائج. وُوضعت خطوط توجيهية للنموذج اللامركزي الجديد لبرنامج التعاون التقني، بالتشاور مع الشُعب المعنية في المقر الرئيسي ومع ممثلي المكاتب الميدانية. وأُعد دليل جديد لبرنامج التعاون التقني سيصدر في أوائل سنة 2010. ونُفذ برنامج تدريبي جمع ما بين دورة للتعلُّم الإلكتروني وتدريب شخصي وجهاً لوجه لمدة يومين وذلك لتعريف الموظفين بالأدوار الجديدة في إطار النموذج. وقد جرى التدريب الشخصي وجهاً لوجه خلال الفترة ما بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2009 في 11 موقعاً (مكاتب إقليمية فرعية وإقليمية). ونُظمت أيضاً من أجل المكاتب الإقليمية دورات تدريبية محددة بشأن إدارة المخصص المالي الإقليمي، بينما استفاد أيضاً موظفو المقر الرئيسي ممن يعملون في الوحدات التقنية، وغيرها، من العروض التي قُدمت بشأن لا مركزية برنامج التعاون التقني. وفي أوائل سنة 2010، ستتاح وظائف المعاونة الحاسوبية من المقر الرئيسي، إلى أن يصبح النموذج الجديد عاملاً بالكامل. وفي كل مكتب إقليمي، وفي إطار التوجيه العام من قِبَل الممثل الإقليمي، أُنشئت وظائف عديدة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة لإدارة المخصص المالي الإقليمي وعملية إعداد مشروعات برنامج التعاون التقني، ولدعم الرصد، ولتلقي طلبات المساعدة من برنامج التعاون التقني.

(ب) عرض عام للموارد

233. الطلبات والموافقات: تلقت المنظمة 518 طلباً حكومياً للحصول على دعم من برنامج التعاون التقني، مقارنةً بتلقيها 472 طلباً في الفترة 2006–2007. وقد وُوفق على تسعة وستين في المائة من هذه الطلبات لكي تموَّل من برنامج التعاون التقني أثناء الفترة 2008–2009، بينما لم تكن نسبة قدرها 12 في المائة مؤهلةً للحصول على مساعدة من برنامج التعاون التقني. وستجري معالجة الطلبات المتبقية في سنة 2010. وإجمالاً، وُوفق على 444 مشروعاً قيمتها 132.6 مليون دولار أمريكي، على النحو المبين في *الجدول 6*، مقارنة بالموافقة على 369 مشروعاً قيمتها 82.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006–2007.

الجدول 6: الموافقات على مشروعات برنامج التعاون التقني في 2008 - 09 (بملايين الدولارات الأمريكية)

نوع مشروع برنامج التعاون التقني	مجموع الميزانية	عدد المشروعات*	متوسط الميزانية لكل مشروع	النسبة المئوية من مجموع الميزانية الموافق عليها
وطني	91.8	256	0.359	%69
إقليمي	16.6	41	0.405	%13
أقاليمي	1.4	4	0.350	%1
مرفق برنامج التعاون التقني**	22.8	143	0.159	%17
المجموع	**132.6**	**444**	**0.299**	**%100**

* يشمل مشروعات المرحلة الثانية

**يشمل 14 مرفقاً إقليمياً لبرنامج التعاون التقني

234. ويرد التوزيع بحسب الإقليم في *الجدول 7* (جميع أنواع المشروعات).

الجدول 7: توزيع موارد برنامج التعاون التقني الموافق عليها بحسب الإقليم

الإقليم	مجموع الميزانيات بملايين الدولارات الأمريكية	عدد المشروعات	النسبة المئوية من مجموع الموارد الموافق عليها
أفريقيا	51.6	162	%39
الشرق الأدنى	7.8	33	%6
آسيا والمحيط الهادي	34.9	113	%26
أوروبا	12.1	45	%9
أقاليمية	1.4	4	%1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	24.8	87	%19
المجموع	**132.6**	**444**	**%100**

235. *التسليم*: بلغت قيمة المشروعات التي جرى تسليمها 117.4 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ قدره 62.7 مليون دولار أمريكي أثناء الفترة 2006–2007، مما يشير إلى حدوث زيادة حادة بنسبة قدرها 87 في المائة. وقد كان الدعم المقدم للمبادرة المتعلقة بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية عاملاً هاماً في هذا الصدد. ويرد في *الجدول 8* التوزيع حسب فئات المشروعات الرئيسية. وتُبرز على حدة في الجدول مشروعات المبادرة المتعلقة بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية.

الجدول 8: تسليم مشروعات برنامج التعاون التقني حسب فئة المشروعات في 2008 - 09

فئة المشروعات	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
حالات الطوارئ	13.8	%12
المبادرة المتعلقة بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية	30.5	%26
دعم التنمية	52.2	%44
مرفق برنامج التعاون التقني	20.9	%18
المجموع	**117.4**	**%100**

(ج) برنامج التعاون التقني بالنسبة إلى مجالات البرنامج الرئيسية

236. تناولت المساعدة المقدمة من برنامج التعاون التقني نطاق الخبرة التقنية لدى منظمة الأغذية والزراعة بأكمله، على النحو المبيّن بوجه عام في الجدول 9 الذي يُظهر الدعم المقدم للبرامج المدرجة في برنامج العمل والميزانية (المرتبة حسب الترتيب التنازلي للتسليم). وتمثّل أربعة برامج 69 في المائة من التسليم الكلي: *4D: الإدارة في حالات الطوارئ وبعد الأزمات* (بما يشمل المشروعات التي وُوفق عليها دعماً للمبادرة المتعلقة بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية)؛ *و3B: السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة؛ و2A: إدارة نظم إنتاج المحاصيل؛ و2C: الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية*.

(د) مرفق برنامج التعاون التقني

237. من مجموع أموال برنامج التعاون التقني الموافق عليها، خُصص 22.8 مليون دولار أمريكي (17.2 في المائة) لمشروعات مرفق التعاون التقني في 129 بلداً (20.4 مليون دولار أمريكي)

الجدول 9: تسليم برنامج التعاون التقني بحسب المجال البرنامجي، 2008 - 09 (بملايين الدولارات الأمريكية)

	البرنامج	التسليم في 2008–2009	النسبة المئوية من مجموع التسليم
4D	الإدارة في حالات الطوارئ وبعد الأزمات *	34.6	%29.5
3B	السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة	24.5	%20.8
2A	إدارة نظم إنتاج المحاصيل	11.6	%9.9
2C	الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية	10.5	%9.0
2M	البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	5.3	%4.5
2K	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	4.5	%3.8
2F	إدارة الغابات وصيانتها وإحياؤها	3.7	%3.1
2D	التغذية وحماية المستهلك	3.6	%3.1
2B	إدارة نظم الإنتاج الحيواني	3.0	%2.6
2I	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وصيانتها	2.9	%2.5
2E	المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات	1.9	%1.7
2H	المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	1.6	%1.4
4C	الأمن الغذائي والحد من الفقر وبرامج التعاون الإنمائي الأخرى	1.6	%1.3
3D	المعلومات والإحصاءات الزراعية	1.6	%1.3
2J	منتجات وصناعة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	1.5	%1.3
3A	زيادة الموارد والاستثمار	1.2	%1.1
2L	التكنولوجيا والبحوث والإرشاد	1.2	%1.0
3H	تبادل المعارف وبناء القدرات	0.7	%0.6
3F	التكافؤ بين الجنسين والإنصاف في المجتمعات الريفية	0.7	%0.6
3G	سُبل المعيشة الريفية	0.6	%0.5
2G	المنتجات والصناعات الحرجية	0.4	%0.4
3C	التجارة والتسويق	0.3	%0.2
	المجموع	**117.4**	**%100**

* لا يمكن أن يُستخلص من الجدول الوارد أدناه عدد وتسليم جميع المشروعات المتعلقة بحالات الطوارئ وذلك لأن المشروعات يُشار إليها وفقاً لمجال العمل الموضوعي الرئيسي المعني.

وفي 14 إقليماً/إقليماً فرعياً (2.4 مليون دولار أمريكي). وأصبح مرفق برنامج التعاون التقني، الذي بدأ العمل به في فترة السنتين 2006–2007، طريقة مرنة وتُستخدم على نطاق واسع يلبي بها ممثلو منظمة الأغذية والزراعة الاحتياجات المتعلقة بوضع البرامج ولتقديم المساعدة التقنية للحكومات. وبوجه خاص، كان المرفق مفيداً فيما يتعلق بدعم وضع الاستراتيجيات عن طريق صياغة أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل والمساهمة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بحيث يساعد على أن تكون المساعدة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة ضمن أطر المساعدة القطرية الخاصة بالأمم المتحدة وغيرها. وقد أتاح مرفق برنامج التعاون التقني لممثلي المنظمة المعنيين أن يعبئوا على وجه السرعة أموالاً من أجل إجراء تقييمات وصياغة خطط متوسطة وطويلة الأجل في سياق ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مثلاً في باكستان والفلبين وملاوي وفي مصر. واستُخدم المرفق أيضاً في صياغة برامج التنمية الزراعية في ملاوي وسوازيلند، مما أسفر عن تقديم تمويل على نطاق كبير من البنك الدولي لملاوي ومن الاتحاد الأوروبي لسوازيلند.

(هـ) المساعدة ودعم إعادة التأهيل في حالات الطوارئ

238. كانت قيمة المشروعات الوطنية والإقليمية الخاصة بحالات الطوارئ التي وُوفق عليها أثناء الفترة 2008–2009 تمثّل 34.8 في المائة من المجموع[10]، مقارنةً بنسبة قدرها 12 في المائة في الفترة 2006–2007[11]. وهذه الزيادة كانت ترجع إلى الموافقة الاستثنائية على مشروعات لبرنامج التعاون التقني ضمن إطار مبادرة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية. وعلاوة على المشروعات المتعلقة بتلك المبادرة، التي كانت تمثّل 22.7 في المائة من المجموع، خُصصت النسبة المتبقية وقدرها 12.1 في المائة للتصدي لتهديدات من قبيل أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض وكانت مماثلة لفترة السنتين السابقة، في حدود قيمة التخصيص الإشاري التي حددتها الأجهزة الرئاسية.

(و) المشروعات الإقليمية

239. ساعد ما مجموعه 41 مشروعاً إقليمياً وإقليمياً فرعياً (بلغت قيمتها 16.6 مليون دولار أمريكي) على معالجة قضايا تنال اهتماماً مشتركاً. وقد أُعدت المشروعات ونُفذت بالتعاون مع مؤسسات إقليمية قائمة منذ أمد طويل وأخرى جديدة، مما ساهم في بناء القدرات في المؤسسات الأحدث عهداً. وكانت المساعدة المقدمة من برنامج التعاون التقني هامةً على وجه الخصوص في إطار مبادرات اقتصادية إقليمية من قبيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وتناول عدد من المشروعات الإقليمية ظهور الأمراض الحيوانية والنباتية والبشرية العابرة للحدود، وكان منها على سبيل المثال مشروع إقليمي داعم للإشراف على استئصال الطاعون البقري.

10 يشمل هذا الرقم جميع مشروعات حالات الطوارئ. وفي الجدول 9. بالنظر إلى أن المساعدة في حالات الطوارئ هذه تشمل مجالات تقنية كثيرة، فقد صُنّف بعض مشروعات حالات الطوارئ ضمن برامج تقنية غير البرنامج 4D: الإدارة في حالات الطوارئ وبعد الأزمات.

11 في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 حدَّد مجلس منظمة الأغذية والزراعة تخصيصاً إشارياً لنسبة قدرها 15 في المائة من الاعتماد المالي الخاص ببرنامج التعاون التقني لمشروعات حالات الطوارئ.

(ز) بناء القدرات وتقديم المساعدة على صعيد السياسات

240. يتمثل بعد هام من أبعاد المساعدة المقدمة من برنامج التعاون التقني في بناء القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية وتقديم المعارف. وضمن الإطار الزمني المحدود لمشروعات برنامج التعاون التقني يُولى اهتمام لنقل المعارف والمهارات إلى المؤسسات وإلى أفراد البلدان المستفيدة. وبناء القدرات هذا يمكن أيضاً أن يتخذ أشكالاً كثيرة، من بينها التدريب أثناء العمل، والتدريب في غرف الدراسة، ومدارس المزارعين الحقلية، وحلقات العمل، والجولات الدراسية. وهو يستهدف جميع فئات أصحاب المصلحة ومن بينهم الموظفون الحكوميون والتقنيون والعاملون في مجال الإرشاد والمزارعون والصيادون والرعاة والجماعات النسائية والشباب وجماعات المشردين داخلياً. ومن سمات برنامج التعاون التقني التي تكتسب أهمية تقديمه للمساعدة على صعيد السياسات. وقد مثّلت المشروعات في هذا المجال (*البرنامج 3B*) أكثر من 20 في المائة من المساعدة المقدمة من برنامج التعاون التقني، بعد أن كانت تبلغ 5 في المائة في فترة السنتين 2006–2007. وتركّز الدعم المقدم إلى الحكومات على إعداد وثائق بشأن السياسات في ميادين محددة، فضلاً عن استراتيجيات وخطط عمل، وعلى صياغة تشريعات.

جيم – الأبعاد الإقليمية

مجال هذا القسم

241. يقدم هذا القسم ملخصاً للإنجازات في الأقاليم الخمسة وهي: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى. وهو يفصَّل على النحو التالي: (أ) سمات برنامجية بارزة مقتضبة تتدرج تحت جميع مصادر الأموال (البرنامج العادي وحسابات الأمانة) يليها جدول يبيِّن تسليم البرامج الميدانية والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي؛ (ب) التمويل الخارجي الذي حصلت عليه منظمة الأغذية والزراعة أثناء الفترة 2008–2009 لصالح الأقاليم، مع تفسيرات للمحاور المضمونية الرئيسية؛ (ج) "سمات بارزة" بخصوص البرنامج *4E: برنامج التعاون التقني* (بما في ذلك وصف – في إطار – للإنجازات في مشروع تمثيلي من مشروعات برنامج التعاون التقني). وحرصاً على الاختصار، فإن السرد الوارد أدناه انتقائي عمداً. وتقدَّم معلومات أكثر شمولاً في *القسم ثانيا – باء: سمات بارزة في تنفيذ البرامج السابق*، *والملحق 3: تقرير مفصل عن التنفيذ*.

أفريقيا

(أ) عرض عام للإنجازات

242. ترد أدناه أمثلة للأنشطة المضمونية التي اضطُلع بها لتلبية الاحتياجات الهائلة لإقليم أفريقيا.

إنتاج النباتات ووقايتها

243. قُدمت المساعدة التقنية وبناء القدرات في تنفيذ اتفاقية روتردام (بشأن مبيدان الآفات)، وبخاصة عن طريق 5 حلقات عمل ومشاورات إقليمية فرعية و3 حلقات عمل ومشاورات وطنية. وقد ركّز برنامج المخزونات الأفريقي على إدارة مبيدات الآفات والحد من مخاطرها. وقدمت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بناء القدرات للخبراء الإقليميين، والتدريب في مجال تحليل مخاطر الآفات. وبدأ إعداد وثيقة *استراتيجية لتحليل الحالة* من أجل دعم التدخلات مستقبلاً في مجال وقاية المحاصيل. ونُفذ برنامج لمكافحة خطر الأمراض ذات الصلة بالكسافا في 5 بلدان بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مبادرة الكسافا في منطقة البحيرات الكبرى.

الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

244. قدمت منظمة الأغذية والزراعة المنهجية والتوجيه العملي والتحليل المشترك لدعم دراسة رئيسية بشأن قطاع الثروة الحيوانية في أفريقيا الوسطى. واطُلع أيضاً في الإقليم الفرعي بعمل بشأن وضع تشريع يتعلق بالصحة الحيوانية. وساهمت أنشطة كثيرة في تعزيز قدرات مختبرات التشخيص البيطري وتحسين نظم الإشراف الوطنية والإقليمية المتعلقة بالأوبئة من أجل الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

إدارة الموارد الطبيعية

245. نُظم في ديسمبر/كانون الأول 2008 في سرت، ليبيا، مؤتمر وزاري تاريخي بشأن المياه للزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغيُّر المناخ. وعُقدت *حلقات عمل إقليمية* مرتبطة بالمؤتمر بالتعاون مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية لتحديد أولويات الاستثمار من أجل المياه في قطاعي الزراعة والطاقة على الصعيدين القطري والإقليمي. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً مبادرة حوض النيل، وهيئة حوض بحيرة تشاد، وحوض نهر أوكافانجو للترويج لاتباع نهج شامل في إدارة المياه (يرد مزيد من التفاصيل عن هذه الأنشطة ذات الصلة بالمياه تحت القسم السابق "السمات البارزة").

246. قُدمت مشورة بشأن السياسات ودعم تقني إلى الجمعية الأفريقية لعلوم التربة فيما يتعلق بتنظيم مؤتمرها الدولي الخامس بشأن "أنواع التربة والتحديات الجديدة للتنمية المستدامة في أفريقيا".

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

247. تلقت بلدان مساعدة لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وللترويج للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، بما يشمل نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، في الأغلب عن طريق الأجهزة الإقليمية الفرعية والإقليمية لمصايد الأسماك. وقُدمت المساعدة في مجال تربية الأحياء المائية عن طريق البرنامج الخاص بتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا، بما يشمل مساعدة تسعة بلدان في وضع استراتيجيات و/أو خطط وطنية لتربية الأحياء المائية. وتلقت ثمانية بلدان دعماً عن طريق برنامج التعاون التقني، بينما تعاونت البلدان الستة التي تتقاسم حوض الفولتا بشأن برنامج لتربية البلطي. ويسّرت شبكة أفريقيا لتربية الأحياء المائية تبادل المعلومات.

الغابات

248. بالتع اون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي أُولي اهتمام لتحسين قدرات البلدان الخمسة في منطقتي الساحل والصحراء الكبرى لإعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتنفيذ مبادرة السور الأخضر العظيم لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى. وقُدم مزيد من التوجيه والمساعدة التقنية لدعم تنفيذ سياسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الغابات (التي وُضعت بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة). وعمل مرفق البرامج الوطنية للغابات في شراكة مع 35 بلداً في أفريقيا للمساعدة على التصدي للمعوقات الخطيرة التي تقف في طريق وضع برامج وطنية للغابات بسلاسة.

249. وأعدت منظمة الأغذية والزراعة، عاملة مع شركاء آخرين، مجموعة أدوات بشأن التخفيف من التعارض بين الإنسان والحياة البرية لكي يُستخدم من أجل التوعية والتدريب على المستوى المحلي ومستوى المناطق والمستوى الوطني.

الأمن الغذائي والتجارة

250. نُظمت حلقة عمل إقليمية بشأن إعادة التفكير في السياسات والاستراتيجيات الإقليمية للأمن الغذائي في العالم بعد سنة 2008 من أجل مشاركين من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشركاء آخرين. وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أجرت منظمة الأغذية والزراعة دراسة بشأن أثر تدابير السياسة التجارية التي نُفذت في سنة 2008 على أداء الأسواق، والأسعار، والاستجابة على صعيد الإمدادات، وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي في غرب أفريقيا.

القضايا الجنسانية والتنمية

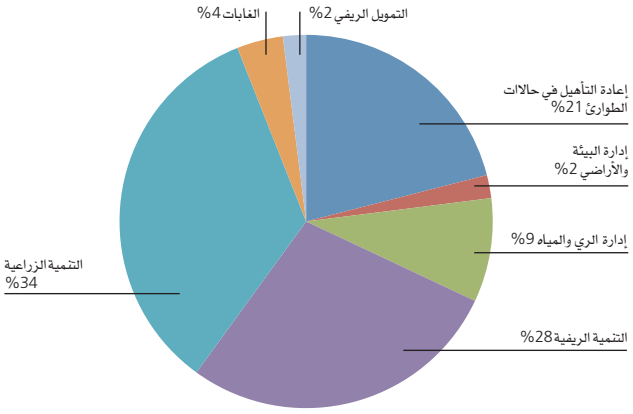
251. تحسَّن ظهور المزارعات في الإحصائيات الزراعية نتيجة لتقديم مساعدة تقنية مكثفة للبرامج الجارية بشأن الإحصاءات الزراعية. وبدأت بلدان عديدة في إدماج الشواغل المتعلقة بالقضايا الجنسانية ضمن التحضيرات للإحصاءات التي ستُنفذ أثناء جولة الإحصاء العالمي للزراعة للفترة 2006–15 (بنن وبوركينا فاسو وغانا والسنغال وتنزانيا). وأعدت مجموعة أدوات من أجل جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة ستكون بمثابة نموذج لإدماج الشواغل المتعلقة بالقضايا الجنسانية ضمن الإحصاءات الزراعية التي سيضطلع بها مستقبلاً. وجرى تعزيز الاتصالات مع أجهزة إقليمية أخرى لتحسين استخدام البيانات المفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة لا سيما في دعم تنفيذ برامج "COMPACT" التابعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو تنفيذ هام من حيث القضايا الجنسانية.

الجدول 10: تسليم البرنامج الميداني والدعم من خارج الميزانية المقدم للبرنامج العادي في إقليم أفريقيا، 2008 - 09

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	**159**	**%0.1**
البرنامج الميداني:		
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج الميداني/المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	147 669	%38.7
حالات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	244 916	%43.8
برنامج التعاون التقني/البرنامج الخاص للأمن الغذائي	43 187	%38.6
تليفود	1 598	%41.7
مجموع تسليم البرنامج الميداني	**437 370**	**%41.4**
تسليم البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة والدعم من خارج الميزانية المقدم للبرنامج العادي	**437 529**	**%35.6**

(ب) زيادة التمويل الخارجي من أجل الاستثمار في أفريقيا

الشكل 4: التمويل الخارجي بحسب القطاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 2008-2009



252. خُصص نحو 39 في المائة من مجموع العمل المتعلق بدعم الاستثمار الذي قامت به منظمة الأغذية والزراعة لمساعدة حكومات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على تخطيط وصياغة عمليات الاستثمار. وأثناء فترة السنتين، قامت شعبة مركز الاستثمار بتنفيذ 389 بعثة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد أدى هذا إلى الموافقة على 38 مشروعاً وثلاثة برامج إقليمية تتجاوز قيمة الاستثمارات الخاصة بها 2.55 مليار دولار أمريكي. ومن هذا المجموع، التُزم بنسبة قدرها 78 في المائة كقروض وائتمانات ومنح من مجموعة البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك التنمية لغرب أفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي، ومرفق البيئة العالمية، والاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة على الصعيد الثنائي. وكما هو مبيَّن في *الشكل 4*، كانت المجالات المستفيدة الرئيسية هي: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (34 في المائة)، والتنمية الريفية وسبُل المعيشة المستدامة (28 في المائة)، وإعادة التأهيل الخاصة بحالات الطوارئ (21 في المائة)، وإدارة الري والمياه (9 في المائة). وتتناول مشروعات أخرى وُوفق عليها الغابات، والتمويل الريفي، وإدارة الموارد الطبيعية، وتنمية الثروة الحيوانية. وكان هناك مشروعان كبيران بوجه خاص من مشروعات البنك الدولي يتعلق أحدهما بإدارة المياه في نيجيريا والآخر هو مشروع معجّل للأمن الغذائي من أجل جمهورية تنزانيا المتحدة. وساعدت شعبة مركز الاستثمار أيضاً ملاوي على وضع برنامج التنمية الزراعي متعدد الجهات المانحة.

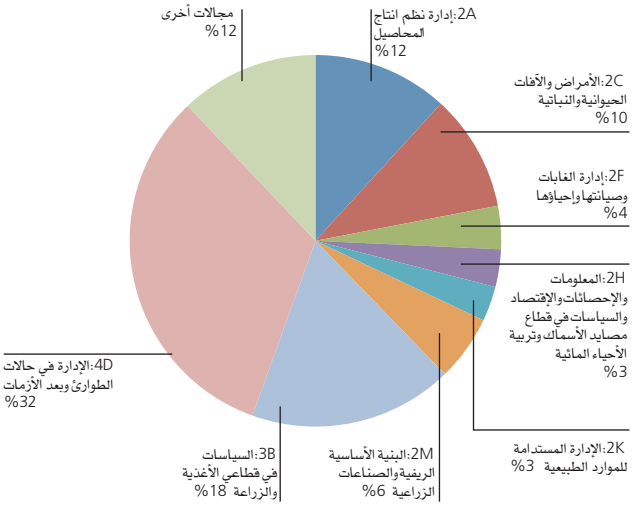
253. وقد زاد التعاون مع بنك التنمية لغرب أفريقيا أثناء سنة 2009، بينما تركز العمل مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على إعداد المشروعات (بما في ذلك مشروع تنمية سبل المعيشة الذي وُوفق عليه من أجل جنوب السودان) وتنفيذ برنامج الصندوق لضمان الجودة. وساعدت شعبة مركز الاستثمار على إجراء عدد من استعراضات النظراء ودراسات الحالات الإفرادية في أفريقيا في سياق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الميدانية التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة تيسير وجود ميداني مؤقت للصندوق في عديد من البلدان، يوجد فيها موظف قطري للصندوق في مكتب منظمة الأغذية والزراعة. وقد وُوفق أيضاً على مشروع متعدد الجهات المانحة من أجل الصومال في إطار مبادرة منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية. وفي سنة 2009 اضطلع بعمل مشترك مع بنك التنمية الأفريقي، بشأن الحد من فواقد ما بعد الحصاد، وهو إحدى الركائز الثلاث التي حددها بنك التنمية الأفريقي في إطار استجابته للأزمة الغذائية في أفريقيا.

254. وفي سنة 2009، حدثت زيادة كبيرة في الطلبات المقدمة من البلدان للحصول على مساعدة في عمليات ما قبل وما بعد ميثاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مما أفضى إلى صياغة خطط وطنية للاستثمار الزراعي. وبدأت منظمة الأغذية والزراعة في تقديم المساعدة إلى رواندا وسيراليون وتوغو، ويجري تقديم الدعم لبلدان أخرى أثناء الفترة 2010–2011.

(ج) برنامج التعاون التقني

255. يُبيّن أدناه توزيع نفقات برنامج التعاون التقني في أفريقيا حسب المجالات المضمونية، مع إبراز مشروع لدعم منظمات المزارعين في الكاميرون.

الشكل 5: نفقات برنامج التعاون التقني في أفريقيا بحسب المجال البرنامجي في برنامج العمل والميزانية، 2008-2009



الإطار 14

سمات بارزة لبرنامج التعاون التقني – الكاميرون: دعم منظمات المزارعين من أجل إكثار البذور ونشر أصناف من الذرة والذرة الرفيعة والدُخن التي تنضج مبكراً في مقاطعات الشمال والشمال الأقصى

في أعقاب سلسلة من حالات الجفاف في المقاطعات الشمالية في الفترة 2003–05، طلبت حكومة الكاميرون الحصول على مساعدة لزيادة إنتاج الحبوب في هذه المنطقة والإسهام في تحسين الأمن الغذائي. وكان الغرض الرئيسي من مشروع برنامج التعاون التقني هو تيسير التوافر والاستخدام المستدامين لبذور محسّنة ومكيّفة للأرز والذرة والذرة الرفيعة والدُخن في المناطق التي إما تُنتج فيها معظم البذور أو تُشترى من أسواق غير رسمية، بدون أي ضمان للجودة.

وكان النهج المتبع هو عن طريق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز مؤسسات البذور المحلية، بدعم من مؤسسات عامة لا مركزية وتقنيين لا مركزيين. وقد تم تدريب ما مجموعه 114 جماعة من جماعات زرّاع البذور (تضم 1 648 مزارعا) على الجوانب التقنية المتعلقة بإكثار البذور والنفاذ إلى الأسواق وعلى مهارات الإدارة. وبالتوازي مع ذلك، جرى تدريب تقنيين على إجراء عمليات التفتيش على إنتاج البذور، ومراقبة الجودة، وإصدار الشهادات للبذور.

وإلى جانب مخرجات المشروع المباشرة الكبيرة (أنتج المشروع وقام بتسويق 553 طناً من البذور)، شملت التأثيرات الحفازة الجديرة بالذكر ما يلي: (1) إقامة شبكة غير رسمية لمنتجي البذور في المنطقة؛ (2) تحسين التسويق التجاري للبذور خارج منطقة المشروع، أي في أجزاء أخرى من البلد؛ (3) وإعداد دليل تقني لإصدار الشهادات لبذور الذرة والأرز والذرة الرفيعة في الكاميرون يمكن إعداد دليل مماثل له لكي يُستخدم في بلدان أخرى في المنطقة؛ (4) تحسين نهج الإنتاج المحلي للبذور الذي استحدثته منظمة الأغذية والزراعة.

وتتعلق شروط النجاح التي حُددت من أجل هذا المشروع بما يلي: (1) التنفيذ عن طريق موظفين ميدانيين مما يكفل الملكية المحلية والاستدامة؛ (2) مشاركة جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في هذا القطاع بما يشمل: معاهد البحوث، والوزارات التنفيذية، ومراقبي جودة البذور ومفتشيها، وموردي المدخلات، والمجتمعات المحلية نفسها، التي كان لديها اهتمام واضح بالعملية؛ (3) تفاني موظفي المشروع؛ (4) إدماج تجارب المشروعات السابقة؛ (5) استخدام صندوق متجدد لضمان الاستدامة المالية.

آسيا والمحيط الهادي

(أ) عرض عام للإنجازات

256. بخصوص السعي إلى الاستجابة للحالات الإنمائية المتباينة في الإقليم يمكن تقديم أمثلة مختارة للأنشطة الرئيسية.

دعم استراتيجيات الزراعة والأمن الغذائي

257. حصلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مساعدة فيما يتعلق بالإطار المتكامل لاستراتيجيتها للأمن الغذائي وخطة العمل المرتبطة به. وبدأت أيضاً صياغة استراتيجية إقليمية فرعية للأمن الغذائي في بلدان جزر المحيط الهادي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. ونُظِّم بصفة مشتركة منتدى للسياسات في فبراير/شباط 2009 في بيجين جمع ما بين خبراء بارزين من الإقليم لدراسة إصلاحات السياسات الزراعية والتجارية في آسيا بهدف استخلاص الدروس من أجل بلدان أخرى. وبدأت دراسة إقليمية بشأن مخططات تأمين المحاصيل ومن المقرر الانتهاء منها في منتصف 2010. وبدأ العمل أيضاً بشأن دراسة للسياسات على نطاق إقليمي بشأن تأثيرات الأزمات المالية والاقتصادية والغذائية على صغار المزارعين.

إدارة الأراضي والمياه

258. نُظم مؤتمر بشأن الإدارة المتكاملة لموارد الأراضي والمياه في مستجمعات المياه الريفية، وحُددت مبادرات ناجحة من أجل تنفيذها على نطاق أوسع في الإقليم كله. وقُدمت المساعدة لخمسة بلدان (عن طريق برنامج التعاون التقني) فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ مفاهيم تكنولوجيات لتحديث الري.

مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود

259. لعبت الوحدة الإقليمية لمركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود دوراً رئيسياً في مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والوقاية منها، ومن بين هذه الأمراض أنفلوانزا الطيور ، ورصد إصابة الحيوانات بعدوى أنفلوانزا الطيور الشديدة الإمراض. وكانت وحدات الدعم الإقليمية (مراكز علم الأوبئة والمراكز المرجعية المختبرية) نشطة فيما يتعلق بطوارئ الأمراض الرئيسية. واستعرض اجتماع إقليمي عُقد في طوكيو في يوليو/تموز 2009 توصيات أفرقة إقليمية فرعية وناقش آليات التنسيق لتعزيز خطط الإشراف والتأهب.

الترويج للصناعات الزراعية وسلاسل القيمة

260. عُقد في بانكوك مؤتمر مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمفوضية الأوروبية بشأن الجودة الغذائية المرتبطة بالمنشأ الجغرافي وذلك للترويج لسلاسل التسويق التي تحقق فوائد لصغار المزارعين. وأُجريت دراسات حالات إفرادية في 11 بلداً لتحسين فهم الكيفية التي يمكن أن يستجيب بها صغار المزارعين بفعالية لتغير الأسواق ومتطلبات المستهلكين.

تغيُّر المناخ والطاقة الحيوية

261. بينما كانت هناك مشروعات تتعلق بتغير المناخ قيد التنفيذ في بلدان عديدة، نُظمت ندوة دولية بشأن تغيُّر المناخ والأمن الغذائي في جنوب آسيا في دكا، بنغلاديش، في أغسطس/آب 2008، بحيث يسّرت تبادل المعلومات والتجارب بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع الزراعة. وُوضع برنامج للطاقة الحيوية بمساعدة من برنامج التعاون التقني في إقليم نهر الميكونغ الأكبر الفرعي.

مصايد الأسماك

262. كانت منظمة الأغذية والزراعة نشطة على وجه الخصوص في صياغة برامج عمل ومشروعات من أجل إقليم خليج البنغال. وقد عُقدت في أغسطس/آب 2008 الدورة الثلاثون لهيئة مصايد الأسماك في آسيا والمحيط الهادي، مع اجتماع تشاوري بشأن الترويج لترتيبات لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادي. ونُظم أيضاً عدد من حلقات العمل الإقليمية الفنية لتناول قضايا رئيسية في قطاع مصايد الأسماك (منها مثلاً تقدير وإدارة الموارد البحرية، وتدابير دولة الميناء).

الإدارة المستدامة للغابات

263. نظمت منظمة الأغذية والزراعة أول أسبوع على الإطلاق للغابات لآسيا والمحيط الهادي في أبريل/نيسان 2008، في هانوي، فييت نام، حضره أكثر من 750 مشاركاً مما يربو على 50 بلداً. وفي إطار الدراسة الإقليمية للتوقعات المتعلقة بقطاع الغابات، أعد 28 بلداً تقارير وطنية عن التوقعات وأنجز 20 تقريراً لدراسات مواضيعية.

الإحصاءات ومعلومات الأمن الغذائي

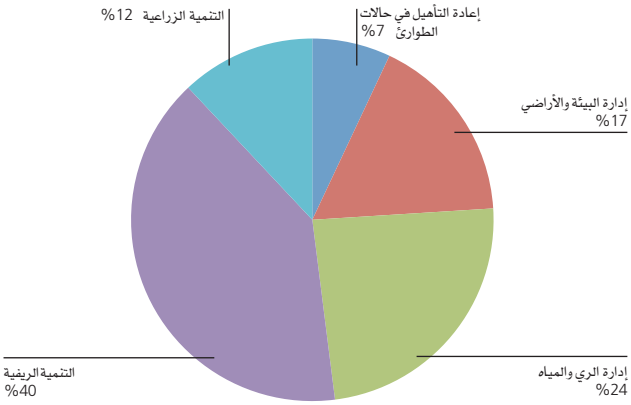
264. صدرت نسخة جديدة من *مؤشرات منتقاة للأغذية والتنمية الزراعية في إقليم آسيا والمحيط الهادي*، تغطي الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك والغابات والتغذية في بلدان آسيا والمحيط الهادي. وقد يسَّر إنشاء مجموعة إخبارية إلكترونية لهيئة آسيا والمحيط الهادي المعنية بالإحصاءات الزراعية تحسين التواصل فيما بين الأعضاء.

الجدول 11: تسليم البرنامج الميداني والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي في إقليم آسيا والمحيط الهادي، 2008 - 09

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	**1 240**	**%0.7**
البرنامج الميداني:		
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج الميداني/المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	87 464	%22.9
حالات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	124 356	%22.3
برنامج التعاون التقني/البرنامج الخاص للأمن الغذائي	28 612	%25.6
تليفود	611	%15.9
مجموع تسليم البرنامج الميداني	**241 043**	**%22.8**
تسليم البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة والدعم من خارج الميزانية المقدم للبرنامج العادي	**242 284**	**%19.7**

(ب) زيادة التمويل الخارجي من أجل الاستثمار في آسيا والمحيط الهادي

الشكل 6: التمويل الخارجي بحسب القطاع في آسيا والمحيط الهادي، 2008-2009



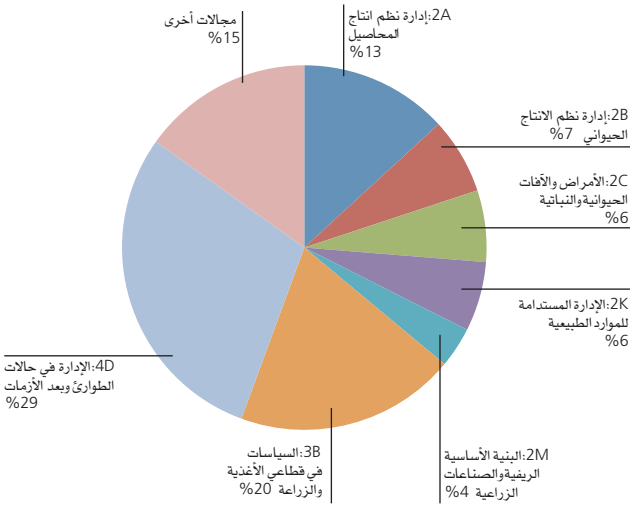
265. أوفدت منظمة الأغذية والزراعة أكثر من 400 بعثة إلى الإقليم. وتم الحصول على موافقة على استثمارات بلغ مجموع قيمتها ملياري دولار أمريكي من أجل القطاع الزراعي/الريفي. ومن هذه الاستثمارات، كانت نسبة قدرها 69 في المائة مخصصة لـ 27 مشروعاً وبرنامجين إقليميين واسعي النطاق ممولين من مجموعة البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومرفق البيئة العالمية، والاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة على الصعيد الثنائي. وكما هو مبيّن في *الشكل 6*، فإن هذه العمليات الاستثمارية تساعد: التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة (40 في المائة)؛ وتحسين الري وإدارة موارد المياه (24 في المائة)؛ وتنظيم وإدارة البيئة والمياه (17 في المائة)؛ والتنمية الزراعية والحيوانية وسلامة الأغذية (12 في المائة)؛ وإعادة التأهيل في حالات الطوارئ (7 في المائة).

266. وكانت بنغلاديش من بين البلدان التي نالت اهتماماً خاصاً ، بحيث حظيت بأربعة مشروعات للمساعدة في إعادة سبل المعيشة بعد الأعاصير وبعد الفيضانات، وباكستان لمساعدتها أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية. وأيضاً، أقر مرفق البيئة العالمية برنامجاً إقليمياً للإدارة البيئية طال انتظاره من أجل ثمانية بلدان محيطة بالنظام الإيكولوجي البحري الكبير في خليج البنغال، وحصلت جزر ملديف على معونة مماثلة لحماية موائلها الساحلية الهشة. وكانت الصين في مقدمة البلدان التي سعت إلى الحصول على مساعدة تتعلق بالتخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه، فضلاً عن الحماية الإيكولوجية وصيانة التنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، سيساعد مشروع للزراعة الإيكولوجية في الصين، يبلغ مجموع استثماراته ما يقرب من 440 مليون دولار أمريكي، على إدماج الكتلة الحيوية في الزراعة والطهي لدى الأسر المعيشية الريفية، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. واستُهدفت أيضاً بلدان المحيط الهادي الجزرية للحصول على دعم. وساعدت شعبة مركز الاستثمار على إعداد مرحلة التوسع في برنامج إقليمي للأمن الغذائي في إطار برنامج جزر المحيط الهادي للأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة الذي سيموّل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصادر أخرى.

(ج) برنامج التعاون التقني

267. يبيّن أدناه توزيع نفقات برنامج التعاون التقني في آسيا والمحيط الهادي حسب المجالات المضمونية الرئيسية، مع إبراز مشروع بشأن إعادة الغابات في الفلبين.

الشكل 7: نفقات برنامج التعاون التقني في آسيا والمحيط الهادي بحسب المجال البرنامجي في برنامج العمل والميزانية، 2008-2009



الإطار 15

سمات بارزة لبرنامج التعاون التقني – الفلبين: المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي تعزز الصلة بين الناس والغابات

إن المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي هي طريقة بسيطة وفعالة التكلفة تستند إلى دعم وتعجيل عمليات التتابع الطبيعي. والعناصر الرئيسية لهذه الطريقة هي: إدارة الحرائق، والوقاية من الرعي المدمر، ودعم نمو شتلات الأشجار التي تتكون طبيعياً، والسيطرة على أنواع الحشائش الغازية من قبيل Imperata cylindrical. وفي الفلبين، ونتيجة لعمليات إزالة الغابات على نطاق هائل ونتيجة لاندلاع الحرائق بصورة متكررة، تحوَّل أكثر من 6 ملايين هكتار من مناطق كانت مغطاة بالغابات سابقاً إلى مراعي حشائشImperata منخفضة الإنتاجية. وبحثاً عن حلول لتجنُّب التكاليف العالية للعمليات التقليدية الخاصة بإعادة زرع الغابات، اعتمدت حكومة الفلبين نهج المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي في سنة 1989 كاستراتيجية منخفضة التكلفة لإعادة الغابات. بيد أن هذه الطريقة لم تتقدم تقدماً كبيراً، وكان هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم توافر القدرة والوعي لدى المسؤولين عن الغابات ونتيجة للافتقار إلى أمثلة ميدانية ناجحة لهذا النهج. وظلت العمليات التقليدية الباهظة التكلفة الخاصة بإعادة زرع الغابات هي الخيار المعتاد لدى صنّاع القرار.

نشر مبدأ المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي

مشروع برنامج التعاون التقني: أُطلق مشروع النهوض بتطبيق نهج المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي من أجل إعادة الغابات بفعالية وبتكلفة منخفضة في الفلبين في سنة 2006 للتدليل على فوائد هذا النهج ولتعميم مبادئه، وذلك بالتعاون مع إدارة البيئة والموارد الطبيعية في الفلبين ومع مؤسسة باغونغ باغاسا. وتركّز المشروع الذي استغرق ثلاث سنوات على نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وإثارة الوعي. وأُقيمت ثلاثة مواقع للبيان العملي وللتدريب وقُدم تدريب عملي بشأن نهج المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي لأكثر من 200 من الحرجيين، وموظفي المنظمات غير الحكومية، وممثلي المجتمعات المحلية. وأكدت التقييمات أن نهج المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي يمكن أن يقلل من تكاليف إعادة زرع الغابات بنسبة قدرها 50 في المائة، بينما يحول بنجاح دون اندلاع الحرائق ويحسِّن التنوع البيولوجي المحلي.

أكثر من مجرد "براعم أمل"

نال المشروع اهتماماً إعلامياً واسع النطاق، وأصبح هناك إدراك كامل للفوائد التي يمكن جنيها من هذا النهج لدى كبار الساسة وصنّاع القرار. وحفز المشروع أيضاً على وجود التزام قوي بتطبيق نهج المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي مستقبلاً من جانب السكان المحليين والقطاع الخاص. واستناداً إلى تجربة المشروع، خصص برنامج تنمية الأراضي الواقعة أعلى مجاري المياه الذي بدأ حديثاً والتابع لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في الفلبين تمويلاً كبيراً لتطبيق ممارسات المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي في أكثر من 9 000 هكتار. ونال موقع هذا النهج في بالاغونان، دافاو ديل نورتي، دعماً من أجل الصيانة والتوسع من خلال صندوق المساعدة الإنمائية الريفية، بينما يجري توسيع موقع النهج في بوهول بدعم من الصندوق الياباني للبيئة العالمية. وأعربت عدة شركات أيضاً من شركات القطاع الخاص عن اهتمامها بأنشطة هذا النهج. وعلاوة على ذلك، سيُدرج نهج المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي كأحد معايير الاختيار فيما يتعلق بجائزة أفضل برنامج لمعالجة الغابات اعتباراً من سنة 2010.

وربما كان الابتكار الرئيسي المنبثق من هذا المشروع هو التفاوض على مخطط للاتجار "الميسّر" بالكربون بين بلديتي داناو (بوهول) وماكاتي سيتي (مانيلا الكبرى) المتوائمتين، ستعوِّض بمقتضاه ماكاتي عن جزء من إنبعاثاتها الكربونية بدعم إعادة الغابات عن طريق المساعدة على تجدد الغابات الطبيعي في المناطق الخلفية لداناو.

أوروبا وآسيا الوسطى

(أ) عرض عام للإنجازات

268. تماشياً مع توصيات المؤتمر الإقليمي السادس والعشرين لأوروبا، جرى التشديد على الترويج للزراعة التنافسية، والتنمية الريفية المستدامة، وطرق الإنتاج التي لا تلحق الضرر بالبيئة، والمنتجات والأغذية الزراعية الإقليمية التقليدية، والتخفيف من الآثار السلبية لتغيُّر المناخ. وركزت منظمة الأغذية والزراعة اهتمامها على الاحتياجات الخاصة ببلدان جنوب شرق أوروبا وكمنولث الدول المستقلة وجورجيا، التي يُعتبر فيها القطاع الزراعي ذا أهمية رئيسية للاقتصاد وللمناطق الريفية. وترد أدناه أمثلة لأهم الأنشطة.

إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ

269. تناولت منظمة الأغذية والزراعة القضايا الملحة المتعلقة بحيازة الأراضي وتوطيدها وإدارتها عن طريق تنظيم حلقات عمل ومشاورات بشأن السياسات على الصعيد الإقليمي، والمطبوعات الفنية والمشروعات الميدانية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي. وقُدمت المساعدة لما يبلغ مجموعه 15 من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأقاليم آسيا الوسطى الفرعية فيما يتعلق بإعداد حصر للدراسات والتقييمات المتعلقة بتأثيرات تغيُّر المناخ على الزراعة والمناطق الريفية.

وقاية المحاصيل

270. شددت المساعدة المقدمة من أجل مكافحة الجراد في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى على التعاون الإقليمي، مع إبراز ما يتسم به خطر الجراد من طابع عابر للحدود ومع إبراز تأثيره على المستوى الإقليمي.

مصايد الأسماك والغابات

271. يسّرت منظمة الأغذية والزراعة إنشاء منظمة إقليمية لمصايد الأسماك في آسيا الوسطى والقوقاز وعُقدت أثناء فترة السنتين الاجتماعات التحضيرية والحكومية الدولية واجتماعات اللجنة التوجيهية ذات الصلة.

272. وجرى تحليل تأثيرات التحوُّل السياسي والاقتصادي على قطاع الغابات في أوروبا الشرقية بالتعاون الوثيق مع الشركاء ذوي الصلة في الإقليم، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

سلامة الأغذية وتجارتها

273. ساعدت منظمة الأغذية والزراعة عدداً من البلدان في الإقليم على وضع استراتيجيات بشأن سلامة الأغذية وإحراز تقدم في جعل نظمها المتعلقة بمراقبة الأغذية ممتثلة لمتطلبات الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية، مع تطبيق مواصفات الدستور الغذائي. ودعمت أيضاً السلطات الوطنية المختصة بسلامة الأغذية في كفالة توافر أغذية مأمونة من أجل الأسواق المحلية ولأغراض التصدير عن طريق سلسلة من أنشطة بناء القدرات التي تتناول إصلاح الأطر التشريعية والمؤسسية، وتحسين مواصفات سلامة الأغذية التي يتبعها القائمون على تشغيل الصناعة الغذائية، وحماية صحة المستهلكين.

جمع المعلومات وتبادلها

274. استضاف المكتب الإقليمي اجتماع المائدة المستديرة للإحصاء العالمي للزراعة بشأن برنامج إحصاءات الزراعة لسنة 2010 في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 وشاركت فيه هيئة قواعد البيانات الإحصائية الأوروبية و17 بلداً في الإقليم.

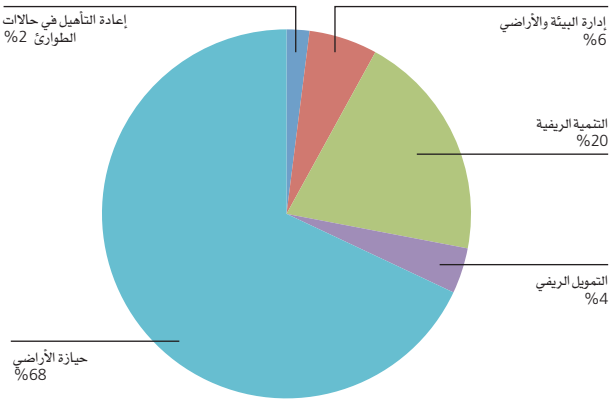
275. وبُذل جهد خاص لدعم الشبكات القائمة ولتعزيز قدرة الشبكات المحلية، ومنها مثلاً شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في أوروبا الوسطى والشرقية، والمنظومة الأوروبية لشبكات البحوث التعاونية في قطاع الزراعة، وكذلك الاطلاع على بحوث الإنترنت العالمية في قطاع الزراعة، والتواصل الشبكي في مجال الزراعة.

الجدول 12: تسليم البرنامج الميداني والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي في إقليم أوروبا، 2008 - 09

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	**0**	**%0.0**
البرنامج الميداني:		
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج الميداني/المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	3 049	%0.8
حالات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	8 422	%1.5
برنامج التعاون التقني/البرنامج الخاص للأمن الغذائي	6 076	%5.4
تليفود	135	%3.5
مجموع تسليم البرنامج الميداني	**17 683**	**%1.7**
تسليم البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة والدعم من خارج الميزانية المقدم للبرنامج العادي	**17 683**	**%1.4**

(ب) زيادة التمويل الخارجي من أجل الاستثمار في أوروبا وآسيا الوسطى

الشكل 8: التمويل الخارجي حسب القطاع في أوروبا، 2008-2009 [12]



276. اضطلع بأكثر من 150 بعثة في الإقليم أثناء الفترة 2008–2009. ووافق شركاء التمويل على عشرة مشروعات وبرنامجين إقليميين، أُعدت بمدخلات رئيسية من شعبة مركز الاستثمار، بلغ مجموع قيمة استثماراتها 381.8 مليون دولار أمريكي. وقد كان هناك انخفاض ملحوظ، مقارنةً بفترة السنتين 2006–2007، يرجع

12 بالنظر إلى مخططات التصنيف المختلفة، فإن النسبة المئوية الواردة في الشكل 8 تشير إلى أوروبا فقط.

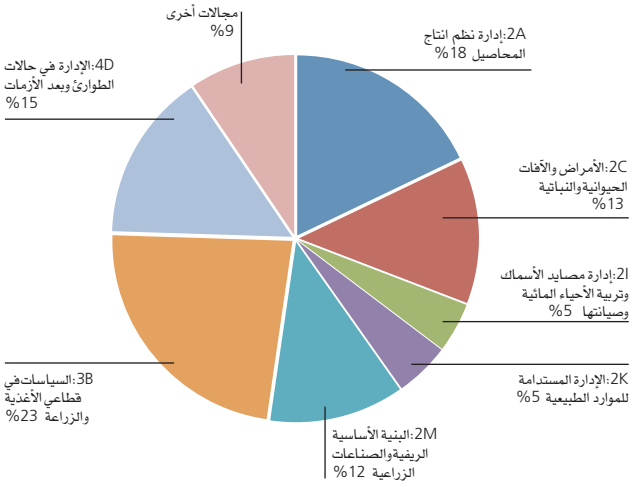
بالدرجة الأولى إلى زيادة الإقراض من البنك الدولي للزراعة والتنمية الريفية في أقاليم أخرى. وكما هو مبيَّن في *الشكل 8*، نالت حيازة الأراضي دعماً كبيراً شمل مشروعاً كبيراً للبنك الدولي في تركيا لتحديث عمليات المساحة ومشروعين في الجبل الأسود لإدارة الأراضي والتنمية المؤسسية وتعزيز الزراعة. ونالت التنمية الريفية أيضاً دعماً، بالدرجة الأولى من عدة مشروعات للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل سبل المعيشة والمشروعات الريفية المستدامة، والدعم الزراعي، والخدمات المالية الريفية. أما مجال البيئة فقد تناوله مشروعان إقليميان لمرفق البيئة العالمية استهدفا تنمية أحواض الأنهار والنظم الإيكولوجية.

277. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2008، وقّعت منظمة الأغذية والزراعة مذكرة تفاهم جديدة مع بنك التنمية الأوروبي الآسيوي لزيادة فرص الاستثمار. وساعدت شعبة مركز الاستثمار العديد من البلدان التي تمر بمرحلة تحول وبلدان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لتحليل وتحسين استراتيجياتها الاستثمارية القطاعية، ولتفعيل خدمات المنتجين عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص. وشملت مجالات التركيز الرئيسية الأخرى: سلاسل القيمة الخاصة بالأغذية الزراعية، وقدرة الصادرات على المنافسة، وتسجيل الأراضي وعمليات المساحة، والزراعة التي تحافظ على الموارد الطبيعية. وكان التعاون بين البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة قوياً، بحيث شمل الاشتراك معاً في استضافة مؤتمر رفيع المستوى عُقد في لندن في مارس/آذار 2008 بشأن مكافحة تضخم أسعار المواد الغذائية عن طريق الاستثمار المستدام، وتنظيم اجتماعات متابعة، بدأت في كييف في مايو/أيار 2008.

(ج) برنامج التعاون التقني

278. يبيِّن أدناه توزيع نفقات برنامج التعاون التقني في أوروبا وآسيا الوسطى حسب المجالات المضمونية الرئيسية، مع إبراز مشروع لبرنامج التعاون التقني بشأن بناء القدرات.

الشكل 9: نفقات برنامج التعاون التقني في أوروبا وآسيا الوسطى حسب المجال البرنامجي في برنامج العمل والميزانية، 2008-2009



الإطار 16

سمات بارزة لبرنامج التعاون التقني – بناء القدرات من أجل تحليل وصياغة سياسات الزراعة والتنمية الريفية لدعم إدماج بلدان جنوب شرق أوروبا في الاتحاد الأوربي

إن الاندماج الأوروبي يمكن أن يُرى على أنه يشكّل تهديداً ويتيح فرصة على حد سواء بالنسبة للمناطق الريفية في بلدان جنوب شرق أوروبا. فالاندماج يتطلب أن تُصبح الاقتصادات الريفية والقطاعات الزراعية الأقل تقدماً قادرة على المنافسة ولها مقومات البقاء اقتصادياً، وتتعين حماية سُبل المعيشة للحفاظ على مناطق ريفية مفعمة بالحيوية. وبينما توفّر خطط الاتحاد الأوروبي والخطط الوطنية موارد لإدارة هذا الاندماج وعملية التغيُّر الهيكلي بطريقة منصفة، هناك افتقار إلى الوعي وإلى القدرة على المستوى المحلي للاستفادة من هذه الجهود.

ولتمكين المجتمعات الريفية من الاستفادة من برامج دعم التنمية، ساعد مشروع لبرنامج التعاون التقني بلدان جنوب شرق أوروبا في بناء قدرة أصحاب المصلحة على الحصول على التمويل الممكن من الاتحاد الأوروبي وعلى تنفيذ مشروعات ناجحة صغيرة النطاق للتنمية الريفية، باتباع طرائق وإجراءات الاتحاد الأوروبي.

وشملت الأنشطة تدريب وتوجيه واضعي السياسات، وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي، والعاملين في مجال الإرشاد، لكي يتعاملوا مع عملية إدارة دورة المشروعات، بما يشمل صياغة استراتيجية على المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك، زادت قدرة مجموعة الخبراء الوطنيين على تطبيق نُهج للتنمية الريفية أكثر تقدماً. ودرَّب المشروع 100 من ممثلي أصحاب المصلحة في 6 من بلدان جنوب شرق أوروبا (هي ألبانيا وبلغاريا ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) طبّق كل منهم معارفه في إقليم ريفي نمطي يبلغ عدد سكانه 20 000 نسمة على الأقل (المجتمعات المحلية النموذجية). وفي كل مجتمع محلي من هذا القبيل، وُضعت استراتيجية محلية، استناداً إلى الاحتياجات الفعلية للسكان الريفيين، بينما صيغت المشروعات من أجل تمويلها من جانب البرامج الوطنية لدعم التنمية الريفية ومن جانب مصادر خارجية. وساعد الخبراء الوطنيون في عمليات إدارة دورة المشروعات وسياسة التنمية الريفية، وكذلك فريق خبراء دولي، في تعزيز الصلات بين المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية. وجمع النهج ما بين التدريب في غرف الدراسة وتمارين المحاكاة والتطبيقات العملية في المجتمعات النموذجية، ومن المتوقع أن تنشر هذه النواة من المتدربين المعارف والخبرات المكتسبة إلى أصحاب مصلحة آخرين على كافة المستويات.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

(أ) عرض عام للإنجازات

279. تماشياً مع توجيهات المؤتمر الإقليمي بشأن مجالات التركيز الرئيسية، تقدَّم أدناه أمثلة للأنشطة الهامة.

الأمن الغذائي ومكافحة الجوع

280. لقد سعت منظمة الأغذية والزراعة، بالتضافر مع مبادرة استئصال الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع، التي تنتسب إليها مؤسسات هامة في الإقليم. وأعدت تقارير مرحلية بشأن الحق في الحصول على الغذاء في 14 بلداً وقُدم الدعم لصياغة ومناقشة القوانين ذات الصلة في البلدان المهتمة. وأقيم مرصد الأمن الغذائي والتغذوي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأصدر مطبوعاً رئيسياً هو: عرض عام للأمن الغذائي والتغذوي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

التنمية الريفية وتقديم المساعدة على صعيد السياسات

281. استجابة لسرعة تطور الأوضاع الاقتصادية الدولية، جرى حوار متواصل مع البلدان، شمل توصيات بشأن قضايا السياسات من قبيل: (أ) الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية؛ (ب) الأطر المؤسسية العامة الريفية؛ (ج) العلاقة بين النمو الزراعي والفقر الريفي؛(د) العمالة الريفية؛ (هـ) التمويل الزراعي والريفي. وأصدرت منظمة الأغذية والزراعة، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون بشأن الزراعة، مطبوعاً رئيسياً بشأن *التوقعات بشأن الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين: منظور بشأن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي*، مع التركيز على التوصيات بشأن السياسات. ومن المتوقع أن يستمر هذا الجهد المشترك في المستقبل، بحيث تصدر مطبوعات على أساس سنوي.

الطاقة الحيوية

282. أُعدت برامجيات (Biosoft) من أجل إجراء تقييمات اقتصادية – مالية لمشروعات زيت الديزل الحيوي، وجرى الترويج لهذه البرامجيات في مختلف أنحاء الإقليم. ومن بين دراسات أخرى ذات صلة بالطاقة الحيوية، أجريت أربع دراسات حالات إفرادية بشأن التنمية المحلية المستندة إلى الإنتاج الصغير الحجم لزيت الديزل الحيوي باستخدام مواد خام شتى.

الآفات والأمراض العابرة للحدود

283. ركّزت المساعدة المقدمة للخدمات البيطرية الوطنية في الإقليم تركيزاً رئيسياً على الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وبخاصة: (1) تفشي جائحة أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض وما يتصل بها من رصد وبائي لفيروس تلك الأنفلونزا؛ (2) تقديم الدعم للأمانة التقنية للخطة القارية للقضاء على حمى الخنازير التقليدية؛ (3) تعزيز النظم الرامية إلى منع وصول مرض جنون البقر.

سلامة الأغذية

284. أُطلقت حملة اتصالات إقليمية تحمل عنوان "كُل بأمان" للوقاية من الأمراض التي تحملها الأغذية، وذلك بتقديم معلومات باللغة الإسبانية "Come Sano" وبالإنجليزية "Eat Safely" ، وباللغة الفرنسية "Mange Sain" بشأن الممارسات الجيدة لسلامة الأغذية والأكل الصحي، بما يشمل توصيات تستند إلى الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي بشأن مناولة وإعداد الطعام في المنزل.

تغيُّر المناخ والاستدامة البيئية

285. كانت منظمة الأغذية والزراعة نشطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مساعدة البلدان في تصميم خطط عمل لخفض إنبعاثات الكربون الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات. ودعمت أيضاً البرامج الوطنية بشأن الغابات، لا سيما في منطقة الكاريبي.

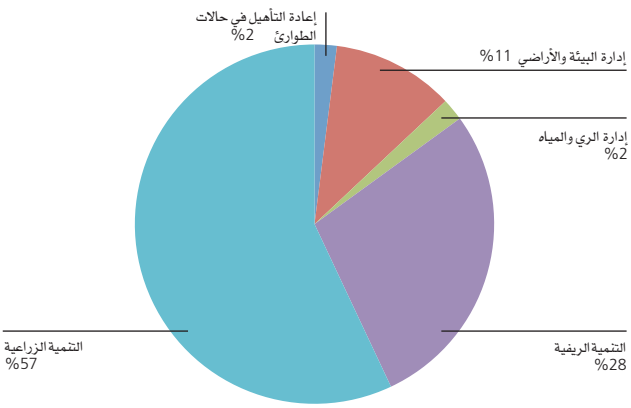
286. وفيما يتعلق بتحسين التأهب وتكامل السياسات بخصوص الوقاية من المخاطر والتخفيف من آثارها، نُفذت مشروعات محددة لإدارة المخاطر في أربعة بلدان في منطقة الأنديز وكذلك في بعض بلدان أمريكا الوسطى.

الجدول 13: تسليم البرنامج الميداني والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2008 - 09

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	**826**	**%0.5**
البرنامج الميداني:		
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج الميداني/المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	68 995	%18.1
حالات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	26 271	%4.7
برنامج التعاون التقني/البرنامج الخاص للأمن الغذائي	20 439	%18.3
تليفود	1 005	%26.2
مجموع تسليم البرنامج الميداني	**116 710**	**%11.1**
تسليم البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة والدعم من خارج الميزانية المقدم للبرنامج العادي	**117 536**	**%9.6**

(ب) زيادة التمويل الخارجي من أجل الاستثمار في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الشكل 10: التمويل الخارجي بحسب القطاع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2008-2009

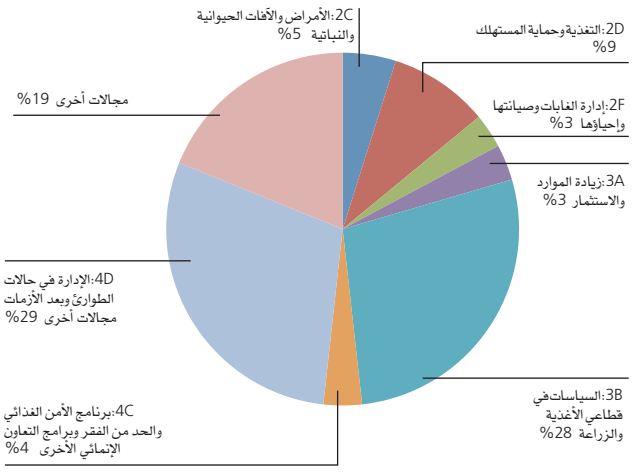


287. أوفدت شعبة مركز الاستثمار 254 بعثة إلى الإقليم. وقد وُوفق على استثمارات من أجل القطاع الزراعي/ الريفي بلغ مجموع قيمتها ما يقرب من 823.7 مليون دولار أمريكي، وهو أكثر من ضعف ما تحقق في فترتي السنتين السابقتين. وكما هو مبين في الشكل 10، كانت القطاعات الفرعية الرئيسية هي: التنمية الزراعية (57 في المائة)، والتنمية الريفية (28 في المائة) وحماية البيئة وإدارة الأراضي (11 في المائة). ونالت هايتي اهتماماً خاصاً من خلال ثلاثة مشروعات، وساعد برنامج إقليمي لمكافحة أنفلونزا الطيور وأنفلونزا الإنسان الجمهورية الدومينيكية. وحصلت الأرجنتين على دعم لمشروعين، بما شمل مساعدة مالية كبيرة (تمويلاً خارجياً من البنك الدولي بقيمة قدرها 300 مليون دولار أمريكي) من أجل المرحلة الثانية من مشروع للتنمية الزراعية في المقاطعات. وسيساعد مشروع لمرفق البيئة العالمية أوروغواي في التطبيق التجريبي لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك الساحلية. وكانت هناك عمليات استثمارية أخرى تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية والاقتصادية الريفية، والقدرة الريفية على المنافسة، وتعزيز الخدمات الزراعية، واستجابة أسعار المواد الغذائية في حالات الطوارئ.

(ج) برنامج التعاون التقني

288. يبيِّن أدناه توزيع نفقات برنامج التعاون التقني في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حسب المجالات المضمونية الرئيسية، مع إبراز مشروع في هندوراس.

الشكل 11: نفقات برنامج التعاون التقني في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحسب المجال البرنامجي في برنامج العمل والميزانية، 2008-2009



الإطار 17

سمات بارزة لبرنامج التعاون التقني – المساعدة المقدمة لهندوراس

لقد كانت هندوراس إحدى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأشد تضرراً بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الذي بلغ ذروته في سنة 2008. وبناء على طلب الحكومة، نفذت منظمة الأغذية والزراعة مشروعاً لبرنامج التعاون التقني يتعلق بالبذور. ومن الناحية الفعلية، كانت الصعوبات المحددة التي تحول دون زيادة الإنتاج هي وجود نقص في البذور الجيدة. وكانت الأرصدة الوراثية من البذور المتوافرة قاصرة وكان كثيرون من المزارعين قد باعوا أرصدة بذورهم نتيجة لارتفاع الأسعار.

وقد تيسرت الاستجابة للأزمة بفضل قيام منظمة الأغذية والزراعة في وقت سابق بتمكين صغار منتجي البذور عن طريق مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي. فقد زاد إنتاج البذور (الخاصة باللوبيا) عن طريق ارتباط وثيق بين مشروع برنامج التعاون التقني والبرنامج الحكومي "Bono Tecnológico"، الذي قام بتوزيع البذور والأسمدة على المزارعين الريفيين الفقراء. وكانت المساعدة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة ترمي إلى التوسع في البرنامج، وضمان جودة البذور، وشراء معدات لتجفيف البذور. أما الكمية المتبقية من البذور المُنتجة التي لم تقم منظمة الأغذية والزراعة بشرائها فقد استخدمتها الأسر ذاتها وباعتها في الأسواق المحلية.

وقد كان لهذا العمل جم الفائدة أيضاً في سياق حالة الطوارئ التي نجمت عن الكساد الاستوائي 16، الذي تضرر من جرائه جزء من محصول اللوبيا الثاني في سنة 2008. وعن طريق مشروع ممول من صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، وباستخدام بنية مشروع برنامج التعاون التقني، جرت عملية إعادة زرع سريعة مما أتاح تعافي محصول اللوبيا تعافياً كاملاً. وقد حظيت الإنجازات التي تحققت في إطار هذا المشروع بتغطية جيدة في وسائط الإعلام المحلية.

الشرق الأدنى

(أ) عرض عام للإنجازات

289. ضمن الأولويات المواضيعية العامة التي حددها المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى واللجان الإقليمية، كانت أمثلة الأنشطة الرئيسية كما يلي.

موارد الأراضي والمياه

290. قُدم الدعم لتنمية القدرات من أجل تحديث الري في الإقليم، إلى جانب تقديم المساعدة التقنية لصياغة وتنفيذ استراتيجيات للتخفيف من حالات الجفاف والتأهب لها. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً برامج شتى لتقييم مدى تدهور الأراضي في الأراضي الجافة، وهو أداة فعالة لإقامة قواعد بيانات من أجل وجود نظم لإدارة الأراضي بدقة وموضوعية.

إنتاج المحاصيل ووقايتها

291. قُدم دعم لنظم الإكثار بسرعة من البذور إلى بلدان عديدة، وقُدمت المساعدة إلى العراق في وضع سياساته الوطنية بشأن البذور، التي تُعتبر معلماً هاماً من معالم التنمية الزراعية في البلد. وأقيم نظام للإنذار المبكر، هو البرنامج الشامل للإشراف على صدأ الحبوب من أجل الوقاية من أمراض صدأ القمح المهددة وإدارة تلك الأمراض، وذلك باستخدام تجربة ونموذج الجراد الصحراوي.

292. ويسّرت هيئة الجراد الصحراوي إلى جانب نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود الاستجابة بسرعة لتفشي الجراد في الإقليم. ودعمت الهيئة تنفيذ مسوح مشتركة للحدود بين البلدان المتجاورة وشجعت تبادل الخبرة لتحسين المهارات والتمكين من رصد المناطق التي يتعذر الوصول إليها.

الأمراض الحيوانية العابرة للحدود

293. أنشأت منظمة الأغذية والزراعة وحدتين ميدانيتين لمركز طوارئ الأمراض الحيوانية العابرة للحدود – في بيروت من أجل الشرق الأوسط وفي تونس العاصمة من أجل شمال أفريقيا – وقامت بصياغة وتنفيذ خطة عمل للتأهب للاستجابة لأنفلونزا الطيور في الإقليم. وبالنظر إلى أن المشاكل المرتبطة بأنفلونزا الطيور كانت مصدر قلق بوجه خاص بالنسبة لمصر، فقد واصلت وحدة المركز في البلد تقديم دعمها الواسع النطاق للسلطات الوطنية، وشمل ذلك تقديم المشورة التقنية وبناء القدرات.

مصايد الأسماك والغابات

294. واصلت منظمة الأغذية والزراعة مساعدتها للبلدان في توسيع نطاق التعاون الإقليمي دعماً للإدارة الرشيدة للموارد السمكية واستغلالها المستدام، وفي إنشاء قدرة علمية ومؤسسية كافية لتنفيذ مدونة منظمة الأغذية والزراعة للسلوك بشأن الصيد الرشيد.

295. وتناول عدد من المشروعات الميدانية والاجتماعات وحلقات العمل والدراسات المواضيعية المتعلقة بالغابات القضايا ذات الأولوية لدى البلدان المهتمة، من قبيل: صياغة سياسة فعالة للغابات وبرامج وطنية للغابات، وإدارة الحياة البرية والمناطق المحمية، ومكافحة حرائق الغابات، وتقييم انعكاسات تنمية الطاقة الحيوية وتغيُّر المناخ.

التغذية وحماية المستهلك

296. أُولي اهتمام متواصل لتحسين مشاركة البلدان في أنشطة الدستور الغذائي، وكذلك دعم تنفيذ التوصيات والخطوط التوجيهية والمواصفات عن طريق تقديم المشورة إلى اللجنة التنسيقية للدستور الغذائي للشرق الأدنى وعقد حلقات عمل لبناء القدرات. وكان وضع *الخطوط التوجيهية الغذائية المستندة إلى الأغذية* مثالاً للتعاون الناجح مع السلطات الوطنية المختصة.

السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة

297. إلى جانب تقديم المساعدة المباشرة في صياغة السياسات لفرادى البلدان، دعمت منظمة الأغذية والزراعة الشبكة الإقليمية للسياسات الزراعية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في تبادل المعلومات وتعزيز القدرات الوطنية. وقُدمت المساعدة لبلدان الإقليم غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالزراعة في عملها التحضيري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ ولبلدان شمال أفريقيا في التفاوض بشأن اتفاقات للارتباط الثنائي مع الاتحاد الأوروبي. وعشية أزمة أسعار المواد الغذائية، أصدر المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقريراً *إطارياً للسياسات بشأن تحسين حالة الأمن الغذائي في الشرق الأدنى* وقدم مشورة ودعماً بشأن السياسات إلى بلدان عديدة، من بينها مصر وموريتانيا واليمن.

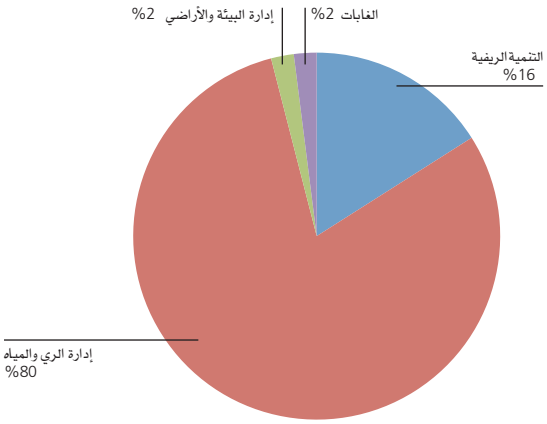
الجدول 14: تسليم البرنامج الميداني والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي في إقليم الشرق الأدنى، 2008 - 09

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	**165**	**%0.1**
البرنامج الميداني:		
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج الميداني/المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	38 824	%10.2
حالات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	133 548	%23.9
برنامج التعاون التقني/البرنامج الخاص للأمن الغذائي	12 713	%11.4
تليفود	485	%12.6
مجموع تسليم البرنامج الميداني	**185 571**	**%17.6**
تسليم البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة والدعم من خارج الميزانية المقدم للبرنامج العادي	**185 735**	**%15.1**

(ب) زيادة التمويل الخارجي من أجل الاستثمار في الشرق الأدنى

298. أثناء الفترة 2008–2009، أوفدت شعبة مركز الاستثمار 196 بعثة إلى الإقليم. وساهم عمل المنظمة في الموافقة على استثمارات من أجل القطاع الزراعي/الريفي بلغ مجموع قيمتها 636 مليون دولار أمريكي. وكما هو مبين في *الشكل 12*، تركزت بالدرجة الأولى المشروعات الموافق عليها على دعم قطاع المياه وإعادة تأهيل نظم الري المتدهورة (80 في المائة من الدعم الخارجي الذي تم الحصول عليه)، بينما كانت البقية تتعلق بسبل المعيشة الريفية والخدمات الزراعية، والغابات والاتجار بالكربون، وإدارة الأراضي. وزاد أيضاً العمل المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

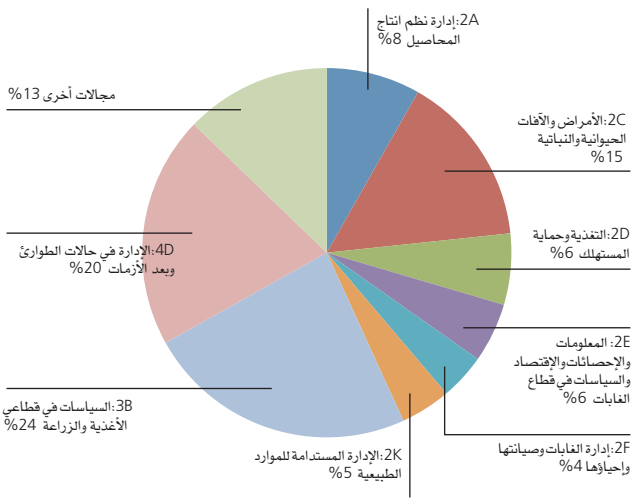
الشكل 12: التمويل الخارجي بحسب القطاع في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2008-2009



(ج) برنامج التعاون التقني

299. يُبيَّن أدناه توزيع نفقات برنامج التعاون التقني في الشرق الأدنى حسب المجالات المضمونية الرئيسية، مع إبراز مشروع لبرنامج التعاون التقني للتصدي لأزمة أسعار المواد الغذائية.

الشكل 13: نفقات برنامج التعاون التقني في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حسب المجال البرنامجي في برنامج العمل والميزانية، 2008-2009



الإطار 18

سمات بارزة لبرنامج التعاون التقني – مصر: إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى مشترك بين الوزارات للتصدي لأزمة أسعار المواد الغذائية

بناءً على طلب حكومة مصر، غطى برنامج التعاون التقني تكلفة المدخلات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة في بعثة مشتركة بين الوكالات جرى الاضطلاع بها في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2008، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وذلك في إطار المبادرة المتعلقة بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية. وقد أجرت البعثة تقييماً لحالة الأمن الغذائي والتغذوي في البلد، وحددت الإجراءات التي يلزم اتخاذها على الفور للتخفيف من تأثير الأزمة ولاتخاذ تدابير أطول أجلاً لتحسين التأقلم مع التقلبات في أسعار المواد الغذائية، بما يشمل فرص الاستثمار. واستناداً إلى توصيات البعثة، أصدرت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مرسوماً ينشئ مجلساً استشارياً رفيع المستوى مشتركاً بين الوزارات، تُناط به مهمة تنسيق بحوث وتحليلات السياسات المشتركة بين القطاعات بشأن الأغذية والزراعة وتقديم المشورة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي بطريقة شاملة، وعلى مستوى استراتيجي. ويضم المجلس ممثلين من أهم الوزارات ومن المنظمات الدولية، ومن بينها منظمة الأغذية والزراعة. وقد ساعد المشروع على تقديم مساعدة ملموسة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية من قبيل التنسيق بين القطاعات ووضع الأمن الغذائي على أعلى مستوى في جدول الأعمال السياسي الوطني.

ألف – تكلفة دعم البرنامج الميداني

300. يشكّل تقديم المساعدة التقنية جزءاً من مهمة منظمة الأغذية والزراعة، كما هي محددة في المادة 13 (أ) من الدستور، التي تنص على أن: تكون *أيضاً من وظائف المنظمة تقديم ما تطلبه الحكومات من مساعدة تقنية*. ويجوز تقديم المساعدة التقنية من البرنامج العادي – وبخاصة في إطار برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي – ومن الموارد من خارج الميزانية في إطار البرنامج التعاوني الحكومي أو حساب الأمانة الأحادي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو ترتيبات أخرى للمساهمات الطوعية في البرنامج الميداني. وتشمل المساهمات الأساسية في تقديم المساعدة التقنية والدعم للأنشطة غير المدرجة في الميزانية ما يلي: (1) خدمات الدعم التقني، التي تقدَّم عموماً بشكل مباشر للأعضاء؛ (2) خدمات الدعم الإداري والتشغيلي لكفالة تسليم الأنشطة المحددة من خلال المشروعات تسليماً فعالاً، سواء كانت هذه المشروعات ممولة من البرنامج العادي (مثلاً مشروعات برنامج التعاون التقني) أو ممولة بموارد من خارج الميزانية.

301. وقد بذلت المنظمة جهوداً باستمرار لقياس تكلفة دعم البرنامج الميداني والأنشطة الأخرى الممولة من خارج الميزانية، والإبلاغ عن تلك التكلفة بطريقة شفافة. وهذا يتحقق من خلال استقصاء قياس العمل السنوي الذي ينطوي على ملء استبيان مفصّل من جانب الموظفين المختصين في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية. وقد استُخدمت البيانات الناجمة عن ذلك بعدد من الطرق:

- في حالة خدمات الدعم التقني، لتوفير تقدير لمدى ما يُخصص لتقديم هذه الخدمات من وقت الموظفين وما يرتبط بذلك من تكلفة في إطار البرنامج العادي؛
- في حالة خدمات الدعم التشغيلي، لتوفير أساس وقائعي لتحديد معدلات السداد الخاصة بتكلفة خدمات المشروعات، وكذلك لتيسير اتخاذ إجراءات ترمي إلى الحد من هذه التكاليف أو تحسين استرداد التكاليف.

خدمات الدعم التقني

302. يُبيَّن المستوى الإجمالي لخدمات الدعم التقني[13] في *الجدول 15*، الذي يقارن أيضاً النتائج الخاصة بفترة السنتين 2009–2008 وتلك الخاصة بفترة السنتين السابقة.

الجدول 15: خدمات الدعم التقني (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2007–2006	2009–2008
مجموع تسليم مشروعات برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي من خارج الميزانية	898.3	1 226.9
مجموع تكاليف خدمات الدعم التقني	81.5	0.88
مجموع خدمات التعاون التقني كنسبة مئوية من مجموع التسليم	**% 9.1**	**% 7.2**

* تشمل الأرقام تأثير الاختلاف في تكلفة الموظفين لكي تعكس التكاليف الفعلية بسعر الصرف الخاص بالميزانية بين اليورو والدولار الأمريكي

303. زاد مجموع التسليم الخاص ببرنامج التعاون التقني وبالبرنامج الخاص للأمن الغذائي من خارج الميزانية بنسبة قدرها 37 في المائة الفترة 2009–2008، من 898.3 مليون دولار أمريكي إلى 1 226.9 مليون دولار أمريكي، بينما زادت تكلفة خدمات الدعم التقني لتصل إلى 88 مليون دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، انخفضت تكاليف خدمات الدعم التقني كنسبة مئوية من مجموع التسليم من 9.1 في المائة في 2007–2006 إلى 7.2 في المائة في 2009–2008.

304. بلغ مجموع المبالغ التي سُددت نظير خدمات الدعم التقني 24.2 مليون دولار أمريكي في 2009–2008، مقارنةً بمبلغ قدره 17.4 مليون دولار أمريكي في 2007–2006. وعكست هذه الزيادة زيادةً بنسبة تبلغ حوالي 90 في المائة في تسليم برنامج التعاون التقني وزيادة مقابلة في المبالغ المسددة نظير خدمات الدعم التقني من 6.3 مليون دولار أمريكي في 2007–2006 إلى 9.2 مليون دولار أمريكي في 2009–2008. وزادت المبالغ المسددة من المشروعات من خارج الميزانية بنسبة قدرها 33 في المائة، من 11.3 مليون دولار أمريكي في 2007–2006 إلى 15.1 مليون دولار أمريكي في 2009–2008، وذلك نتيجة لحدوث زيادة بمقدار الثلث في الأموال من خارج الميزانية ونتيجة لزيادة الجهود الرامية إلى توفير ميزانية لخدمات الدعم التقني في المشروعات.

305. وتقدم الشُعب التقنية في المقر الرئيسي وكذلك المكاتب الميدانية خدمات الدعم التقني. ويأخذ جانب كبير من تلك الخدمات شكل وقت من موظفي الفئة الفنية، انظر *الجدول 16*. وفي المتوسط، خُصص 28 في المائة من مجموع وقت موظفي الفئة الفنية التقنيين لخدمات الدعم التقني في 2009–2008، وهو ما يقل بدرجة طفيفة عما خصصوه من وقت في 2007–2006.

306. وفي الفترة 2009–2008، واتساقاً مع النموذج الميداني السائد، واصل موظفو الفئة الفنية في المكاتب الميدانية تخصيص جزء كبير من وقتهم لخدمات الدعم التقني، بحيث بلغت نسبة ذلك الوقت 37 في المائة في المكاتب الإقليمية و29 في المائة في المكاتب الإقليمية الفرعية وممثليات المنظمة.

307. ويُبيَّن أيضاً في *الجدول 16* تقديم هذا الدعم التقني عبر بنية البرامج بأكملها. وبينما كان تخصيص وقت الموظفين أمراً هاماً بدرجة وثيقة بالنسبة لمعظم البرامج، فإن حصة وقت الموظفين التي خُصصت أثناء الفترة 2009–2008 لخدمات الدعم التقني كانت هامة بوجه خاص في إطار البرامج *3A: زيادة الموارد والاستثمار* (52 في المائة)، و*2L: التكنولوجيا والبحوث والإرشاد* (47 في المائة)، و*2M: البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية* (43 في المائة). وحصل *الباب 2: نظم الأغذية والزراعة المستدامة* على أعلى نسبة من وقت موظفي الفئة الفنية التقنيين الذي أنفق على خدمات الدعم التقني (31 في المائة)، بينما بلغت هذه الحصة نحو 25 في المائة في إطار كل من *الباب 3: تبادل المعارف والسياسات والمواد الترويجية* و*الباب 4: اللامركزية، والتعاون في الأمم المتحدة، وتسليم البرامج*.

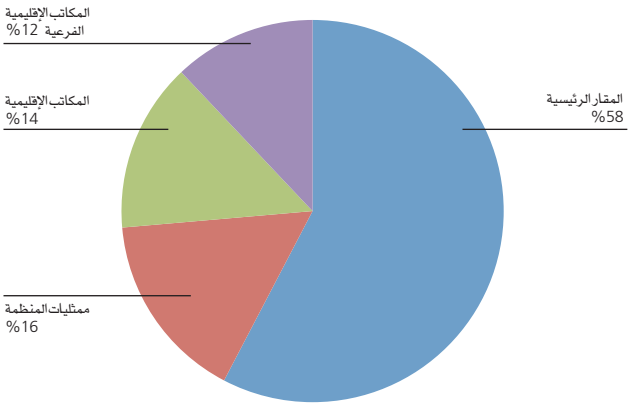
308. ويُبيَّن في *الشكل 14* توزيع خدمات التعاون التقني حسب نوع المكتب. وقد كان موظفو الفئة الفنية في المقر الرئيسي ضالعين بصفة خاصة في تقديم خدمات الدعم التقني (58 في المائة)، تليهم ممثليات المنظمة (16 في المائة)، ثم المكاتب الإقليمية (14 في المائة). ومقارنةً بالفترة 2007–2006، ظلت النسبة المئوية لخدمات التعاون التقني في المقر الرئيسي كما هي تقريباً، بينما زادت المكاتب الإقليمية الفرعية من النسبة المئوية الخاصة بها من 8 إلى 12 في المائة، وزادت ممثليات المنظمة من النسب المئوية الخاصة بها من 14 إلى 16 في المائة، وانخفضت النسب المئوية الخاصة بالمكاتب الإقليمية من 20 إلى 14 في المائة.

13 تُعرَّف خدمات الدعم التقني بأنها: تصميم المشروعات وصياغتها؛ وخدمات تقييم المشروعات؛ ورصد المشروعات والدعم التقني لها في المقر الرئيسي، أو المكاتب الإقليمية، أو في الميدان؛ وخدمات تقييم المشروعات ومراجعتها؛ والإبلاغ عن المشروعات؛ والاجتماعات والاستعراضات الثلاثية الأطراف بشأن المشروعات.

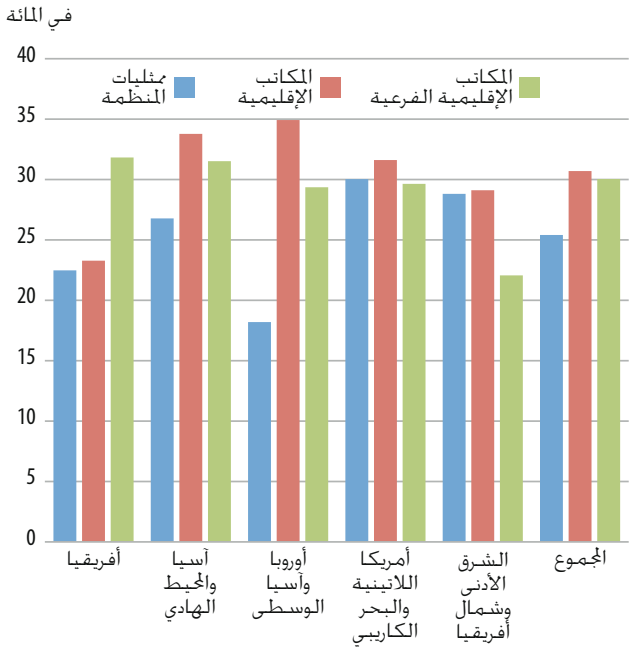
الجدول 16: نسبة وقت موظفي الفئة الفنية الذي خُصص لتقديم خدمات الدعم التقني للبرنامج الميداني، 2008 - 09

الباب	الوصف	المقار الرئيسية	المكاتب الإقليمية	المكاتب الإقليمية الفرعية وممثليات المنظمة	المجموع
	2A – إدارة نظم إنتاج المحاصيل	37	37	40	38
	2B – إدارة نظم الإنتاج الحيواني	23	37	35	27
	2C – الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية	28	46	36	33
	2D – التغذية وحماية المستهلك	18	35	45	22
	2E – المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات	18	37	42	23
	2F – إدارة الغابات وصونها وإحياؤها	33	36	39	35
	2G – المنتجات والصناعات الحرجية	16	35	39	21
	2H – المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	17	39	27	21
	2I – إدارة وصيانة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	28	49	27	30
	2J – المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	26	39	28	27
	2K – الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	34	46	48	36
	2L – التكنولوجيا والبحوث والإرشاد	46	52	31	47
	2M – البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	42	46	35	43
2	النظم الغذائية والزراعية المستدامة	**28**	**42**	**38**	**31**
	3A – زيادة الموارد والاستثمار	57	-	44	52
	3B – السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة	26	37	29	29
	3C – التجارة والأسواق	17	27	-	17
	3D – المعلومات والإحصاءات الزراعية	18	44	-	21
	3E – التحالف والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر	34	13	-	26
	3F – القضايا الجنسانية والإنصاف في المجتمعات الريفية	23	41	31	27
	3G – سُبل المعيشة الريفية	19	82	-	25
	3H – تبادل المعارف وبناء القدرات	12	30	-	13
3	تبادل المعارف والسياسات والمواد الترويجية	**22**	**37**	**35**	**24**
	4A – التعاون في الأمم المتحدة والتكامل والرصد	24	41	27	30
	4B – تنسيق الخدمات الميدانية	4	-	25	25
	4C – الأمن الغذائي والحد من الفقر وبرامج التعاون الإنمائي الأخرى	35	19	25	26
4	اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة، وتسليم البرامج	**35**	**24**	**25**	**26**
	المتوسط	26	37	29	28

الشكل 14: تقديم خدمات الدعم التقني من قبل موظفي الفئة الفنية، 2008-2009



الشكل 15: النسبة المئوية لوقت موظفي الفئة الفنية المخصص لدعم البرنامج الميداني، 2008-2009



309. ويُبيَّن في *الشكل 15* التوزيع الإقليمي لدعم خدمات الدعم التقني. وقد كانت أعلى نسبة مئوية من وقت الموظفين المخصصة لخدمات الدعم التقني (أكثر من 30 في المائة) في المكاتب الإقليمية في آسيا والمحيط الهادي، وأوروبا وآسيا والوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي المكاتب الإقليمية الفرعية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي.

خدمات الدعم الإداري والتشغيلي

310. تتكون تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي من تكاليف غير مباشرة متباينة يمكن أن تكون مرتبطة بتسليم مدخلات المشروعات المباشرة.[14]

311. وفي فترة السنتين 2008–2009، بلغ مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي 144.1 مليون دولار أمريكي، مما يمثل زيادة قدرها 21.2 مليون دولار أمريكي مقارنةً بفترة السنتين 2006–2007، بينما انخفضت تكاليف ذلك الدعم، كنسبة مئوية من مجموع تسليم المشروعات، من 13.7 في المائة إلى 11.8 في المائة. والانخفاض في الدعم الإداري والتشغيلي كنسبة مئوية من مجموع التسليم يرجع بدرجة كبيرة إلى الزيادة الحادة في مستويات التسليم، التي عوّضت وأكثر عن الزيادة ذات الصلة في تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي. ويبين *الجدول 17* زيادة تكاليف التشغيل في حالات الطوارئ (المتكبدة في شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل) من 21.4 مليون دولار أمريكي إلى 29.1 مليون دولار أمريكي.

الجدول 17: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2007–2006	2009–2008
مجموع تسليم مشروعات برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي من خارج الميزانية	898.3	1 226.9
تكاليف التشغيل في حالات الطوارئ (المتكبدة في شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل)	21.4	29.1
جميع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي الأخرى	101.5	115.0
مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي	**122.9**	**144.1**
مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي كنسبة مئوية من مجموع التسليم	**%13.7**	**%11.8**

* تشمل الأرقام تأثير تباين تكاليف الموظفين وذلك للتعبير عن التكاليف الفعلية بسعر الصرف المعمول به في الميزانية بين اليورو والدولار الأمريكي. وقد أعيد حساب التكاليف لكي تشمل التكاليف غير المباشرة التراكمية.

312. بيد أن تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بعمليات الطوارئ كنسبة مئوية من تسليم مشروعات الطوارئ انخفضت من 10.1٪ إلى 8.7٪. وهذا يُعزى بصورة رئيسية إلى أن التكاليف المتكبدة في وحدات شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل تحمَّل جزئياً كتكاليف مباشرة على المشروعات، وتُعزى بدرجة أقل إلى أوجه الكفاءة المتعلقة بالحجم. وزادت قيمة تسليم مشروعات الطوارئ من 385 مليون دولار أمريكي إلى 559 مليون دولار أمريكي. وانخفضت أيضاً تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي غير المتعلقة بالطوارئ من 16.35 في المائة في 2006–2007 إلى 14.32 في المائة في 2008–2009.

313. وتكاليف الدعم الإداري والتشغيلي تغطيها جزئياً المبالغ المسددة من المشروعات عن طريق تكاليف خدمة المشروعات. ويبيِّن *الجدول 18* مدى مجموع المبالغ المسددة المستلمة نظير خدمات الدعم الإداري والتشغيلي، بما في ذلك من مشروعات الطوارئ ومشروعات برنامج التعاون التقني/البرنامج الخاص للأمن الغذائي الممولة من البرنامج العادي.

14 تشمل: توظيف العاملين في المشروعات وتقديم الإحاطات والخدمات لهم؛ وتنسيب الزمالات وتقديم الخدمات لها وصياغة الخطط الدراسية؛ واختيار وشراء الإمدادات والمعدات؛ وإعداد العقود وإضفاء الطابع الرسمي عليها؛ وإعداد الميزانيات ورصدها ومراجعتها ومراقبة نفقات المشروعات؛ واستلام الأموال وتعهدها وصرفها؛ وصيانة حسابات المشروعات والإبلاغ المالي وتقديم الدعم لموقع المراجعات الخارجية والداخلية والتوصية بالأفراد المؤهلين؛ وتنسيق تنفيذ المشروعات والإشراف عليها (FC 93/4).

الجدول 18: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي ومدى المبالغ المسددة المستلمة من البرنامج الميداني والأنشطة الأخرى الممولة من خارج الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2007–2006	2009–2008	التباين
تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي	122.9	144.1	21.2
المبالغ المسددة×	78.9	106.9	28.0
تكاليف الدعم التي هي قيد الاسترداد	(44.0)	(37.2)	6.8
النسبة المئوية الصافية للتكاليف المستردة	**%64.2**	**%74.2**	-

* تشمل تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي كتكاليف مباشرة مستردة من خلال إعارات الموظفين.

314. وقد انخفضت الفجوة في استرداد التكاليف من 36 في المائة إلى 26 في المائة. وهذا يعكس حدوث زيادة في مستوى الاسترداد، ترجع بصورة رئيسية إلى زيادة التسليم، على النحو المشروح في الفقرة 311.

باء – وفورات الكفاءة

315. لقد طلب مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، عند موافقته على برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009، تحديد وفورات ومكاسب الكفاءة التي ستتحقق بقيمة قدرها 22.1 مليون دولار أمريكي أثناء فترة السنتين، إضافة إلى وفورات قدرها 13 مليون دولار أمريكي أُخذت في الاعتبار بالفعل ضمن برنامج العمل والميزانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، طبّقت إدارات ومكاتب منظمة الأغذية والزراعة خمسة نُهج:

1 – تحقيق خفض في تكاليف المدخلات؛
2 – ترشيد عمليات الدعم الإداري والتشغيلي؛
3 – الإزالة الانتقائية للطبقات (تماشياً مع إصلاحات الإدارة العليا وتوصيات التقييم الخارجي المستقل)؛
4 – التعديل التدريجي لمزيج مدخلات الموارد البشرية؛
5 – زيادة قاعدة تمويل برنامج العمل من خلال المزيد من الموارد من خارج الميزانية.

316. وشملت التدابير التي نُفذت لتحقيق الهدف المطلوب وهو وفورات قيمتها 22.1 مليون دولار أمريكي تحقيق وفورات قيمتها 16.4 مليون دولار أمريكي من خلال تدابير الكفاءة ووفورات قيمتها 5.7 مليون دولار أمريكي من خلال وفورات لمرة واحدة. وتقدَّم أدناه معلومات فيما يتعلق بكل فئة من الفئات الخمس المذكورة أدناه.

317. *تحقيق انخفاض تكاليف المدخلات* (3.9 مليون دولار أمريكي). شملت المبادرات في هذا المجال: إدخال تغييرات في خطة التأمين الطبي الأساسي لمنظمة الأغذية والزراعة؛ وعقداً أكثر فعالية من حيث التكاليف بشأن خدمات السفر؛ وتنقيحاً لاستحقاقات السفر؛ ونقلاً لوظائف المراجعة المحلية؛ وتطبيقاً لتكنولوجيات للاتصالات اللاسلكية أقل تكلفة؛ وترتيباً جديداً لإصدار التراخيص للمؤسسات من أجل البرامجيات على مستوى المنظمة والبرامجيات الفردية، يؤدي إلى زيادة التوزيع الإلكتروني لوثائق ومطبوعات الاجتماعات؛ واتفاقاً فيما بين الوكالات من أجل شراء الكهرباء.

318. وتتوقف الوفورات المستندة إلى التغيرات في استحقاقات السفر على عوامل خارجية من قبيل التسعير في السوق، وأوضاع الصناعة، وأسعار الوقود، وأسعار العملة. وفيما يتعلق باستحقاقات

السفر في إجازة زيارة الوطن والسفر لزيارة الأسرة، تقدم منظمة الأغذية والزراعة بطاقة سفر جوي للموظفين ولمعاليهم، أو قد يشاءوا أن يطلبوا الحصول على مبلغ مقطوع بدلاً من الحصول على بطاقات السفر التي تقدمها المنظمة. وكتدبير من تدابير الاقتصاد في التكاليف، جرى تعديل طريقة حساب المبلغ المقطوع في الفترة 2008–2009 بحيث أصبح يمثل 75 في المائة من أقل أجرة كاملة غير مقيدة ينشرها اتحاد النقل الجوي الدولي للسفر بالدرجة الاقتصادية من مركز العمل إلى أقرب مطار إلى الوطن.

319. وللحد من تكاليف الطاقة انضمت المنظمة إلى اتفاق مشترك بين الوكالات من أجل شراء الطاقة الكهربائية في السوق المحررة. وتحققت وفورات أيضاً من اتخاذ تدابير لجعل مكان العمل في المنظمة وممارسات العمل فيها أقل إضراراً بالبيئة، هي: خفض استهلاك الطاقة من خلال الاستعاضة عن مصابيح الضوء الأقل كفاءة بمصابيح جديدة موفرة للطاقة؛ وتركيب مؤقتات للإضاءة في الدهاليز؛ وإدخال تحسينات على إدارة نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

320. *ترشيد عمليات الدعم الإداري والتشغيلي* (1.5 مليون دولار أمريكي). وقد شملت مجالات الوفورات ترشيد العمليات الداخلية للترجمة والطباعة، والحد من تكاليف التخزين الخارجي. ولم يتسن تحقيق وفورات فيما يتعلق بالمجلس وذلك بسبب دوره المحوري في عملية الإصلاح.

321. وقد بدأت في سنة 2008 *الإزالة الانتقائية* لطبقات المناصب من مستوى المدير في المقر الرئيسي، مما أفضى إلى تحقيق وفورات صافية في فترة السنتين قدرها 2.5 مليون دولار أمريكي. وقد ترتب على عملية إزالة الطبقات هذه خفض 13 منصباً على مستوى المدير في المقر الرئيسي، فضلاً عن عدد من وظائف فئة الخدمات العامة المرتبطة بها، وهي وظائف أُلغيت أو جرى تنزيل رتبتها أو نُقحت مهامها في 2008–2009.[15] وللحفاظ على المعارف التقنية المؤسسية البالغة الأهمية، استُخدم جزء من الوفورات الناجمة عن إزالة الطبقات في إنشاء وظائف مبتدئين من الفئة الفنية في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية.

322. *تعديل مزيج مدخلات الموارد البشرية تدريجياً* (4.4 مليون دولار أمريكي). وقد أشارت التجربة في الفترة 2008–2009 إلى الحاجة إلى إدارة تعديلات الموارد البشرية بعناية من أجل كفالة إتاحة فرص التطور الوظيفي أمام الموظفين ولكفالة وجود أفضل مزيج من الموارد البشرية من الموظفين وغير الموظفين لتقديم الخدمات. وقد حُدد العديد من وظائف الفئة الفنية ووظائف فئة الخدمات العامة من أجل إلغائها أو تنزيل رتبتها.

323. وكان بند آخر اندرج ضمن هذه الفئة هو القيام في سنة 2009 بتشييد مرفق لاستقبال الزوار الخارجيين لتيسير ضوابط دخول محيط المنظمة، مما يفضي إلى إلغاء وظيفتين من وظائف حرس المقر الرئيسي بدون أن ينال ذلك من مستوى الأمن، مع ما صاحب ذلك من وفورات قدرها 0.2 مليون دولار أمريكي.

324. *زيادة قاعدة تمويل برنامج العمل من خلال المزيد من الموارد من خارج الميزانية* (4.1 مليون دولار أمريكي). وقد شمل هذا: استرداد تكلفة تجهيز طلبات التأشيرات وجوازات المرور الخاصة بالوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها؛ والتمويل المشترك للوظائف التي تساهم فيها الموارد من خارج الميزانية مساهمة مباشرة في برنامج العمل؛ ومراجعة سياسة استرداد تكاليف الدعم لكفالة استرداد التكاليف المستحقة، من قبيل استرداد تكاليف التدبير والخدمات التي تحمَّل على المشروعات المستضافة في المقر الرئيسي.

325. وكانت إحدى توصيات الاستعراض المفصل الخارجي الشامل للوظائف الإدارية في منظمة الأغذية والزراعة الذي أُجري أثناء الفترة من يونيو/حزيران 2008 إلى أبريل/نيسان 2009 هو الحاجة إلى إجراء تقييم آخر لما إذا كانت وظائف مركز الخدمات المشتركة الكائن في روما يمكن أداؤها بطريقة أجدى من حيث التكلفة في بودابست وأن تعيد المنظمة النظر في أن تكون لها ثلاثة مراكز فرعية تابعة لمركز الخدمات المشتركة في أماكن جغرافية منفصلة. وبناء على ذلك، اضطلع متعاقدون خارجيون باستعراض مفصل لموظفي مركز الخدمات المشتركة ولخطوط المسؤولية بينهم. وقد أُنجزت مرحلة أولى من التحليل في منتصف 2009، وأوصت بإجراء خفض كبير في ملاك الوظائف في الوحدة المركزية لمركز الخدمات المشتركة في روما وبتوحيد مركزي بانكوك وسنتياغو الفرعيين ضمن مركز بودابست الفرعي.

326. وقد علقت لجنة المالية، في دورتها الثامنة والعشرين بعد المائة التي عُقدت في يوليو/تموز 2009، تعليقاً إيجابيا على الوفورات التي يمكن أن تنجم عن إنشاء مركز فرعي عالمي، وهو ما قُدرت تكاليفه بمبلغ إضافي قدره 1.8 مليون دولار أمريكي لكل فترة سنتين. وأكدت الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة أن أي قرار يتعلق بإغلاق مركز الخدمات المشتركة في بانكوك وسانتياغو يجب أن تسبقه دراسة متعمقة وتحليل، يأخذان في الاعتبار الشواغل المتعلقة بالكفاءة والفعالية على حد سواء. وتطلع المجلس إلى إجراء استعراض تشاوري وشفاف وإلى استناد عملية صنع القرار إلى معلومات مفصلة من هذا القبيل مما يشمل عقد مشاورات مع المؤتمرات الإقليمية، وكذلك مع لجنة المالية في سنة 2010.

327. ولتشجيع الاقتراحات الخلاقة وتوفير التمويل الأولي لاستنباط أفكار جديدة مبشرة بالخير، بدأ في 2008–2009 إنشاء صندوق لتشجيع الابتكار ومخطط للحوافز المالية. وتشمل بعض الأفكار المبشرة بالخير فيما يتعلق بتحقيق وفورات الكفاءة التي تولى صندوق الابتكار رعايتها: إعداد نموذج للتتبع وترشيد تدفق العمل المتعلق بإنتاج الوثائق؛ وتحسين مستوى موقع الممثلين الدائمين على الإنترنت ليصبح نقطة مرجعية بشأن المسائل المؤسسية وليحسِّن تدفق المراسلات، وتيسير تفاعلات المنظمة مع الأعضاء.

15 أُلغي ما مجموعه 40 منصباً على مستوى المدير أو جرى تنزيل رتبها في المقر الرئيسي في الفترتين 2008–2009 و 2010–2011.

جيم – الأدوات الرئيسية الموضوعة تحت تصرف منظمة الأغذية والزراعة: مرفق الإنفاق الرأسمالي ومرفق الإنفاق الأمني

مرفق الإنفاق الرأسمالي

(أ) عرض عام

328. لقد أنشأ قرار المؤتمر 2003/10 مرفق الإنفاق الرأسمالي لإدماج تخطيط الإنفاق الرأسمالي ضمن إطار المنظمة المالي والخاص بالميزانية. ويحدد *الباب 8* من برنامج العمل والميزانية الإنفاق الرأسمالي ويأذن به. وقد أُخذت في الاعتبار في برنامج العمل والميزانية المنقح للفترة 2008–2009 الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بعشرة مجالات هي:

1 – نُظم الهاتف في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية
2 – التطبيقات الإدارية على مستوى المنظمة
3 – تراخيص برامجيات الحاسوب الرئيسي وتراخيص نفاذ الزبائن فيما يتعلق بالمقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية
4 – دعم تكنولوجيا المعلومات للاجتماعات
5 – نظام إدارة الموارد البشرية
6 – تحديث نظام المحاسبة الميدانية
7 – نظام إدارة الوثائق الإلكترونية
8 – المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
9 – نظم البنية الأساسية للمباني
10 – التطبيقات التقنية على مستوى المنظمة

329. وقد أسفر الجهد الرئيسي الجاري فيما يتعلق بتجديد المنظمة إلى جانب تنفيذ خطة العمل الفورية عن قدر من إعادة تحديد أولويات العمل، بما في ذلك توسيع نطاق بعض المشروعات المخططة، وإرجاء بعض المشروعات إلى الفترة 2010–2011. وتقدم أدناه ملاحظات انتقائية بشأن الإنجازات، وكذلك إعادة البرمجة الضرورية.

(ب) التقدم المحرز في التنفيذ

330. *نظم الهاتف في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية*: نُفذت عقود لإتاحة إجراء تحسينات رئيسية في نُظم PABX الهاتفية العتيقة في المقر الرئيسي وفي بانكوك، وإن كان التحسين المخطط بالارتقاء إلى نظام "VoIP PABX" الكامل (أي بما يشمل أجهزة IP الهاتفية) قد أُرجئ بسبب التكاليف المرتفعة الناجمة عن التحسينات الشبكية المطلوبة المصاحبة.

331. *التطبيقات الإدارية على مستوى المنظمة*: كان من الإنجازات الرئيسية شراء قاعدة برامجيات لمعلومات الأعمال على مستوى المنظمة، كأساس لنظام متكامل للمعلومات الإدارية لدعم صنع القرار، وتحليل البيانات، واحتياجات الإبلاغ على جميع مستويات المنظمة. وستُستخدم قاعدة معلومات الأعمال هذه باستفاضة في سياق تنفيذ خطة العمل الفورية في فترة السنتين 2010–2011 وما بعدها. وجرى تحسين مستوى مجموعة أوراكل للأعمال الإلكترونية، وهي النظام الرئيسي لموارد مؤسسة منظمة الأغذية والزراعة، لتلبية المتطلبات في مجال الموارد البشرية (التوظيف وإدارة الأداء) وكذلك لمعالجة الاعتبارات الأمنية. وأخيراً، أُجريت دراسة جدوى لنظام جديد للسفر على مستوى المنظمة يحل محل البرامجيات الخاضعة لحقوق الملكية التي لم تعد تلبي احتياجات منظمة الأغذية والزراعة. ومن المتوقع أن يجري العمل بشأن النظام الجديد في الفترة 2010–2011. وجرى توظيف استشارات أيضاً للسماح بنقل التطبيقات القائمة إلى أجهزة حاسوب رئيسي أفضل من حيث الأداء ومن حيث إمكانية التعويل عليها.

332. *تراخيص برامجيات الحاسوب الرئيسي وتراخيص نفاذ الزبائن فيما يتعلق بالمقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية*: جرى توظيف استشارات كبرى لكفالة الارتقاء إلى أحدث نُسخ من مجموعات برامجيات ميكروسوفت الخاصة بالحواسيب الفردية والبريد الإلكتروني والحاسوب الرئيسي، بما في ذلك اقتناء أجهزة من أجل هذه الخدمات الشبكية المركزية. وشهدت سنة 2009 أيضاً إتمام مشروع ناجح استغرق أربع سنوات لإتاحة البريد الإلكتروني على الحواسيب الفردية لجميع الموظفين في المكاتب الميدانية، باستثناء بضعة أماكن لا تسمح فيها عوامل خارجية بذلك حتى الآن. وتمت بنجاح عمليات تحسين مستوى مرافق تكنولوجيا المعلومات في المكاتب الإقليمية الفرعية الجديدة. وسيجري أيضاً تحسين أمن البريد الإلكتروني بفضل شراء نظام جديد لمنع الرسائل غير المرغوبة.

333. *دعم تكنولوجيا المعلومات للاجتماعات*: تمت دورة رئيسية من تجديدات غرف الاجتماع في منظمة الأغذية والزراعة، مما أدى إلى تحسُّن كبير في المرافق الموجودة الآن.

334. *نظام إدارة الموارد البشرية*: بدأ في عدد من الوحدات تجريب نظام إدارة تقييم الأداء، وهو إحدى الأولويات العليا للمنظمة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وبدأ العمل لإدماج ذلك النظام ضمن تخطيط موارد المؤسسة الخاص بالمنظمة. واختير نموذج مجموعة أوراكل للأعمال الإلكترونية الخاص بالأداء وتم شراؤه. ونُفذ بنجاح النظام الجديد في يناير/كانون الثاني 2010 بعد إدخال بعض التعديلات عليه لكي يلبي المتطلبات المحددة لمنظمة الأغذية والزراعة. وبالتوازي مع ذلك، جرى تدريب مكثف للموظفين. وفيما يتعلق بالجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى كفالة استمرار نظام تخطيط موارد المؤسسة في تلبية احتياجات الأعمال المتطورة، أُدخل أكثر من 50 تحسيناً رئيسياً و135 تغييراً طفيفاً في النظام في مجالي الموارد البشرية والمالية.

335. *تحديث نظام المحاسبة الميدانية*: لقد جرى التفكير في البداية في الاستعاضة عن نظام المحاسبة الميدانية كمشروع قائم بذاته لتحسين عمل النظام الذي تستخدمه حالياً المكاتب الميدانية. وفي سنة 2009، جرى توسيع نطاقه وأُدمج ضمن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

336. *المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*: بتأييد أعربت عنه باستمرار لجنة المالية وأعرب عنه التقييم الخارجي المستقل والاستعراض المفصل، كان إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مشروعاً ذا أولوية لفترة السنتين. والهدف هو الامتثال للمعايير المعترف بها دولياً والتي تتطلبها الأمم المتحدة لتسجيل المعاملات المالية والإبلاغ عنها من خلال إعداد تقارير مالية سنوية وفقاً لهذه المعايير بحلول سنة 2012. وسيشمل المشروع أيضاً، إلى جانب الاستعاضة عن نظام المحاسبة الميدانية، نُظماً وعمليات جديدة أو محدّثة لدعم تسجيل

المعاملات المالية والشرائية في المكاتب الميدانية، والمحاسبة والرقابة المتعلقتين بهذه المعاملات، والإبلاغ عنها. وكان نشاط هام أثنـاء الفترة 2008–2009 هو تشكيل فريق كامل للمشروع وتجميع متطلبات المستخدمين تجميعاً شاملاً.

337. *نظم إدارة الوثائق الإلكترونية*: بدأ العمل التمهيدي للتوسع في نظام إدارة الوثائق وتدفق العمل (بما يشمل إجراء استقصاء للاحتياجات على نطاق المنظمة). ولم يتجاوز العمل هذه المرحلة بسبب إجراء تغييرات رئيسية في الهيكل التنظيمي، يمكن أن يكون لها أثر كبير على كل من تصميم هذا النظام وتنفيذه. وسيتواصل العمل في فترة السنتين 2010–2011 بالاقتران مع مبادرات ذات صلة، من قبيل إدماج السجلات الموزعة ضمن سجل مركزي. ودعماً لمركز الخدمات المشتركة في بودابست نفذت عملية ونظام لإدارة الوثائق فيما يتعلق بالموارد البشرية والسفر وتجهيز الفواتير.

338. *نُظم البنية الأساسية للمباني*: جرى التعاقد بشأن عدد من الأشغال المبرمجة، للامتثال لقواعد السلامة ولقرارات بروتوكول كيوتو بشأن البيئة (ومن ذلك مثلاً الاستعاضة عن النظام العتيق للإجلاء بواسطة الإنذار في جميع المباني؛ وتحسين كابينة المحوِّل الكهربائي ووحدة الكهرباء الخاصة بالمبنى دال؛ والإنهاء التدريجي لغاز التبريد الذي يستنزف الأوزون؛ والاستعاضة الموفرة للطاقة عن نظم تكييف الهواء العتيقة في غرف اجتماع مختارة). وأُرجئ القيام بأشغال أخرى مخططة حتى الفترة 2010–2011 لعدم توافر موارد.

339. *التطبيقات التقنية على مستوى المنظمة*: شملت الخطط إنشاء مستودع بيانات على مستوى المنظمة من أجل المعلومات التقنية وقاعدة محدّثة لوسائط الإعلام على مستوى المنظمة ونظام لتقديم المحتوى والحصول عليه. ونُفذ حل لنظام قاعدة وسائط الإعلام، بينما سيجري ترحيل أنشطة أخرى إلى الفترة 2010–2011.

مرفق الإنفاق الأمني

340. وافق مؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 على مرفق الإنفاق الأمني. وبناءً على ذلك، تُحدد في إطار *الباب 9: الإنفاق الأمني* من برنامج العمل والميزانية ميزانية ونفقات حماية الموظفين والأصول في المقر الرئيسي وفي الميدان وتتولى دائرة الأمن إدارة تلك الميزانية والنفقات. وفي يوليو/تموز 2008، طلب المدير العام من مكتب المفتش العام أن يجري استعراضاً شاملاً للترتيبات الأمنية المتخذة من جانب المنظمة من أجل المكاتب والأفراد والممتلكات. وأُعدت خطة عمل بشأن الأمن في المنظمة في أواخر سنة 2009 أخذاً في الاعتبار الرسائل المتبادلة مع السلطات الإيطالية، وبدأ العمل بشأن الإجراءات المبكرة لتنفيذها.

341. وتتبع منظومة الأمم المتحدة نهجاً مشتركاً ومتكاملاً فيما يتعلق بتحديد وإعلان السياسات الأمنية وفيما يتعلق بتقديم الخدمات. فمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق يُقر ما يسمى طريقة إدارة المخاطر الأمنية ويجري تقاسم تكاليف جزء كبير من ميزانية إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. ويدعم مستشارو أمن إقليميون وقطريون كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن طرق ووسائل الحد من المخاطر المحددة وبشأن تدابير التخفيف من آثارها في إطار قاعدة معايير العمل الأمنية الدنيا والمعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة. وواصل المدير العام العمل كمسؤول معيَّن عن الأمن الخاص بكيانات الأمم المتحدة في إيطاليا وترأس فريق الإدارة الأمنية، وفقاً للترتيبات الثنائية المحددة المتفق عليها مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. وفي هذا الصدد، سعت منظمة الأغذية والزراعة إلى كفالة إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات مكاتبها الميدانية من جانب مستشاري الأمم المتحدة الأمنيين وشاركت بنشاط في الإعلان عن السياسات الأمنية للأمم المتحدة، عن طريق شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق نفسه.

342. *أمن المقر الرئيسي*: أجرت دائرة الأمن فحصاً دقيقاً للبنية الأساسية للأمن والسلامة، بحيث قامت بتحسين نُظم الإنذار بالحرائق، ونظم الإنذار المضادة للاقتحام، وآلات التصوير التلفزيونية ذات الدوائر المغلقة، وقامت بتركيب أجهزة تسجيل وأجهزة إذاعية رقمية جديدة. ووُضعت سياسات جديدة لمراقبة النفاذ بالنسبة للأشخاص وللمركبات ويجري تنفيذها تدريجياً (بما في ذلك تشييد جناح النفاذ الأمني). ويضم العمل الروتيني فحص تصاريح نحو 250 شخصاً كل يوم والسماح بدخولهم وتجهيز أكثر من 000 62 تصريح كل سنة. وعلاوة على الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تُعقد دورياً ويشارك فيها وزراء، قُدمت الخدمات في الفترة 2008–2009 لاجتماعين رئيسيين شارك فيهما رؤساء دول وحكومات متعددون.

343. *الأمن الميداني*: ارتفع معدل الامتثال العام لمعايير العمل الأمنية الدنيا من جانب فرادى المكاتب الميدانية للمنظمة من متوسط قدره 50 في المائة في الفترة 2006–2007 إلى أكثر من 80 في المائة في الفترة 2008–2009. وقد تطلب ذلك توفير موارد لشراء معدات وخدمات أمنية، حسب الضرورة، لكفالة الامتثال. وبالتعاون مع مسؤولي الأمن المعارين من إدارة شؤون السلامة والأمن، وُضعت خرائط للمخاطر التي تتعرض لها المكاتب الميدانية للمنظمة، تحدد أيضاً تدابير للتخفيف من وطأة المخاطر قاصرة على مكاتب منظمة الأغذية والزراعة وأفرادها. وتبينت ضرورة نقل إحدى عشرة ممثلية للمنظمة، لأنها اعتُبرت غير آمنة وليس من المرجح أن تصبح ممتثلة لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وكان النقل اللازم لأحد عشر مكتباً ميدانياً آخر متوقفاً إلى حد كبير على تعاون سلطات الحكومات المضيفة، حسب الاتفاقات الثنائية، وقرارات الأجهزة الرئاسية، وينبغي أن يتم في الفترة 2010–2011. ويجري تقديم إحاطات بصفة مستمرة لممثلي المنظمة ولموظفيها الإداريين بشأن المسائل الأمنية.

دال – سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن اللغات

344. في سنة 1999، أعاد المؤتمر الثلاثون لمنظمة الأغذية والزراعة تأكيد: *ضرورة كفالة التعادل والتوازن في استخدام جميع لغات منظمة الأغذية والزراعة والحاجة إلى الإشراف على جودة الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. وتطلعاً إلى إدخال مزيد من التحسينات في المستقبل، وافق المؤتمر على الحاجة إلى قيام الأعضاء برصد التقدم عن كثب من خلال المتابعة والتقييم الدوريين.*

اللغة الروسية

345. في سنة 2007، قرر المؤتمر أن يعتمد اللغة الروسية كإحدى لغات المنظمة. وبناءً على ذلك فقد وُوفق على مخصص ميزانية قدره 1.7 مليون دولار أمريكي في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009 من أجل إدخال اللغة الروسية تدريجياً في المنظمة.

346. وكانت خدمات اللغة الروسية المقدمة في إطار مخصص الميزانية هذا كما يلي:

- ترجمة الوثائق الرئيسية للمؤتمر والمجلس، والمؤتمر الإقليمي لأوروبا، ودورات لجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والتقارير النهائية لهذه المؤتمرات والدورات إلى اللغة الروسية؛
- توفير الترجمة الشفوية باللغة الروسية للجلسات العامة في المؤتمر والمجلس وللجنة واحدة أثناء المؤتمر، وللمؤتمر الإقليمي لأوروبا، وللجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- ترجمة المطبوعات الرئيسية إلى اللغة الروسية؛
- إعداد الصفحات الرئيسية للموقع الشبكي لمنظمة الأغذية والزراعة باللغة الروسية وإعداد مصطلحات اللغة الروسية، بمساعدة من أخصائيين من البلدان المهتمة.

347. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2008، أنشأ الاتحاد الروسي حساب أمانة لمدة ثلاث سنوات (فبراير/شباط 2009 – فبراير/شباط 2012) من أجل: "*تقديم الدعم لتيسير التنفيذ الكامل لإدخال اللغة الروسية في منظمة الأغذية والزراعة*" وذلك لتغطية تكلفة ترجمة الوثائق وتوفير الترجمة الشفوية للاجتماعات التي لا يغطيها مخصص برنامج العمل والميزانية.

اجتماعات منظمة الأغذية والزراعة

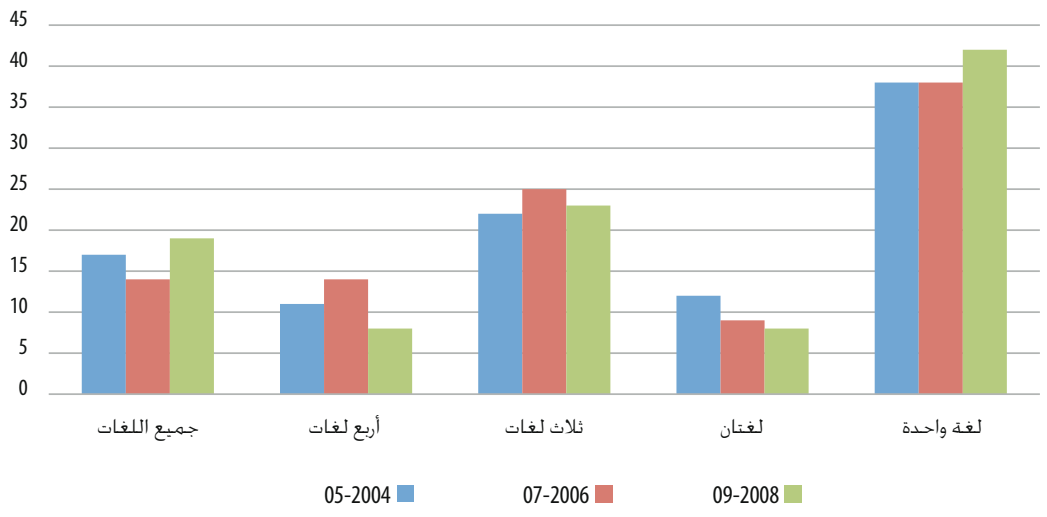
348. كان عدد الدورات الموافق عليها في برنامج العمل والميزانية في الفترة 2008–2009 يمثل انخفاضاً بنسبة قدرها 11 في المائة مقارنةً بالفترة 2006–2007. وزادت الدورات غير المجدولة بنسبة قدرها 54 في المائة (38 دورة في إطار الميزانية العادية و53 دورة ممولة من حسابات أمانة) بينما قل عدد الدورات الملغاة، مما أسفر عن عقد ما مجموعه 248 دورة في الفترة 2008–2009.

الجدول 19: الدورات التي عُقدت في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية

الوصف	2005–2004	2007–2006	2009–2008
الدورات الموافق عليها في برنامج العمل والميزانية	231	193	171
الدورات الملغاة، الميزانية العادية	62	23	14
الدورات غير المجدولة، الميزانية العادية	27	25	38
الدورات غير المجدولة، حسابات الأمانة	67	34	53
المجموع	**263**	**229**	**248**
المقر الرئيسي	115	92	127
المواقع الميدانية	148	137	121
المجموع	**263**	**229**	**248**
النسبة المئوية للاجتماعات الميدانية	% 56	% 60	% 49

349. يتمثل مؤشر للتوازن بين اللغات في النسبة المئوية للاجتماعات التي عُقدت بلغات متعددة للمنظمة (*الشكل 16*). وفي الفترة 2008–2009، زادت نسبة الاجتماعات التي عُقدت بجميع لغات المنظمة (الست، بما في ذلك الروسية اعتباراً من 2008–2009) إلى 19 في المائة، بينما انخفضت النسبة المئوية للاجتماعات التي عُقدت بأربع لغات إلى 8 في المائة، وكانت النسبة المئوية التي تمثل هاتين النسبتين معاً وهي 27 في المائة مماثلة لما شهدته الفترة 2006–2007. وكانت النسبة المئوية للاجتماعات التي عُقدت بثلاث لغات 23 في المائة. وإجمالاً، بلغت الاجتماعات التي عُقدت بأكثر من لغتين نسبة قدرها 50 في المائة، مقارنةً بنسبة قدرها 52 في المائة في الفترة 2006–2007.

الشكل 16: نسبة الاجتماعات حسب عدد اللغات (نسبة مئوية)



المطبوعات

350. ظل إصدار الوثائق بلغات منظمة الأغذية والزراعة يمثل أولوية رئيسية بالنسبة للمنظمة. وقد أُتيحت التقارير الرئيسية جميعها باللغات الست. ونُشرت التقارير الفنية بلغات تتناسب مع احتياجات الجماهير المستهدفة الرئيسية. وإجمالاً، صدر نحو 1 330 مطبوعاً في فترة السنتين 2008–2009. ومن هذا المجموع، صدرت نسبة قدرها 46 في المائة من هذه المطبوعات باللغة الإنجليزية، ونسبة قدرها 14 في المائة باللغة الفرنسية، ونسبة قدرها 13 في المائة باللغة الإسبانية، ونسبة قدرها 8 في المائة باللغة الصينية (بما في ذلك 20 مطبوعاً صدرت عن طريق الترتيب الخاص بين المنظمة والصين)، ونسبة قدرها 5 في المائة باللغة العربية، ونسبة قدرها 4 في المائة باللغة الروسية. أما بقية المطبوعات، وهي تمثل نحو 10 في المائة من مجموع الناتج، فقد صدرت بتشكيلة متعددة من اللغات.

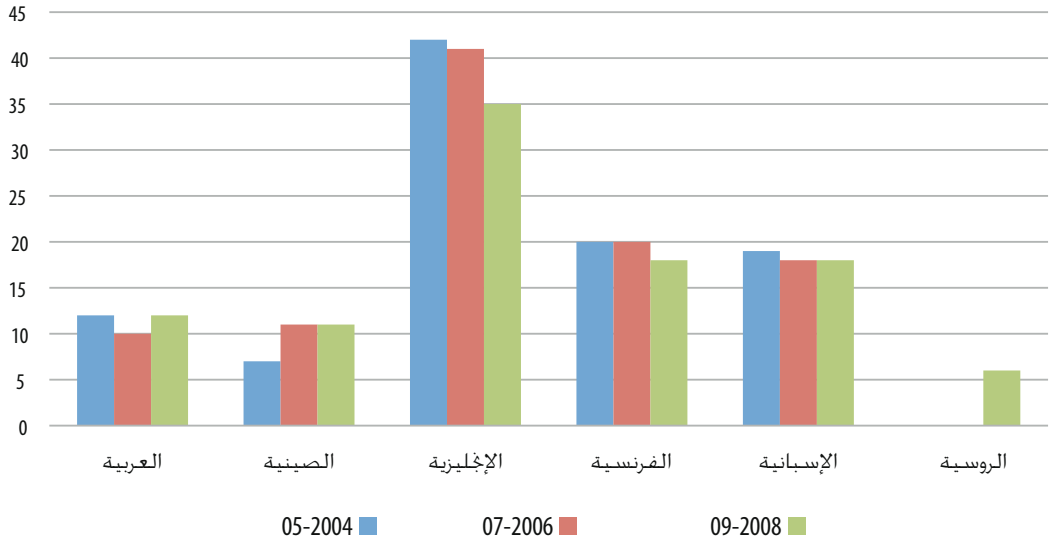
المواد الإلكترونية (المركز العالمي للمعلومات الزراعية وموقع منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت)

351. استمر تحسُّن التغطية اللغوية للمركز العالمي للمعلومات الزراعية ولموقع منظمة الأغذية والزراعة الشبكي على الإنترنت في الفترة 2008–2009. وأتاحت أدوات، من قبيل الدليل الشبكي والقائمة المرجعية للمركز العالمي للمعلومات الزراعية من أجل الموافقة على المواقع الشبكية، زيادة التغطية باللغات العربية والصينية والروسية، بينما أضيفت اللغة الروسية إلى الصفحة الرئيسية للمنظمة وإلى معظم المواقع الشبكية على مستوى المنظمة. وتشير المعلومات التي جرى تعميمها من خلال مستودع الوثائق على مستوى المنظمة إلى أن التعادل والتوازن بين جميع لغات المنظمة قد أحرز تقدماً على النحو المبين في الشكل الوارد أدناه، وبخاصة التغطية باللغة الروسية. وبالنسبة لمجموع كمية المحتوى في المستودع، أصبح المحتوى باللغة الإنجليزية يمثل الآن 35 في المائة (بعد أن كان يبلغ 45 في المائة في الفترة 2004–2005) بينما ظل حجم المحتوى باللغات الأخرى مستقراً نسبياً عند نسبة تبلغ نحو 18 في المائة في حالة اللغتين الفرنسية والإسبانية، و11 في المائة في حالة اللغتين العربية والصينية.

المصطلحات والدعم اللغوي

352. في الفترة 2008–2009، أقيمت بوابة للمصطلحات، توفّر منصّة إجمالية لإدارة المصطلحات ونشرها على مستوى المنظمة، وكذلك مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وزاد ما تتضمنه بوابة المصطلحات وقاعدة بيانات المصطلحات 'FAOTERM' إلى أكثر من 75 000 سجل باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وأكثر من 55 000 سجل باللغتين العربية والصينية، فضلاً عن نحو 10 000 سجل باللغة الإيطالية (*الشكل 18*). وعلاوة على ذلك، أضيفت بعض البيانات الأساسية باللغة الروسية واتُخذت خطوات من أجل مواصلة نمو السجلات في فترة السنتين التالية. وقد أضيف زهاء 6 000 سجل جديد للمصطلحات إلى البوابة أثناء فترة السنتين وجرى تحديث زهاء 10 000 سجل. وأُجري مزيد من التطويرات لقواعد البيانات لكي تجسِّد قدرات تدفق العمل الكاملة. وكُفل التعاون الوثيق مع موظفي المنظمة التقنيين

الشكل 17: محتوى مستودع الوثائق على مستوى المنظمة بحسب اللغة



الجدول 20: المطبوعات بحسب اللغة

الوصف	الإنجليزية	الفرنسية	الإسبانية	العربية	الصينية	الروسية	ثلاث لغات	لغتان	عدة لغات	أخرى	المجموع
الورقات الفنية	538	159	172	63	68	49	34	42	10	14	1 149
الأقراص المدمجة الفنية	58	10	4	صفر	1	صفر	11	24	صفر	صفر	108
الدوريات والمطبوعات المسعّرة	8	8	8	2	10	صفر	6	صفر	9	صفر	51
برنامج النشر الصيني					20						20
المجموع	**604**	**177**	**184**	**65**	**99**	**49**	**51**	**66**	**19**	**14**	**1 328**

وكُفلت مساهماتهم النشطة في العمل المتعلق بالمصطلحات وفي إنشاء مسرد مصطلحات فني. وبلغ مستوى استخدام بيانات المصطلحات نحو 300 000 استفسار كل شهر، من جانب 12 000 مستخدم في المتوسط.

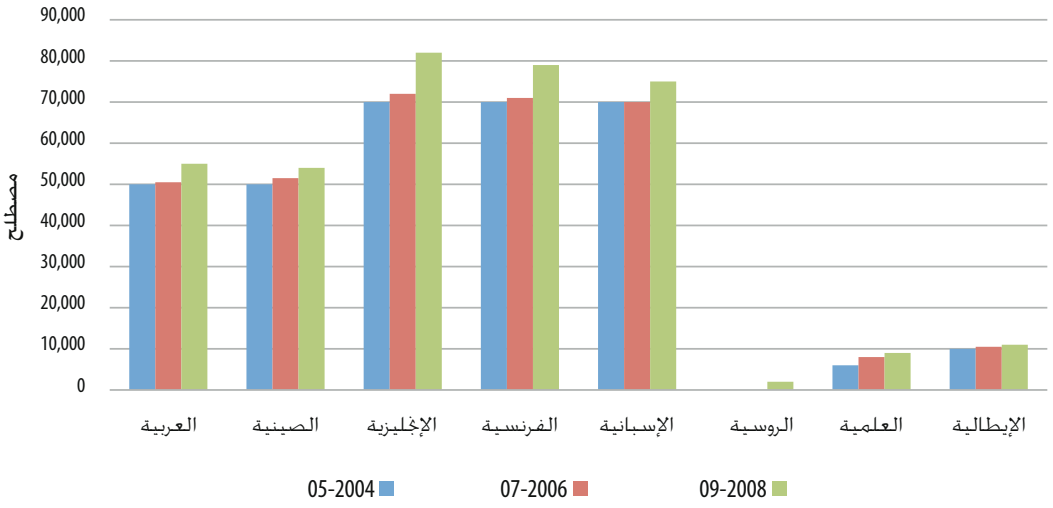
353. واستمر اعتماد الترجمة والعمل المتعلق بها على تكنولوجيات الترجمة بمساعدة الحاسوب. وبصفة خاصة، يسّرت ذاكرات الترجمة وأدوات الوثائق المتعددة اللغات على مستوى المنظمة عمليات البحث في الترجمات السابقة واسترجاعها لتحسين الاتساق في وثائق المنظمة وللتعجيل بتقديم وثائق الاجتماعات.

برنامج تحسين التغطية اللغوية

354. منذ فترة السنتين 2000–01 أتاح الاعتماد المالي الخاص بتحسين التغطية اللغوية (بما في ذلك الاعتماد المخصص في إطار *البرنامج 3: الاتصالات والإعلام العام في 2008–2009*) تقديم الدعم من أجل: الاستثمارات ذات التأثير الفوري بالنسبة للبلدان بتكلفة منخفضة نسبياً؛ وقدرة البنية الأساسية بجميع اللغات؛ وتصحيح أوجه القصور الموجودة منذ أمد طويل في التغطية اللغوية. وقد تجاوزت قيمة النفقات الخاصة بهذه الأغراض (بما في ذلك تقديم الدعم للترتيب المستمر الخاص بترجمة الوثائق إلى اللغة الصينية بالتعاون مع وزارة الزراعة الصينية) 1.4 مليون دولار أمريكي في الفترة 2008–2009.

355. وقد يسّر الاعتماد المالي تحسين التغطية اللغوية في المواقع الشبكية الداخلية والخارجية الخاصة بالمنظمة، وعمليات الإنتاج الصوتي وبالفيديو والترجمة الخاصة بالإبلاغ بشأن نظام إدارة الأداء، ووثائق تدريب المستخدمين النهائيين باللغتين الفرنسية والإسبانية. وشملت الاستثمارات في البنية الأساسية: إعداد قائمة بمقدمي الخدمات التحريرية باللغة العربية، ومراجعة النسخة العربية من قاعدة بيانات الأسلوب 'FAOSTYLE'؛ وتحليل وتنفيذ منصة للترجمة الآلية بإعادة استخدام الموارد اللغوية القائمة (المصطلحات، وذاكرات الترجمة، وغير ذلك) المتاحة بجميع لغات المنظمة، وإدماج نحو 30 000 مصطلح باللغة الروسية ضمن مكنز 'AGROVOC' للمصطلحات الزراعية المتعدد اللغات.

الشكل 18: المصطلحات الموجودة في قاعدة مصطلحات منظمة الأغذية والزراعة بحسب اللغة



هاء – التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين لدى موظفي الفئة الفنية

التمثيل الجغرافي بين الموظفين الفنيين

356. اعتمد المؤتمر، في دورته الثانية والثلاثين التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2003، صيغة منقحة لحساب التوزيع الجغرافي، مشابهة لتلك التي تطبَّق في أمانة الأمم المتحدة وفي العديد من المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي إطار المنهجية الحالية، يجري توزيع 40 في المائة من الوظائف على أساس العضوية، و5 في المائة على أساس عدد السكان في البلد العضو، و55 في المائة بالتناسب مع جدول الاشتراكات.

357. وتبيَّن في *الملحق 1: التمثيل الجغرافي بين الموظفين الفنيين* جداول موجزة تشير إلى البلدان التي لم تكن ضمن نطاق التمثيل المنصف في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 (وعددها 75 من مجموع 191 دولة عضواً).

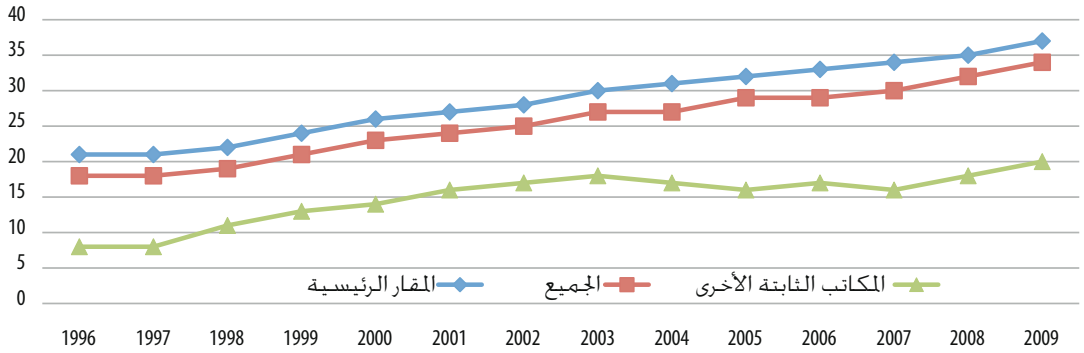
358. وفي نهاية سنة 2007 كانت 10 بلدان قد تجاوزت الحد الأقصى لنطاقها؛ وكان 19 بلداً ممثلاً أقل مما يجب؛ وكان 38 بلداً غير مُمثَّل.[16] وفي نهاية سنة 2009، كان هناك 14 بلداً تجاوز الحد الأقصى لنطاقه؛ و16 بلداً ممثلاً تمثيلاً أقل مما يجب؛ و45 بلداً غير ممثَّل. وما زالت المنظمة تعطي أولوية لاستقدام موظفين فنيين من البلدان غير الممثلة. وفي هذا الصدد، أصبحت 7 بلدان من البلدان التي لم تكن ممثلة في نهاية سنة 2007 وعددها 38 بلداً ممثلة في نهاية سنة 2009، بينما ظل 31 بلداً غير ممثل. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن البلدان التي كانت غير ممثلة في نهاية سنة 2009 وعددها 45 بلداً كان من بينها بلدان[17] أصبحا عضوين جديدين في المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

التوازن بين الجنسين لدى موظفي الفئة الفنية

359. لقد أسفرت الجهود المستمرة التي بُذلت على مدى فترة السنتين الماضية عن حدوث زيادة مطردة في عدد النساء اللائي يشغلن وظائف فنية في المقر الرئيسي، بحيث ارتفعت نسبتهن من 21 في المائة في نهاية سنة 1996 إلى 37 في المائة في نهاية سنة 2009، مع حدوث زيادة في جميع المواقع من 18 في المائة إلى 34 في المائة (*الشكل 19*). وتستند هذه النسب المئوية إلى المجموع الكلي لموظفي الفئة الفنية وما فوقها الذين يشغلون وظائف مدرجة في الميزانية العادية أو وظائف ممولة من خارج الميزانية على حد سواء بعقود محددة الأجل أو مستمرة في المقر الرئيسي وفي مكاتب ثابتة أخرى.[18] ومع أن النسبة المئوية للنساء اللائي يشغلن وظائف من الفئة الفنية في المكاتب الموجودة خارج المقر الرئيسي أقل كثيراً، فإن معدل الزيادة كان مرتفعاً نسبياً، بحيث زاد من 8 في المائة في 1996 إلى 20 في المائة في سنة 2009.

360. ويبيَّن في *الجدول 21* عدد الموظفين من الإناث والذكور[19] حسب الرتبة في نهاية سنة 2009. وإجمالاً، كانت النساء يمثلن أكثر من نصف (52 في المائة) من مجموع موظفي المنظمة، و66 في المائة من موظفي فئة الخدمات العامة (خ ع1 – خ ع7)، و36 في المائة من موظفي الفئة الفنية (ف–1 – ف–5)، و39 في المائة من موظفي الفئة الفنية الآخرين (الموظفين الفنيين الوطنيين ومعاوني الموظفين الفنيين) و18 في المائة من الموظفين برتبة مدير وبالرتب الأعلى (مد–1 إلى نائب المدير العام). وفي إطار مجموعة المديرين والرتب الأعلى، كانت النساء يمثلن نسبة تبلغ نحو 23 في المائة من كل من الموظفين في رتبة المدير العام المساعد وفي الرتبة مد–2 في نهاية سنة 2009. وفي إطار موظفي الفئة الفنية، تباينت نسبة الإناث من 65 في المائة في الرتبة ف–2، و48 في المائة في الرتبة ف–3، إلى 25 في المائة في الرتبة ف–5. وتعكس زيادة عدد النساء في الرتبتين ف–2 وف–3 زيادة عدد النساء صغيرات السن المؤهلات في المجالات الفنية للمنظمة. ومع تقاعد الموظفين الأكبر سناً من المتوقع أن كثيرات من هؤلاء النساء سينتقلن إلى مناصب أعلى. وتتنبأ الخطط الحالية بحدوث مزيد من التحسن في التوازن بين الجنسين في الأجل المتوسط، وتتنبأ بتحقيق التعادل بين الجنسين في الأجل الأطول. وإضافة إلى ذلك، يتمثل هدف رئيسي لتنفيذ برنامج موظفين فنيين مبتدئين في سنة 2010 في توظيف نساء ومرشحات من البلدان النامية غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً أقل مما يجب وذلك في محاولة لتحسين التمثيل الجغرافي وتحسين التوازن بين الجنسين على حد سواء.

الشكل 19: النسبة المئوية لتمثيل الموظفات من الفئة الفنية



16 بما يشمل الاتحاد الروسي الذي أصبح عضواً منذ أبريل/نيسان 2006. وقد حُدد أن وضع الاتحاد الروسي من حيث التمثيل هو: غير ممثل، بالنظر إلى أن النطاق المستصوب للاتحاد الروسي تقرر في المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وأنه يسري اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2008.

17 أندورا والجبل الأسود.

18 باستثناء المدير العام والموظفين المعاونين من الفئة الفنية، والموظفين الفنيين القطريين، وموظفي المشروعات الميدانية، والموظفين الذين لديهم عقود تقل مدتها عن 12 شهرا.

19 الموظفون من جميع الفئات الذين يشغلون وظائف مدرجة في الميزانية العادية أو ممولة من خارج الميزانية على حد سواء ولديهم عقود محددة الأجل أو مستمرة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الثابتة الأخرى باستثناء المدير العام، وموظفي المشروعات الميدانية والموظفين الذين لديهم عقود تقل مدتها عن 12 شهرا.

الجدول 21: الموظفون من الإناث والذكور بحسب الرتبة
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع	النسبة المئوية للإناث
نائب المدير العام		1	1	%0
مدير عام مساعد	4	11	15	%27
مد – 2	10	35	45	%22
مد – 1	12	74	86	%14
مديرون	**26**	**121**	**147**	**%18**
ف – 5	80	241	321	%25
ف – 4	112	279	391	%29
ف – 3	129	140	269	%48
ف – 2	71	39	110	%65
ف – 1	0	5	5	%0
فنيون	**392**	**704**	**1 096**	**%36**
موظف وطني من الفئة الفنية	55	99	154	%36
موظف معاون من الفئة الفنية	31	34	65	%48
موظفو فئة فنية آخرون	**86**	**133**	**219**	**%39**
خ ع – 7	21	16	37	%57
خ ع – 6	159	54	213	%75
خ ع – 5	347	75	422	%82
خ ع – 4	381	145	526	%72
خ ع – 3	213	166	379	%56
خ ع – 2	39	120	159	%25
خ ع – 1	4	14	18	%22
خدمات عامة	**1 164**	**590**	**1 754**	**%66**
المجموع	**1 668**	**1 548**	**3 216**	**%52**

الملحق 1: التمثيل الجغرافي بين الموظفين الفنيين

يبيِّن الجدول التالي البلدان التي لم تكن ضمن نطاق التمثيل العادل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 (75 من الدول الأعضاء البالغ مجموعها 191). ويبيِّن الجدول اللاحق عدد الموظفين الخاضعين لسياسة التوزيع الجغرافي حسب الجنسية والرتبة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009.

البلدان التي ليست ضمن النطاق بحسب الإقليم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009

الإقليم	البلدان التي تجاوزت ذروة نطاقها	البلدان غير الممثلة بشكل كاف	البلدان غير الممثلة
أفريقيا	كوت ديفوار، المغرب، تونس		غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، زمبابوي
آسيا	لفلبين	الصين، إندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، تايلند، فييت نام	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لاوس، ملديف، منغوليا، ميانمار، تيمور – ليشتي
أوروبا	بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، آيرلندا، إيطاليا، هولندا، المملكة المتحدة	النمسا، هنغاريا، النرويج، بولندا، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، إسبانيا	أندورا، بيلاروس، قبرص، إستونيا، إسرائيل، لاتفيا، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، سان مارينو، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الأرجنتين، البرازيل	لمكسيك	بربادوس، هايتي، بنما، سان كيتس ونيفس، سورينام
الشرق الأدنى		المملكة العربية السعودية	البحرين، جيبوتي، الأردن، الكويت، عمان، قطر، الصومال، طاجيكستان، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة
أمريكا الشمالية	كندا	الولايات المتحدة	
جنوب غرب المحيط الهادي			كيريباسي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، جزيرة نيوي، بالاو، جزر سليمان، توفالو

الموظفون من الفئة الفنية وفي الفئات العليا الذين يخضعون لسياسات التوزيع الجغرافي حسب الجنسية والرتبة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد – 2	مد – 1	ف – 5	ف – 4	ف – 3	ف – 2	ف – 1	المجموع الكلي
أفغانستان				1		1				2
ألبانيا							2			2
الجزائر				1	1		2			4
أنغولا					1		1			2
أنتيغوا وبربودا				1						1
الأرجنتين				1	4	1	3			9
أرمينيا						2				2
أستراليا				2	6	3	2	1		14
لنمسا				1	1	2	2			6
أذربيجان						1				1
جزر البهاما					1					1
بنغلاديش			1		1		1			3
بلجيكا			1	1	10	6	1			19
بليز						1				1
بنن				1			1			2
بوتان						1				1
بوليفيا					1	1		1		3
البوسنة والهرسك						1		1		2
بوتسوانا					1	1				2
البرازيل		1		2	6	4		1		14
بلغاريا						1	2			3
بوركينا فاسو					2					2
بوروندي						1				1
كمبوديا				1						1
الكاميرون					2		2			4
كندا			1	1	14	8	5	1		30
الرأس الأخضر		1								1
جمهورية أفريقيا الوسطى					1					1

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد - 2	مد - 1	ف - 5	ف - 4	ف - 3	ف - 2	ف - 1	المجموع الكلي
تشاد					1					1
شيلي			1		3	2				6
الصين		1	1	2	2	4	4			14
كولومبيا			1		2		3			6
جزر القمر						1				1
الكونغو				1		3				4
جمهورية الكونغو الديمقراطية					1	1				2
جزر كوك							1			1
كوستاريكا					1			1		2
كوت ديفوار				1	2	3	1			7
كرواتيا						1				1
كوبا					1	1				2
الجمهورية التشيكية						1	2			3
الدانمرك			1		3	5	1			10
دومينيكا					2					2
الجمهورية الدومينيكية						1				1
إكوادور						2				2
مصر		1				2	1	2		6
السلفادور					2					2
فيجي					1					1
فنلندا		1			1	2	1			5
فرنسا		1	1	3	23	19	7			54
غابون					1					1
غامبيا			1		2	1				4
جورجيا							1			1
ألمانيا		1	2	2	19	30	12	1		67
غانا					1					1
اليونان			2		1	1	1			5
غرينادا					1					1
غواتيمالا					1	2	1			4
غينيا					2	1				3
غينيا - بيساو					1					1
غيانا					2			1		3
هندوراس					1					1
هنغاريا					1					1
آيسلندا			1			1	1			3
الهند		1	1		1	6	1	4	1	15
إندونيسيا								1		1
جمهورية إيران الإسلامية			1			2				3
العراق						1	2			3
آيرلندا				1	1	5	1			8
إيطاليا		1	2	4	17	33	19	12		88
جامايكا						2				2
اليابان		1	1	4	2	7	7			22
كازاخستان						1				1
كينيا						2	1	1		4
جمهورية كوريا				1				1		2
قيرغيزستان						2				2
لبنان				1	2	1		2		6
ليسوتو					1					1
ليبريا						1	1			2
الجماهيرية العربية الليبية					1	1				2

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد - 2	مد - 1	ف - 5	ف - 4	ف - 3	ف - 2	ف - 1	المجموع الكلي
ليتوانيا						1		1		2
لكسمبرغ					1	1	1			3
مدغشقر			1		1		2			4
ملاوي			1	1						2
ماليزيا						3				3
مالي		1			1	1				3
موريتانيا						1	1			2
موريشيوس							1			1
لمكسيك			1		5	5	2			13
مولدوفا						2				2
المغرب			1	2	1	3	1			8
موزامبيق				1	1					2
نامبيا				1						1
نيبال					2					2
هولندا				1	8	9	1			19
نيوزيلندا				2	1		2			5
نيكاراغوا						1	2			3
النيجر				1	2	1	1			5
نيجيريا				1	1		1			3
النرويج					1	2		2		5
باكستان			1	2						3
بابوا غينيا الجديدة						2				2
باراغواي							1			1
بيرو			1	1	1	1		2		6
لفلبين						4	2	1		7
بولندا					1					1
البرتغال				1		3	1			5
رومانيا						1	1			2
الاتحاد الروسي				2		1	2			5
رواندا					2	1				3
سانت لوسيا		1				1				2
سان فنسنت وجزر غرينادين					1					1
ساموا					1					1
سان تومي وبرينسيبي					1					1
المملكة العربية السعودية						1				1
السنغال				1	2					3
صربيا					1		1			2
سيشيل					1					1
سيراليون						1				1
سلوفاكيا		1					2			3
سلوفينيا							1			1
جنوب أفريقيا				1		1	1	1		4
إسبانيا	1	1	1		3	3	5	2		15
سري لانكا					1					1
السودان					2		1			3
سوازيلند							1			1
السويد		1	1		3	3	1			9
سويسرا			1		3	5	1	1		11
الجمهورية العربية السورية				1			1			2
جمهورية تنزانيا المتحدة			2		1					3
تايلند					1					1
توغو						1				1

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد - 2	مد - 1	ف - 5	ف - 4	ف - 3	ف - 2	ف - 1	المجموع الكلي
تونغا				1						1
ترينيداد وتوباغو						2				2
تونس			1	2		4	1			8
أوغندا			1			2				3
أوكرانيا							2			2
المملكة المتحدة			3	8	27	14	5	5		62
الولايات المتحدة	1		8	10	34	38	20	7		118
أوروغواي					3		1			4
أوزبكستان							1	1		2
فانواتو							1			1
فنزويلا			1	1		1				3
فييت نام					1					1
اليمن					2					2
زامبيا						2		1		3
المجموع الكلي	**1**	**15**	**44**	**74**	**272**	**305**	**161**	**55**	**1**	**928**

الملحق 2: موجز المخرجات المنفذة بحسب النوع والبرنامج

لقد حدّد برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009 مخرجات مخططة في إطار جميع البرامج. ويكون ضرورياً في بعض الأحيان أثناء تنفيذ البرامج إدخال تعديلات في المخرجات، بينما قد تؤجَّل أو تُلغى مخرجات أخرى. ويجوز أيضاً إدخال مخرجات جديدة لمواجهة ظروف متغيرة وتلبية طلبات محددة. وتوجز الجداول التالية التغيرات التي حدثت حسب نوع المخرجات أثناء فترة السنتين. وتقدم بقية هذا الملحق معلومات مماثلة حسب البرنامج. وتُتاح في *الملحق 3* (على الإنترنت) معلومات عن جميع المخرجات المخططة وغير المخططة.

تنفيذ المخرجات بحسب البرامج التقنية، الفترة 2008 - 09

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
بناء القدرات	168	(17)	0	151	143	8	%90
تبادل المعلومات وتنسيقها	206	(34)	2	174	164	10	%84
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	316	(37)	0	279	265	14	%88
التعهدات والاتفاقات الدولية	74	(5)	0	69	68	1	%93
أخرى	19	(2)	0	17	16	1	%89
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	70	(13)	0	57	54	3	%81
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	264	(24)	0	240	234	6	%91
المجموع	**1 117**	**(132)**	**2**	**987**	**944**	**43**	**%88**

تنفيذ المخرجات بحسب البرامج غير التقنية، الفترة 2008 - 09

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
بناء القدرات	17	(1)	0	16	15	1	%94
تبادل المعلومات وتنسيقها	27	(1)	0	26	23	3	%96
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	78	(9)	0	69	64	5	%88
أخرى	4	(1)	1	4	4	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	7	0	0	7	7	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	244	(22)	5	227	223	4	%93
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	75	(14)	0	61	59	2	%81
المجموع	**452**	**(48)**	**6**	**410**	**395**	**15**	**%91**

تسليم المخرجات لفترة السنتين بحسب البرنامج

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
1A الأجهزة الرئاسية							
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	9	0	0	9	9	0	%100
مجموع 1A	**9**	**0**	**0**	**9**	**9**	**0**	**%100**
1B التوجيه العام							
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	3	0	0	3	2	1	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	4	0	0	4	4	0	%100
مجموع 1B	**7**	**0**	**0**	**7**	**6**	**1**	**%100**
2A إدارة نظم إنتاج المحاصيل							
بناء القدرات	13	-2	0	11	8	3	%85
تبادل المعلومات والتنسيق	12	-2	0	10	9	1	%83

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	16	-2	0	14	14	0	%88
التعهدات والاتفاقات الدولية	8	0	0	8	8	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	5	0	0	5	5	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	10	-2	0	8	7	1	%80
مجموع 2A	**64**	**-8**	**0**	**56**	**51**	**5**	**%88**
2B إدارة نظم الإنتاج الحيواني							
بناء القدرات	2	0	0	2	2	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	4	-2	0	2	1	1	%50
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	17	-5	0	12	12	0	%71
التعهدات والاتفاقات الدولية	5	0	0	5	5	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	9	-6	0	3	3	0	%33
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	4	0	0	4	4	0	%100
مجموع 2B	**41**	**-13**	**0**	**28**	**27**	**1**	**%68**
2C الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية							
بناء القدرات	11	-2	0	9	8	1	%82
تبادل المعلومات والتنسيق	11	-6	0	5	5	0	%45
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	8	0	0	8	7	1	%100
التعهدات والاتفاقات الدولية	5	-1	0	4	3	1	%80
أخرى	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	8	-2	0	6	6	0	%75
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	30	-7	0	23	22	1	%77
مجموع 2C	**74**	**-18**	**0**	**56**	**52**	**4**	**%76**
2D التغذية وحماية المستهلكين							
بناء القدرات	14	0	0	14	14	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	9	0	0	9	9	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	5	0	0	5	5	0	%100
التعهدات والاتفاقات الدولية	7	0	0	7	7	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	6	-1	0	5	5	0	%83
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	22	-1	0	21	21	0	%95
مجموع 2D	**63**	**-2**	**0**	**61**	**61**	**0**	**%97**
2E المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات							
بناء القدرات	5	0	0	5	5	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	17	0	0	17	17	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	6	0	0	6	6	0	%100
التعهدات والاتفاقات الدولية	6	0	0	6	6	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	5	0	0	5	5	0	%100
مجموع 2E	**40**	**0**	**0**	**40**	**40**	**0**	**%100**

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
2F إدارة الغابات وصونها وإحياؤها							
بناء القدرات	8	0	0	8	7	1	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	15	-1	0	14	14	0	%93
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	6	0	0	6	5	1	%100
التعهدات والاتفاقات الدولية	6	-1	0	5	5	0	%83
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	3	0	0	3	2	1	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	21	-2	0	19	16	3	%90
مجموع 2F	**59**	**-4**	**0**	**55**	**49**	**6**	**%93**
2G المنتجات والصناعات الحرجية							
بناء القدرات	6	0	0	6	6	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	4	0	0	4	4	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	14	0	0	14	14	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	10	0	0	10	10	0	%100
مجموع 2G	**34**	**0**	**0**	**34**	**34**	**0**	**%100**
2H المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية							
بناء القدرات	7	-1	0	6	6	0	%86
تبادل المعلومات والتنسيق	23	-3	0	20	16	4	%87
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	39	-14	0	25	19	6	%64
التعهدات والاتفاقات الدولية	13	-2	0	11	11	0	%85
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	4	0	0	4	4	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	10	-2	0	8	8	0	%80
مجموع 2H	**96**	**-22**	**0**	**74**	**64**	**10**	**%77**
2I إدارة وصيانة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	5	0	0	5	5	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	18	-2	0	16	16	0	%89
التعهدات والاتفاقات الدولية	2	0	0	2	2	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	2	0	0	2	2	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	36	-4	0	32	32	0	%89
مجموع 2I	**64**	**-6**	**0**	**58**	**58**	**0**	**%91**
2J المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية							
بناء القدرات	17	-1	0	16	14	2	%94
تبادل المعلومات والتنسيق	9	-2	0	7	7	0	%78
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	6	-1	0	5	5	0	%83
التعهدات والاتفاقات الدولية	3	-1	0	2	2	0	%67
أخرى	1	-1	0	0	0	0	%0
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	18	0	0	18	18	0	%100
مجموع 2J	**54**	**-6**	**0**	**48**	**46**	**2**	**%89**

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
2K إدارة المورد الطبيعية على نحو مستدام							
بناء القدرات	24	-4	0	20	20	0	%83
تبادل المعلومات والتنسيق	27	-6	0	21	21	0	%78
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	49	-7	0	42	42	0	%86
التعهدات والاتفاقات الدولية	19	0	0	19	19	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	9	-1	0	8	8	0	%89
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	24	-4	0	20	19	1	%83
مجموع 2K	**152**	**-22**	**0**	**130**	**129**	**1**	**%86**
2L التكنولوجيا والبحوث الإرشاد							
بناء القدرات	2	0	0	2	2	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	2	0	0	2	2	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	5	-1	0	4	4	0	%80
أخرى	5	0	0	5	4	1	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	2	0	0	2	1	1	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	3	0	0	3	3	0	%100
مجموع 2L	**19**	**-1**	**0**	**18**	**16**	**2**	**%95**
2M البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية							
بناء القدرات	15	-6	0	9	9	0	%60
تبادل المعلومات والتنسيق	2	-1	0	1	1	0	%50
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	4	0	0	4	3	1	%100
أخرى	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	9	-3	0	6	6	0	%67
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	6	0	0	6	6	0	%100
مجموع 2M	**37**	**-10**	**0**	**27**	**26**	**1**	**%73**
3A زيادة الموارد والاستثمار							
بناء القدرات	2	0	0	2	1	1	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	10	-1	0	9	6	3	%90
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	61	-14	0	47	46	1	%77
مجموع 3A	**73**	**-15**	**0**	**58**	**53**	**5**	**%79**
3B السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة							
بناء القدرات	6	-1	0	5	5	0	%83
تبادل المعلومات والتنسيق	13	-1	1	13	12	1	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	22	0	0	22	21	1	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	7	0	0	7	7	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	12	0	0	12	12	0	%100
مجموع 3B	**60**	**-2**	**1**	**59**	**57**	**2**	**%98**
3C التجارة والأسواق							
بناء القدرات	4	0	0	4	4	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	5	0	0	5	4	1	%100

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	36	-1	0	35	35	0	%97
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	12	-2	0	10	10	0	%83
مجموع 3C	**57**	**-3**	**0**	**54**	**53**	**1**	**%95**
3D المعلومات والإحصاءات الزراعية							
بناء القدرات	11	0	0	11	10	1	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	8	-2	0	6	6	0	%75
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	31	-1	0	30	27	3	%97
أخرى	5	0	0	5	5	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	3	0	0	3	3	0	%100
مجموع 3D	**58**	**-3**	**0**	**55**	**51**	**4**	**%95**
3E التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر							
بناء القدرات	2	0	0	2	2	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	4	0	0	4	4	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	5	0	0	5	3	2	%100
أخرى	3	-1	0	2	2	0	%67
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	3	0	0	3	3	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	12	-1	0	11	11	0	%92
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	4	0	0	4	3	1	%100
مجموع 3E	**33**	**-2**	**0**	**31**	**28**	**3**	**%94**
3F المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية							
بناء القدرات	5	0	0	5	5	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	1	0	0	1	1	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	3	0	0	3	3	0	%100
أخرى	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	7	0	0	7	7	0	%100
مجموع 3F	**18**	**0**	**0**	**18**	**18**	**0**	**%100**
3G سبل المعيشة الريفية							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	0	0	1	1	1	0	%0
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	1	0	0	1	1	0	%100
مجموع 3G	**4**	**0**	**1**	**5**	**5**	**0**	**%125**
3H تبادل المعارف وبناء القدرات							
بناء القدرات	22	0	0	22	22	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	37	-8	0	29	27	2	%78
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	24	-3	0	21	20	1	%88
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	2	0	0	2	2	0	%100

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	5	0	0	5	5	0	%100
مجموع 3H	**90**	**-11**	**0**	**79**	**76**	**3**	**%88**
3I نظم تكنولوجيا المعلومات							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	22	-5	0	17	17	0	%77
مجموع 3I	**23**	**-5**	**0**	**18**	**18**	**0**	**%78**
3J الاتصالات والإعلام الجماهيري							
تبادل المعلومات والتنسيق	1	0	0	1	1	0	%100
منتجات المعلومات ونظمها وقواعد بياناتها	4	0	0	4	4	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	10	0	0	10	10	0	%100
مجموع 3J	**15**	**0**	**0**	**15**	**15**	**0**	**%100**
4A التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة							
تبادل المعلومات والتنسيق	3	0	0	3	3	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	8	0	0	8	8	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	2	0	0	2	2	0	%100
مجموع 4A	**14**	**0**	**0**	**14**	**14**	**0**	**%100**
4B تنسيق الخدمات اللامركزية							
بناء القدرات	3	0	0	3	3	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	1	0	0	1	1	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	11	-1	0	10	9	1	%91
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	30	-7	1	24	24	0	%80
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	2	0	0	2	2	0	%100
مجموع 4B	**48**	**-8**	**1**	**41**	**40**	**1**	**%85**
4C الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	5	0	0	5	5	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	17	0	0	17	17	0	%100
أخرى	3	0	0	3	3	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	14	0	0	14	14	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	27	0	0	27	27	0	%100
مجموع 4C	**67**	**0**	**0**	**67**	**67**	**0**	**%100**
4D إدارة حالات الطوارئ وما بعد الأزمات							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	2	0	0	2	2	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	2	0	0	2	2	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	2	0	0	2	2	0	%100
مجموع 4D	**8**	**0**	**0**	**8**	**8**	**0**	**%100**

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
4E برنامج التعاون التقني							
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم المشورة التقنية للأعضاء ودعم البرنامج الميداني	2	0	0	2	2	0	%100
مجموع 4E	**3**	**0**	**0**	**3**	**3**	**0**	**%100**
5A الإشراف							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	4	0	0	4	3	1	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	7	0	1	8	8	0	%114
مجموع 5A	**11**	**0**	**1**	**12**	**11**	**1**	**%109**
5B خدمات البرامج والميزانية							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	5	-1	0	4	4	0	%80
أخرى	2	-1	0	1	1	0	%50
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	11	-1	0	10	9	1	%91
مجموع 5B	**19**	**-3**	**0**	**16**	**15**	**1**	**%84**
5C الخدمات المالية							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	10	-1	0	9	8	1	%90
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	22	-1	0	21	21	0	%95
مجموع 5C	**32**	**-2**	**0**	**30**	**29**	**1**	**%94**
5D إدارة الموارد البشرية ورعاية الموظفين							
بناء القدرات	1	-1	0	0	0	0	%0
تبادل المعلومات والتنسيق	3	0	0	3	3	0	%100
تقديم المشورة بشأن السياسات والتشريعات	3	0	0	3	3	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	28	-3	0	25	25	0	%89
مجموع 5D	**35**	**-4**	**0**	**31**	**31**	**0**	**%89**
5E المشتريات							
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	3	0	0	3	3	0	%100
مجموع 5E	**3**	**0**	**0**	**3**	**3**	**0**	**%100**
5F إدارة أماكن العمل							
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	8	-1	0	7	7	0	%88
مجموع 5F	**8**	**-1**	**0**	**7**	**7**	**0**	**%88**
5G الاجتماعات وخدمات اللغات والمراسم							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	8	0	0	8	8	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	18	0	0	18	18	0	%100
مجموع 5G	**26**	**0**	**0**	**26**	**26**	**0**	**%100**
5H الخدمات المشتركة							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	2	0	0	2	2	0	%100
أخرى	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	10	-1	0	9	9	0	%90
مجموع 5H	**13**	**-1**	**0**	**12**	**12**	**0**	**%92**

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	النسبة المئوية للتنفيذ
8A الإنفاق الرأسمالي							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	13	-6	0	7	7	0	%54
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	13	-2	2	13	10	3	%100
مجموع 8A	**26**	**-8**	**2**	**20**	**17**	**3**	**%77**
9A أمن المقر الرئيسي							
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	2	0	0	2	2	0	%100
مجموع 9A	**2**	**0**	**0**	**2**	**2**	**0**	**%100**
9B الأمن الميداني							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	1	0	0	1	1	0	%100
أخرى	0	0	1	1	1	0	%0
تقديم الخدمات للموظفين والإدارات والأعضاء	9	0	1	10	10	0	%111
مجموع 9B	**10**	**0**	**2**	**12**	**12**	**0**	**%120**

K8460/A/1/09/2010